

كتيبة الشعراء

على الأمة العربية

دكتور عبد الرحمن البيهاني

نكبة الشعراء

على الأمة العربية

الطبعة الثانية

دكتور عبد الرحمن البهنافي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَقِيلَنَّ لَهُمْ لَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ
قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ .. لَا أَهْمُكُمْ
هُمْ يَفْسُدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ

صدق الله العظيم

إلى
العقلاء

الذي
يكشفونه الممكة
ولا ينتخرون
بيوف المستحيل

الذي
يعرفونه الطريه
في مفتره الطره

عبد الرحمن البيضاوي

أنهى : .

القيادة الصالحة

تعبير صادق عن مصالح الجماهير
لإرادة واعية تبني مجدها من خدمة الشعب
ولا تعشق نفسها في مرآة الزعامة
يسعددها أن تعرف الصواب
ويسعددها أكثر أن تعرف الخطأ
تهذبها مراجعة من النفس
وتردها محاسبة من الضمير

بغير ذلك

تفشل القيادة

وتضلل الشعب

فالقيادة التي لا تبحث عن الصواب ، ولا تبالي بالخطأ
تقرض نفسها بالظلم والجبروت والطغيان
وتطلق الشعارات لتخدير الجماهير فتواصل الهتاف والتصفيق
ولا تدرك أنها ترقص على أنغام الفشل والحرمان
والياس والإستسلام

وتتري الأغاني المقررة والأناشيد المفروضة
يتبارى الشعراء الحواريون المزايلون
يحللون الحرام
ويحرمون الحلال
وهم
يعلمون
أنهم
يعلقون الزينات
على أعواد المشانق

ويواصل الشعب مسيرة المأساة
يستيقظ على مآثم وينام على جنازة
ولكن بغير عزاء
فهو الميت ، والنعش ، والمشيحون

هو الجثة والقبور
هو الفصحى والجلاد

بعد أن فقد وعيه
فأمتثل بلا تردد
وأطاع بلا مناقشة

أنهى ..

هل ذلك ما كنت تتمناه ... ؟

ما كنت تصفق له وتضحى من أجله ... ؟

ناديت بالوحدة

فتعمق الانقسام

هتفت للنصر

فحلت الهزيمة

هملت للتقدم

فهرولت الهجاعة

غنيت للحرية

فأمسرت القيود

والسجون

والسموم

وضاع المجد

والأرض

والمال

وكاد يضيع الأمل

والولد والبلد

وتجار الشعارات
أصحاب الأقلام المأجورة
الحواريون الأنتهازيون
هم وحدهم أصحاب الحق
أهل الثقة والحل والعقد
يحبون كنوز الحكم

ولا بأس فهم أهل الثقة
محرسون العهد
يتمسكون بحكمته
يتشبثون بأفكاره
لا حياء فيه
ولا وفاء له
ولكن طمعاً في أرثه
ونهباً لأرزاق الضعفاء

والضعفاء
يقدمون أرزاقهم
لمن يفضل الطريق
فيضلل معه
الشعب

أنهى . .
لست من أسرى الأوهام
لست من كهنة الأصنام
لست تاجراً في سوق الشعارات

لست ذنباً يتحرك بغير إرادة
ولا بوقاً ينفخ بغير إختيار
أنت المواطن . . أنت الوطن

تعال نستيقظ على صوت الحقيقة المرة
التي ترفضها
نستيقظ على صراخ الواقع المؤلم
الذي لا تريده

أنت تريد المستقبل الأفضل
تعال معي
إلى صفحات هذا الكتاب . .

عبد الرصم البستاني

الانفتاح الاقتصادى بين التخطيط والتنفيذ ودور القطاعين العام والخاص

كلمة ألقاها المؤلف

فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب المصرى بدعوة من المجلس
حضرها السيد الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء وعند
من الوزراء المصريين ووزراء الاقتصاد والمال السابقين ورؤساء البنوك
ومؤسسات القطاع العام وممثل القطاع الخاص وخبراء الاقتصاد
العرب والاجانب واعضاء مجلس الشعب لمناقشة موضوع الانفتاح
الاقتصادى ودور القطاعين العام والخاص
(يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٧٥)

السيد الأستاذ رئيس الجلسة .

السيد الدكتور رئيس الوزراء .

السادة الوزراء والخبراء .

السادة أعضاء مجلس الشعب .

في تصوّر أنّ مفهوم الإنفتاح الإقتصادي هو انفتاح الدولة على غيرها من الدول ، أي أنّي أتصور موضوع الليلة : مناقشة كيف تفتتح مصر على الدول العربية والأجنبية ؛ كيف تستطيع مصر استمالة العرب والأجانب إلى التعاون الإقتصادي معها بعد فترة طويلة سادها فتور العلاقات الإقتصادية ان لم تكن القطيعة الإقتصادية الكاملة .

من ذلك يتضح انه من مقتضيات الدراسة العلمية الجادة التي دغيت إلى الإدلاء برأي حولها الآن تقتضي استعراض جلور الاسباب التي اضعفت الثقة ذات يوم بين مصر وبين العالم العربي وكثير من الدول الأجنبية ، مما أدى إلى ظاهرة تزايد المشاكل الاقتصادية التي يراود الآن علاجها بالانفتاح الاقتصادي .

حضرات السادة :

ان ظاهرة وجود مشاكل إقتصادية فى نظام إقتصادى معين
ظاهرة طبيعية فى ظروف مختلفة فى جميع الأنظمة الإقتصادية ؛

وتظهر بشكل عنيف بصفة خاصة فى الأنظمة الإقتصادية التى
لا تثبث ولا تتطور طبيعياً وعلمياً ونموذجياً من واقع الشعوب
وتقاليدها ومعتقداتها وإنما تفرض عليها كاختيار وحيد ، نهائى
وسريع ، يستهدف التعجل بتغيير الظروف الموضوعية فى هذه
الشعوب ، على أمل إمكانية رفع مستواها الحضارى ، بالسرعة
المستحيلة .

وظاهرة وجود إرادة مصممة على معالجة هذه المشاكل ظاهرة
صحية تعارف عليها العقلاء فى جميع الأنظمة، العقلاء الذين يسعون
بصدق إلى التعرف الجاد والصريح على أسباب هذه المشاكل ، من
أجل التعرف الجاد والصريح على وسائل معالجتها تحقيقاً لمصالح
الجمهور التى تعانى من هذه المشاكل :

لذلك . . فان موضوع الحديث الآن موضوع طبيعى من جهة ،
وصحى من جهة أخرى . . ثم يمتاز - فوق ذلك - بدلالة خاصة ،
لأن الإستماع الآن إلى آراء المهتمين بالقضايا العربية الإقتصادية
والسياسية وإشراكهم فى دراسة المشاكل الإقتصادية المصرية وإختيار
وسائل معالجتها تعنى بكل وضوح أن مصر تفتح الآن ذراعيها لوجهات
النظر العربية الإقتصادية ، التى تستهدف تهيئة الظروف الملائمة ،

فكرياً وتنفيذياً وإعلامياً ، لوضع حجر الأساس في صرح التكامل الإقتصادي العربي ، الذي هو الركيزة الأساسية للتطور الحضاري العربي ، والسلاح الأعظم في المعركة الحضارية التي تدافع فيها الأمة العربية عن مصالحها الحيوية ، وثبتت حقها المشروع في النهضة والتطور ، وتمارس قدرتها المتكاملة القادرة على الإشتراك المؤثر في صنع الحضارة الحديثة .

وهذا ما يستلزم البدء السريع بأقامة تكامل إقتصادي عربي ، يكفل استثمار الأموال العربية والموارد الطبيعية العربية والخبرات الفنية العربية التي تصنع حضارة الأمة العربية الحديثة، لأن دولة عربية واحدة ، مهما بلغت حضارتها وامكانياتها الاقتصادية ، لا تستطيع ان تتصنى وحدها للمتغيرات والتطورات السريعة الكبرى الآتية في الطريق .. الأمر الذي يستلزم مرعة العمل على تهيئة المناخ الإقتصادي العربي المناسب ، الذي يمكن أن ينمو من خلاله تكامل الإقتصاد العربي .. وهذا يستلزم بدوره العمل على نشر قدر مناسب من أدراك المبادئ الأساسية التي تحكم الإطار العام للتطور الحضاري العربي ، الذي يحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية ، ويمكن أن يختلف في كل جزء من أجزائها من الناحية التفصيلية .

معنى ذلك أنه يلزم الاتفاق على إطار عربي لكل الوطن العربي، وانتباه خاص لظروف كل جزء من أجزائه .. وبذلك يمكن الاتفاق عربيا على نظرية التطور العربي ، التي تشمل الإطار العام وتراعي الانتباه الخاص .

تلك النظرية العربية ، التي تستخلص من الظروف الموضوعية الخاصة في الوطن العربي وتراعى تقاليده الإيجابية ، وفي مقدمتها الإيمان بالله وبالقيم الدينية ، كما تقيس إمكانات الوطن العربي الحقيقية فلا تتجاوزها ولا تتعاس دونها .

هذا القدر المشترك من الإتفاق الفكري العربي على نظرية التطور هو نقطة الإنطلاق إلى التكامل الإقتصادي العربي ، إذ ليس من المعقول ان يقوم عمل عربي إقتصادي مشترك انطلاقاً من إختلاف عربي فكري مشترك .

من هذا المفهوم العربي أفهم دورى الآن فوق هذه النصبة .

من أعلى منبر سياسى في مصر ، مجلس الشعب المصرى ، حيث دعيت إلى الإدلاء برأى في موضوع الساعة ، موضوع : « الإنفتاح الإقتصادى بين التخطيط والتنفيذ وسور القطاعين العام والخاص في هذا المجال » . لإجراء مناقشة موضوعية وصفها خطاب الدعوة التي تلقيتها بأنها « تستهدف المساهمة منا جميعاً بواجبنا العربي والقومى لخير شعبنا ومستقبل امتنا ، في مرحلة تعتبر من أدق المراحل التي يواجهها جيلنا الذي يتحمل مسئولية تاريخية » .

كان لى شرف للدعوة إلى الإنفتاح الإقتصادى في سلسلة مقالات نشرتها في صحيفة أخبار اليوم القاهرية ابتداء من ٥ يونيه سنة ١٩٧١ أى بعد عشرين يوماً فقط من نجاح ثورة التصحيح الكبرى التي قادها الرئيس الحكيم محمد أنور السادات في ١٥ مايو

نسنة ١٩٧١ بادئاً بها مرحلة حضارية، وطنية وقومية، اتخذت شعارها من العلم والإيمان فهيات المناخ الصحي للتفكير العلمى الذى ينبغى عليه أن يفحص ما يحيط بالأمة العربية من أخطار قومية وما يحيط بالشعب المصرى من أعاصير إقتصادية ، الأمر الذى جعل من الممكن تسمية المشاكل الإقتصادية والسياسية بأنها مشاكل إقتصادية وسياسية دون إكراه على السكوت عليها ، أو الإلتزام بوصفها بأنها إنجازات وطنية قومية تاريخية .

ورغم المناخ الصحى الجديد بعد ١٥ مايو كان من الطبيعى أن تتعثر فكرة الانفتاح الاقتصادى ، كسوة جزئية حلة ومتحفظة . فى أول لقاء لها مع الظروف الموضوعية التى خلقها النظام الاقتصادى السائد وتوجها على عرش مقوماته الأساسية التى حملت جنين هذه المشاكل ثم ارضعته من ثلى التعصب الابوى لها ، مما ضاعف من آثارها القاتلة .

كان من الطبيعى ان يتعثر العلاج الجزئى لأنه علاج جزئى .. اعتمد على عزل احد أجزاء المرض الكلى المتحكم فى هذا الجزء المعنى بالعلاج ، وتجاهل بقية الظروف الموضوعية التى تتكون منها عناصر المشاكل الرئيسية الإقتصادية والسياسية .

ولا شك فى ان دراسة هذه الظروف الموضوعية تحتاج إلى عزل مفرداتها ، ليس بقصد معالجة هذه المفردات وتعيين علاج كل منها على حدة وإنما بقصد تحديد آثارها المتبادلة والمتداخلة لترتيب كيفية البله فى معالجتها .. وتعيين القدر الذى لا تسفر عنه

مضاعفات غير مقصودة ، قد تؤدي إلى قيام المزيد من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يراد استبدالها بمنطلقات إيجابية وصحية مفيدة ، تحقق فعلا الأهداف الممكنة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

ذلك أن الجزء غالبا ما يتضمن شيئا يختلف عن ذاته عندما يندمج مع كله الذي يتألف منه ، ولهذا قد يؤدي علاج كل جزء على حده إلى خلق ظواهر جديدة لأعراض جديدة ربما تكون أشد خطرا من تلك التي عانيت أصلا بالعلاج .

من هذا المفهوم العلمي يتضح ان الحديث عن الانفتاح الاقتصادي يستدعي البدء بالحديث عن النظام الاقتصادي الذي افرز المشاكل الاقتصادية التي احتاجت الى العلاج بالانفتاح الاقتصادي .

والحديث عن هذا النظام الاقتصادي يستدعي هو الآخر البدء بالحديث عن التصور السياسي العام للدولة التي صاغ هذا النظام الاقتصادي .

والحديث عن التصور السياسي العام للدولة يستدعي بدوره البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التي صاغت هذا التصور السياسي .

سلسلة محكمة الحلقات . . تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التي تتكون منها الحقيقة الكاملة .

أما الاكتفاء بالحديث عن الانفتاح الاقتصادي فانه بمثابة

الحديث عن جزء صغير من اجزاء الحقيقة ، وهذا ما ينبغي
الأحتراس منه ، لأن جزء الحقيقة عادة ما يكون من السهولة
والخاذلية بحيث يستهوى الدهن أكثر من الحقيقة كلها ، لأنه
يسهل مهمة شرح علل الأشياء وأصولها ، لكنه لا يقود إلى ادراك
الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التي يلزم التعرف
عليها من أجل التعرف على الحلول الشاملة التي تشفى جسد
المجتمع ، ولا تقتصر على تطمينه بالجرعة المسكنة التي تخفف
الشعور بالآلام السطحية تخفيفاً مؤقتاً ، بينما تعمل حقيقة على
تعميق العلل الدائمة ، عندما تتركها بغير علاج .

أيها السادة :

ان امانة البحث العلمى تقتضى الأمانة فى عرض نتائجه التى
قد يؤلمنا الآن الإستماع إليها .

واننى اعذر الحكومة المصرية التى تحاول تنفيذ التوجيهات
الحكيمة التى كلفها بتنفيذها الرئيس الحكيم محمد انور السادات
للنهوض بالإقتصادى بالشعب المصرى وغرس البداية العلمية للتكامل
الإقتصادى العربى ، لأنها تعمل فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ..

ليست صعوبة تشخيص المرض ..

ولا صعوبة إختيار العلاج ..

وانما صعوبة تطويع الذين يتشبثون بالمرض ، ويعتبرونه صحة

وعافية ، ويسمونه تقديمية ورفاهية ، ثم يصفونه بأنه نهوض
بالمسئولية التاريخية الملقاة على شعب مصر ، كما لو ان هذه المسئولية
التاريخية هي الحفاظ على بقاء المشاكل اليومية التي تعانيها الجماهير
المصرية .

ومن ثم ، فان جهود المفكرين المصريين والعرب ينبغي ان تركز
من الآن في نشر القناعات العلمية التي تمهد الأرضية الصالحة لنجاح
الجهود الصادقة التي تتجه إلى معالجة المشاكل الاقتصادية بما يحقق
المصالح الحقيقية لهذه الجماهير المصرية ، رائدة الحضارة منذ فجر
التاريخ ، وبذلك يمكن توثيق الروابط الاقتصادية العضوية بين
الشعب المصرى وبقية أجزاء الأمة العربية المحيطة التي تضع مصر
في موقع القلب وفي مركز الصدارة .

من أجل ذلك . . يستلزم البحث الجاد والأمين دراسة الفلسفة
العامة التي أوجدت المشاكل الاقتصادية (الواضحة والخفية) ..
ولا عيب في ذلك .

فالفلسفة العامة التي تختارها الدولة في ظروف معينة ليست قرآنا
نزل من السماء لايجبوز نسخ آياته في غياب جبريل ، وانما هي
اجتهادات خاصة ، في ظروف محددة ، وبعقول معينة لا تفترض ثبات
الظروف ، ولا تقطع بجمود المتغيرات ، ولا تستبعد ظهور عقول أخرى
في اوقات لاحقة تكون اكثر اتصالا واكثر معرفة بأحوال الشعوب
التي تتطور في اسلوب (ميكانيكى) متحرك وبصفة (ديناميكية)
مستمرة .

وهذا ما ينبى عن فلسفات التطور صفة النظرية المطلقة ، ويحصرها
فى إطارها المرحلى . .

والقول بغير ذلك معناه تجهيل للعلم باسم العلم ، وتجميد للتقدم
باسم التقدم . .

ولإذا كان المجال الآن لا يتسع فى هذه الجلسة لإستعراض تفاصيل
الدروس الإقتصادية التى أمكن استخلاصها مصرىاً وعربىاً من
صلب المشاكل الإقتصادية المسيطرة ، فلا أقل من التركيز على
بعض المبادئ الأساسية ، التى تغنينا الإشارة إليها عن مشقة الحديث
غير المؤثر على الإنفتاح الإقتصادى ، لأن العلاج الكلى يغبى عن
الجهود الضائعة فى محاولات العلاج الجزئى .

ومن هذه المبادئ الأساسية ما يلى :

أولاً - ان عدم توفر الموارد المالية فى مصر بالقدر اللازم لحجم
الاستثمارات الضرورية يجعل من المتعذر على الجهود الإقتصادية
الوطنية المصرية القيام وحدها باستيعاب الفرص الإستثمارية المتاحة ،
والتي يمكن أن تصبح متاحة فى الأفق المرنى بالقدر الذى يعالج
المشاكل الإقتصادية المصرية ، الأمر الذى يلقى على الواجب القومى
مسئولية الحفاظ على بقاء مصر ، كما كانت دائماً ، قلعة الإقتصاد العربى
ومصباح الحضارة العربية ، ومهد الخيرات الفنية العربية فى شتى المجالات .

وهذا ما يضع أيضاً على أكتاف مصر مسئولية تصحيح المفاهيم

النظرية الاقتصادية التي أساءت الى الاقتصاد المصري ، وذلك حتى يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من فوائض الأموال العربية داخل الساحة العربية . وإذا كانت مصر تحصل حالياً من وقت إلى آخر على بعض الهبات والقروض السخية العربية من بعض الدول العربية ذات النوايا الصادقة ، فإنها لا تستطيع ان تعتمد عليها في حل المشاكل الاقتصادية المصرية ، لان هذه الهبات والقروض لا تخرج عما يمكن ان نسميه بسياسة (سد الورق) التي بررتها ظروف خاصة ومؤقتة .

أما الذي يمكن الإعتماد عليه كمصادر ثابتة ومتزايدة في حل هذه المشاكل وتمويل سياسة (تحقيق الرخاء) فانه التعاون الإقتصادي العربي والدولي . .

فاذا اتفقنا على مبدأ التعاون الإقتصادي فعلياً ان ندرك طبيعته الأساسية .

حتى نربح ونستريح •

التعاون الإقتصادي في جوهره عملية مبادلة ، مبادلة منافع واشتراك في تحقيق منافع مشتركة . .

فالدولة التي تريد ان تتبادل المنافع مع الغير ، أو تشارك معه في تحقيق منافع مشتركة ، ينبغي عليها ان تقنع الغير بإمكانية حصوله عليها ، وإمكانية الاستمرار في الحصول عليها . .

ذلك ، لان التعاون الإقتصادي لا يخضع للإنفعالات العاطفية ، وإنما يقتني أثر المصالح الحاضرة والمتوقعة .

فلا يمكن افتراض أن طرفاً من الأطراف يمكن أن « يأخذ ولا يعطي »
 أو أن طرفاً آخر يمكن أن « يعطي ولا يأخذ » .
 وإنما تقوم العلاقات الاقتصادية على موازنة كل طرف لما يعطيه
 وما يأخذه .
 ثم تأتي نتيجة الحساب بعد الجمع والطرح والضرب والقسمة
 لتفرض على كل طرف قراره النهائي .
 فاما أن يقبل بكل سرور .. أو يرفض بكل ادب ..

ثالثاً : لقد نجحت فلسفة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ في إيجاد
 التضامن العربي على المستوى العسكري والسياسي ، فنجحت في
 تحقيق العبور العظيم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولا تزال هذه
 الفلسفة تحقق النجاح تلو النجاح في الساحة العربية والدولية ،
 فكسب العرب الكثير من الأصدقاء ، وعرف العرب الكثير من
 الأعداء ، مما يجعل الإنسان المنصف يحكم على الفور بنجاح هذه
 السياسة المصرية في الساحة العربية والدولية .

يبقى بعد ذلك نقل النجاح إلى الساحة الاقتصادية المصرية والعربية
 والدولية ..

وهنا تكمن الصعوبة : ..

صعوبة نقل النجاح من « المجال السياسي » إلى « المجال الاقتصادي »
 لأن النجاح السياسي يعتمد على « حكمة البطل » التي تجعله يكسب

المؤيدين لسياسته الحكيمة ، ذلك لان ادراك مزايا السياسة الحكيمة من جانب الغير لا يحتاج إلى (وقفة استيعاب) .

اما النجاح الإقتصادي في مجال إيقاظ الطاقات والموارد المحلية وتشجيع الطاقات والموارد الخارجية فانه أمر مختلف تماماً ، لانه يحتاج إلى (مراجعة حساب) .

فالاستثمار الإقتصادي لا يكتفى بالثقة في حكمة البطل .. وانما يستلزم التأكد من التزام خلفائه بنفس هذه الحكمة .

والسبب في ذلك لا يحتاج إلى برهان ..

فالإرتباطات الإقتصادية لها صفة الإستمرار ، وليس من طبيعتها الحسم بقرار واحد يفصل في قضية معينة ، في وقت معين ، وفي ظروف خاصة ، كما هو الحال في القرارات السياسية .

وهذا ما يستلزم تجسيد فلسفة ١٥ مايو الحكيمة في تصورات سياسية عامة حتى تترجمها تشريعات ولوائح تنفيذية وممارسات عملية ، وعندئذ يمكن ان تتكون الظروف الموضوعية الجديدة التي تشجع التعاون الإقتصادي العربي والدولي ، وتضمن إستمراره ، وتدفع النظرية القديمة التي سيطرت على مناخ الضوابط الجديدة التي وهي تستهدف تشجيع الاموال العربية والدولية احاطتها بما يحاط به (الشر الذي لا بد منه) لانها لاتزال متأثرة بالرواسب المتخلفة من الفلسفة السابقة التي تمت صياغتها في مزاج الاكتفاء الذاتي المستحيل والمناقض لطبيعة التطور الحضاري ، كما تم الاهتداء اليها

في مزاج الانفتاح المقتصر على دول معينة ساد الاطمئنان اليها في ذلك الوقت .

وستظل تشريعات الإنفتاح (القائمة والقادمة) تتأثر بمثل هذه الرواسب ما لم تنفذ جذور الفلسفة الجليدة إلى أعماق التشريع والتنفيذ والممارسة حتى يلوب ما يناقضها من أوهام منبهة .

وعندئذ يسيطر العقل الإقتصادى ، فيرحب بالأموال الوطنية والعربية والدولية ويعتبرها (خيرا مرحبا به) وليست (شرا لابد منه)

ثانيا : لا يتحقق التكامل الإقتصادى العربى عن طريق الإكتفاء بمنح القروض العربية للإقتصاديات الإقليمية ، وانما يتحقق عن طريق الإنفاق على تخطيط إقتصادى قوى ، تنبثق عنه مشروعات استثمارية مشتركة سواء على مستوى كل البلاد العربية (إذا امكن) أو على مستوى بعض هذه البلاد التى تربطها الان روابط خاصة ، لأن الارتباط « الممكن اليوم » بين البعض يودى إلى الارتباط « الممكن غدا » بين الكل . وباتالى يتحقق الارتباط السياسى الذى ينشأ بالضرورة للحفاظ على الارتباط الإقتصادى .

كذلك لا تتحقق النتائج الإقتصادية الكاملة إذا انحصر التعاون الإقتصادى بين هذه الحكومات العربية ، لان مثل هذا التعاون يعتبر بمثابة « تعاون قمة » ملحقه فى الهواء على غير قاعدة أرضية ثابتة .

ولهذا يلزم تشجيع المواطنين في البلاد العربية التي تشترك في هذا التخطيط على القيام بمشروعات مشتركة فيما بينهم حتى تنشأ ارتباطات اقتصادية فردية فتوجد القاعدة الأرضية الجماهيرية التي تحمى « تعاون القمة » وتدفعه إلى المزيد من الارتباط والاندماج ، وتمنعه من التأثير بأى طارئ مشنوم .

وابعد : الأمم الناهضة تجعل ابناءها يعيشون في الأمل ، ينظرون ببهجة إلى المستقبل ، فالأمم أفراد جمعهم روابط مشتركة في مصالح مشتركة . مصالح يحققها الفرد بنفسه ، ومصالح يحققها الجماعة بأجالاتها ممثلة في قدرة الدولة ، التي ينبغي ان تستخدم قدرتها في إسالة كل مواطن كي يبذل أقصى جهد اقتصادى يستطيع ان يقوم به ، ذلك الجهد الذى لا يتوقف على إرادته وحده ، وإنما يتوقف أيضاً على مدى الفرص الاقتصادية التي تستلزم إنتاجه إليها . هذه الفرص هي التي تشجع الطموح وبذل الجهد الخلاق إذا لم تقتله الدولة حين تقع في مفاهيم غير علمية فتكبت الفرائز البشرية الطموحة ، مما يؤدى إلى تراخي المنتجين وتزايد المستهلكين فتدخل الدولة في طاحونة المشاكل الاقتصادية المعروفة .

الدولة الناهضة تخلق الروابط العضوية بين العمل والفائدة التي ترجى منه ، حتى ينشأ الباعث على العمل وبذل الجهد وتحمل مخاطر الإبداع والابتكار والنشاط الدائب .

والدولة لا تستطيع ان تخلق الباعث على العمل الخلاق إلا إذا

مهدت بفلسفتها وتشريعاتها وأجهزتها الإدارية والإعلامية لخلق الرغبة في التطور الشخصي والترقى الحضارى .

والدولة لا تمهد لخلق القناعة العامة بالرغبة في التطور والترقى الا عن طريق اتاحة فرص الإنفتاح من عائد العمل في النطاق الذى يغرى الفرد على العمل وعلى زيادة العمل .. فيزداد دخله .. فيرتفع مستواه .. فيشارك في صنع الحضارة المتطورة .. ثم يشترك في (الاستماع بنصيب) في ثمارها كما اشترك في (الإبداع بنصيب) في صنعها .

اما حين تمزق الدولة هذه السلسلة من اية حلقة من حلقاتها الاقتصادية فانها تقتل العملية الحضارية من اولها الى آخرها ..

لذلك يلزم تشجيع المواطنين الطموحين المبدعين الذين هم بناء الحضارات في كل عصور التاريخ ، والكف عن وصفهم بأنهم فئة من الجشعين المستغلين الذين يجب سحقهم او تضييق الخناق عليهم ، على زعم امكانية قيام الدولة بواسطة كوادرها الوظيفية بمهمة المبدعين والملمهين من المواطنين ..

ذلك الزعم الذى يتجاهل الحقيقة الازلية ، حقيقة ان الإبداع العقل لا يمكن ان يتحقق بالارغام والامور الحكومية ، وانما يتحقق بالالهام والدوافع الذاتية ..

تأسيساً على ذلك ينبغي الكف عن وصف عملية استثمار المال الخاص بأنها عملية ابتزاز لأموال الكادحين المسحوقين حتى لا تكون المحصلة النهائية لهذا الوصف هي :

أما هجرة المواطنين المبدعين الطموحين ليصنعوا الحضارة خارج بلادهم .

وأما بقاؤهم في بلادهم سلبين مستهلكين ، يتحولون بمرور الوقت إلى صفوف الكادحين المسحوقين . .

خامسا - زيادة العدل الإجتماعي (عمليا) لا تتحقق الا من خلال زيادة الإنتاج القومي (ماديا) وإذا لم تتحقق زيادة الإنتاج القومي فان (افقار الاغنياء) لا يؤدي إلى (اغناء الفقراء) ، انما يؤدي فقط إلى تناقص الإنتاج النسبي وضم القادرين السابقين إلى العاجزين اللاحقين ، وعندئذ يتكون من الجميع جيش من العاطلين السابقين واللاحقين ، الذين يعتمدون على مرتبات الدولة ومعاشاتها إذا كان صلرها يتسع لذلك ، فترداد تكلفة الإنتاج وتذوب (حلاوة) الإستماتة بالقوانين الحماسية وسط « حراة » الإرتفاع في أسعار المواد والخدمات الأساسية .

ان رفض سلبيات الماضي أمر مطلوب ، وهو عنصر من عناصر التطور الحضاري ومظهر من مظاهره الصحية ، كما انه أمر سهل وميسور يكتفى باصدار قانون على الورق فيتحقق على الفور (فك الارتباط بالماضي) .

أما (وصل الارتباط بالمستقبل) فانه لا يكتفى بمجرد اصدار فرمان بالتطور ثم تمام النولة ، وانما يستلزم التوفيق في وضع

الأهداف الحضارية في تخطيط شامل ثم يستلزم المهرللا ونهار المتابعة نتائج هذا التخطيط التطبيقية لمعالجة ما يظهر من مشاكل جانبية بعقلية متطورة تمارس حقها العلمى فى الحذف والإضافة حتى يتلائم التخطيط مع مسار التطبيق .

سادسا - منع استغلال الإنسان لا يتحقق من تسليمه وسيلة انتاج قد لا يكون مؤهلا لاستثمارها بمقاييس العصر فيؤدى ذلك الى انخفاض الانتاج الكلى للدولة .

إنما يتحقق منع استغلال الإنسان عن طريق الإحترام الكامل لمبدأ تكافؤ الفرص حتى يثبت كل إنسان مواهبه وقدراته ، مع مساعدته على ذلك . . ومن لا يستفيد من تكافؤ الفرص ولا يصقل مواهبه ولا ينمى طاقاته ولا يتقن عمله ليصعد فى سلم الرفاهية فحسابه على نفسه لأنه هو الذى يتمسك بممارسة حقه فى الكسل .

والقول بغير ذلك معناه تشجيع للكسل والإستهتار والإهمال وعدم الإنضباط ، فتختل ضوابط العمل ، وتقل انتاجيته الإقتصادية ، وينصرف المستثمرون ، ويتعذر نمو الإنتاج القومى ، وتزداد أعباء الدولة .

سابعا - تشجيع الإستثمار يؤدى الى تشجيع الإدخار فيؤدى الى نقص الإستهلاك فيؤدى الى زيادة الدخل القومى فيزداد الإستثمار مرة أخرى ، وتواصل الدورة الإقتصادية مسرتها فى حركة

دائرية تصاعدية متبادلة الأسباب والنتائج ، لذلك فإنه بعد تصحيح النظرة إلى المواطنين الطموحين وتصحيح النظرة إلى استثمار المال الخاص ينبغي تنظيم شرايين العملية الاقتصادية بما في ذلك (على سبيل المثال) تنشيط سوق الأوراق المالية ، وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة حتى يقبل عليها المدخرون الوطنيون والعرب والأجانب ، صغارهم وكبارهم الذين لا يستطيعون القيام بمشروعات استثمار منفردة ويفضلون استثمار مدخراتهم في صورة أسهم يتداولونها في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي يشتركون في إقامة المشروعات الجديدة . بعد ان يتأكدوا من عمق الفلسفة الجديدة التي تضمن عدم تعرض هذه المشروعات الجديدة (في المستقبل) لمثل ما أصاب المشروعات القديمة (في الماضي) .

ثامناً - فتح الصفحة الجديدة لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والدولية ، وتنظيم القطاع الخاص المنضبط وفق التخطيط الإقتصادي للدولة وتصوارتها السياسية ، يؤدي بالبحث العلمي الحاد إلى اختيار القطاع الخاص ليكون (الاصل) في الانتاج ، وبالتالي يختص القطاع العام بالمشروعات الاستراتيجية والاساسية .

ولنا في ذلك ملاحظتان :

الملاحظة الأولى :

يقوم القطاع الخاص بالمشروعات الإستراتيجية والأساسية

في معظم الدول المتقدمة ، كصناعة طائرات الميراج في فرنسا وصناعة الأسلحة والصواريخ والمركبات الفضائية والأقمار الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، واما في اليابان فليس هناك قطاع عام على الإطلاق وهذا فقط على سبيل المثال .

الملاحظة الثانية :

القطاع العام ليس هو بالقطاع (الأكثر كفاءة) و (والادق ادارة) و (الأقل تكلفة) من القطاع الخاص . وانما قد يكون (عكس) ذلك تماما هو الذي يمكن القطع به .

تاسعا - إذا استقر الرأي على تخصيص مجالات محددة للقطاع العام فانه ينبغي أن تكون إدارتها على أسس إقتصادية ، تضبط حجم العمالة بحجم الإنتاج . في صورة وحدات استثمارية مستقلة عن أجهزة الدولة الإدارية ، وبعيدة عن لوائحتها الروتينية البطيئة والمعقدة التي لا تتفق مع الطبيعة الإقتصادية للنشاط الإقتصادي كما تتعارض مع تطور سير برناطيقيا الإدارة الحديثة .

وفي هذه الحالة ينبغي تحديد نطاق المجالات التي تخصص للقطاع العام بحيث لا يسمح (منذ البداية) بأن يطرق أبوابها القطاع الخاص وترك بقية المجالات للقطاع الخاص بحيث لا يسمح (في النهاية) بنزع ملكيتها أو فرض الحراسة عليها .

أما إذا خرج أحد المستثمرين على القانون فانه يخضع لأحكامه المعلنة مقدماً والتي يطبقها قضاة المحاكم وليس موظفو الدولة .

وفي هذه النقطة ينبغي التركيز على أن مهمة المسمى العام
الاستراتيجي يمكن ان تتكفل بها العقوبات التبعية بالإضافة الى العقوبات
الاصلية التي تصدر بها احكام القضاة ، تطبيقاً لنصوص القانون
الذي يكفل عدالة التقاضي ، ويضمن سيادة القانون بغير حاجة
إلى إثارة الفزع في قلوب المستثمرين الوطنيين والعرب والأجانب ،
الذين يفزعهم وجود سلطة غير قضائية تستطيع في لحظة من اللحظات
فرض الحراسة على الأموال الخاصة ، مما أحيطت هذه السلطة
بضمانات عدم إساءة استخدامها .

**ومن الطبيعي الا يشعر المستثمر العادي بالاطمئنان اليك وانت
تسهر في يدك السكين مهما اقسمت على أنك لن تدبجه .**

عاشراً - من المسلم به في كل العصور ، وفي جميع الأنظمة
والمجتمعات أنه يوجد عدد من الناس يرفضون تقويم أى مسار
سياسي أو إقتصادي ومن هنا ينشأ الخلاف بين الجديدين والقديم ،
بين الجحود والتطور ، كما يدور النقاش في الوقت الحاضر خارج
هذه القاعة ، حول تشخيص المرض الإقتصادي وجواز علاجه ،
وتتوه الجماهير في دوامة النقاش ، ويضيع العلم في طاحونة
التعصب الذي تعلو به أصوات الناقدين غير الدارسين ، الأمر
الذي يجعل الدولة تؤثر السلامة فتتردد في تحقيق وجهات نظرها
العلمية المستفادة من دروس الواقع ؛

وبين همسات رفض العلاج وتردد الدولة يفزع المستثمرون

الوطنيون ، الذين هم معيار ومقاس الثقة في الإستقرار الإقتصادي ،
الذي يتأثر به أصحاب الأموال العرب والأجانب ، فهم الأحق
بإثارة السلامة .

النصيحة في هذه الظروف هي ان تستمر الدولة في طرح وتنفيذ
العلاج الجذري ما دامت تشعر بأنها دولة مسئولة تضطلع بمسؤوليات
تاريخية خاصة . .

**ولعمري . . اية مسئولية تاريخية اكبر من مسئولية انقاذ
الجماهير من الاستمرار في الاكتواء بلهيب الازمة الاقتصادية التي
تهدد الاقتصاد الوطني باحتمال الكارثة ؟**

وتستطيع الدولة في هذه الظروف أن تكشف للجماهير أبعاد
مشاكلها الاقتصادية إذ ليس في ذلك سر ولا جرح . فالعالم الخارجي
يعرف كل هذه الأسرار التي لم تعد خافية الا على الجماهير المراد
اقناعها بوجهات النظر المعبرة بصلق عن مصالحها الحقيقية .

وعندما تعرف الجماهير أبعاد هذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة
وأسبابها الحقيقية المستمرة فإنها لن تتأثر بالانتقادات غير المسئولة ،
ولن تصفى إلى الشعارات التي اشبعت خيالها وطحنت عظامها ،
ولم تحقق أى قدر مما سبق ان روجت له وشدت الإنتباه إليه .

حضرات السادة :

ان فلسفة الحكيم السادات وإخلاص الحكومة في تحقيق أهدافها

الإقتصادية ومحاولاتها في علاج المشاكل الإقتصادية المصرية بتشجيع التعاون الإقتصادى العربى والأجنى ، كل ذلك لن يحقق الانفتاح الإقتصادى المؤثر .. لأن الانفتاح الخارجى المؤثر لا يتحقق الا بعد تحقيق الانفتاح الداخلى المؤثر ، الذى يوجد القاعدة الصلبة الشائخة والعريضة لمبدأ الإنفتاح .

انفتاح داخلى على الظروف الموضوعية الداخلية التى تحتاج الى معالجة جدرية ..

معالجة تعيد صياغة التصورات السياسية ..

فتعيد ترتيب نظامها الإقتصادى ..

وتعيد تقنين تشريعاتها ولوائحها التنفيذية ..

الى جانب ترشيدها اقلامها الاعلامية حتى تنسجم مع تطلعاتها الإقتصادية ونظرتها الحضارية .

بغير ذلك ..

سوف يستمر الحديث عن الانفتاح ..

ولكن ..

بغير انفتاح !..

موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى

محاضرة ألقاها المؤلف

فى نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية ، بدعوة من
مجلس إدارة النادى .

حضرها الأستاذ الدكتور لطفى دويدار رئيس جامعة الإسكندرية
والأساتذة ، الدكاترة عمداء كليات وأعضاء هيئة تدريس
الجامعة وعدد من الشخصيات والمفكرين .

يوم الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٧٥ •

كلمة

الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى

رئيس مجلس ادارة

نادى اعضاء هيئة التدريس — بجامعة الاسكندرية

أيها السادة :

يسعدنا هذا اليوم أن يشرفنا في نادى اعضاء هيئة التدريس استاذ جليل وعالم فاضل هو الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضانى وهو غنى عن التعريف في جهاده في سبيل القضية العربية .

وهو حائز على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ودبلوم الدراسات العليا في الشريعة الاسلامية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة . ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسى من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ودبلوم المالية والعلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ، ودكتوراه في الاقتصاد السياسى من جامعة بون بألمانيا الغربية .

وتلاحظون حضراتكم هذا العدد الكبير من الشهادات العلمية وقد عمل مندوبا لليمن لدى الجامعة العربية من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤ ثم وزيرا مفوضا لليمن فى ألمانيا الغربية ، ثم

مستشارا اقتصاديا لملك اليمن السابق ، ثم نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة اليمنية ونائبا لرئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد والخارجية .

وهو الذى أسس البنك اليمنى للإنشاء والتعمير . .

ولعلكم الآن تستمعون الاستماع الى الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضاى - فيفضل . .

أيها السادة :

يشرفني أن اشكركم جميعا على تفضلكم بحضور هذا اللقاء
كما يشرفني أن اشكر الاستاذ الدكتور لطفي دويدار رئيس
جامعة الاسكندرية والسادة الاساتذة الدكاترة عمداء واعضاء
هيئة التدريس بالجامعة ، واسمحوا لي أن أخص بالشكر الاستاذة
الدكاترة رئيس واعضاء مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة التدريس
على تفضلهم بتنظيم هذا اللقاء كى اشرف بأن التى على
حضراتكم هذه المحاضرة التى آمل انشاء الله أن أوضح فيها
بعض جوانب الاهتمامات العربية التى تستهدف تمكين العرب
من استعادة المجد العظيم الخالد الذى كان دائما مقترنا بهم ثم
حلت عليهم الهزائم ، فترة من الزمن ، الى أن اجتازوا بعض
الصعاب ، فأصبحنا نعيش الآن على مقربة من امجادنا التاريخية
العظيمة ، التى نأمل جميعا أن نستريد منها ، ولا نعيش فقط
عليها ، حتى نواصل التقدم نحو مستقبل افضل ، وأعظم رخاء
وأكثر رفاهية واكبر توفيقا ونجاحا نصنعه بلحيل واجيال عربية
قادمة نستطيع أن تذكرنا ذات يوم ، بالخير والتقدير .

أيها السادة :

موضوع محاضرة اليوم هو (موقع مصر من التكامل الاقتصادي العربي) ولهذا اتصور أن أحصر الموضوع في موقع مصر من هذا التكامل ، ولا أتحدث عن وسائل تحقيق هذا التكامل من جانب الدول العربية الأخرى ، لأن هذا موضوع يحتاج إلى محاضرة مستقلة ولا أريد أن أقحمه على حساب محاضرة اليوم .

لذلك أرجو أن تنتظروا منى أن أحصر الحديث اليوم في موقع مصر من هذا التكامل . . أى كيف تسترد مصر دورها الخلاق العظيم في بناء لبنات التكامل الاقتصادي العربي ؟

وقبل أن انتقل إلى موضوع المحاضرة لا يفوتني أن أشكر الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى الذى قدمنى إلى حضراتكم بتلك الكلمات الكبار التى تجعلنى عاجزا عن التعبير له عن أصلى مشاعر التقدير الذى يستحق الدكتور الصاوى ما هو أكثر منها ، ولعل ما أستطيع أن أردد به على تحيته الطيبة هو أن ادعو الله كى يوفقنى فى أن أكون عند حسن ظنه فأستطيع أن أقدم لحضراتكم محاضرة موضوعية انشاء الله .

أيها السادة :

- التقدم الحضارى حركة الى الامام
- حركة ظروف موضوعية فى اتجاه مستويات سياسية واقتصادية واجتماعية افضل
- ظروف تتأثر بسلوك المجتمع ، وتؤثر فيه
- وتتحرك بعمل ارادى قيادى
- يحقق غايته المقصودة بنجاح عندما ينبعث من ادراك ، عاقل يصقله علم
- وموهبة صادقة يحرسها الهام
- حتى يصوغ كل طاقات المجتمع الممكنة فى لحن جماعى منسجم
- يعزف على اوتار الغايات الكبرى
- التى تنتظم فى ذهن هذه القيادة الواعية الرشيدة التى تمسك بعجلة التقدم
- وتزيل العقبات من طريقه
- ••
- لايتحقق تقدم سياسى او اقتصادى او اجتماعى بغير قيادة رشيدة واعية

قيادة تستشف أهداف المجتمع وتطلعاته ، وتستخلص عناصر وطااقات تطوره . . وتستفيد من الظروف الملائمة المتاحة التى تدفع المجتمع الى المزيد من التطور .

والقيادة في جوهرها عبارة عن جهد سياسى منظم ومضببط
وملتزم بمصالح المجتمع ، يقوم على دراسات وإجتهادات وتقديرات
مبينة على فرضيات محلية وخارجية متداخلة ، ومرتبطة بعوامل
بشرية ، حيه ومتغيرة ، تتفاعل كلها فتعطى تقديرات وتنبؤات
بعضها يدخل تحت حصر ، وأكثرها يستعصى على الحساب ، أو
يختفى بعيداً عن دائرة الإحتمالات المرئية .

فالحكم الناجح فن ، يستخدم العلوم اللازمة لتقديم المجتمع ، ثم
يضيف إليها الألهام والاخلاص والتجرد من الذات ، مع الصلوق في
تقدير ظروف المجتمع والدقة في متابعة ما يتحقق من متغيرات
في طبيعة الفرضيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتحركة وما
يتصل بها من آثار متبادلة مع تفاعل العوامل البشرية الحية والنامية ،
في عالم تلاشت فيه أبعاد المسافات الجغرافية فتعرفت الشعوب
على المسافات الحضارية التي يسودها ويقودها التغيير المستمر ،
الذى لا يعبد الماضى فيركع للحاضر وإنما يصلح ويعمل من أجل
مستقبل أفضل ، لا يكاد يصل إليه حتى يعتبره ماضياً متخلفاً مهلهل
تحقق فيه من نجاح فيبحث عن مستقبل جديد أفضل منه .

وهكذا يسير المجتمع في طريق الحضارة ، فلا يقف عند إنجاز
معين ويعتبره آخر المطاف ومنتهى الأمل ، إذ ليس للعلم آخر ،
ولا للعقل منتهى وكلمة توالى المنجزات ونسخت ما قبلها من
معجزات ، وكلمة تقدم العلم وتجاوز ما سبقه من علم ، سيذكر
العلاء دائماً وفي كل العصور قوله تعالى «علم الانسان ما لم يعلم» .

والعلماء الذين يعالجون ظروف المجتمع المتحركة يفترضون مقدما
 فى اجتهاداتهم انها تتضمن عادة قدرا من احتمال الصواب ، وقدرا
 آخر من احتمال الخطأ ، اى يفترضون مقدما حثيمة إستمرار اعادة
 النظر فى قراراتهم واجتهاداتهم وهى تدور فى عجلة التنفيذ الفعلى .
 فالتغيير إلى الأفضل صفة أساسية ملازمة للقرارات والمواقف
 السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى يراد لها ان تظل ملائمة
 للظروف المتغيرة التى تتعامل معها .
 لكنه ..

من بقايا التخلف فى بعض المجتمعات الا يسلم الجميع بحتمية
 التغيير الذى يصحح اخطاء التجربة .

• وعادة ما يظل عدد من الناس يدافعون عنها .

• اما لانهم من خلال هذه الاخطاء يستثمرون مواقع شخصية ثمينة
 تفرض عليهم الحفاظ عليها .

• واما لانهم لا يعرفون غير الاساليب المتخلفة فى العمل ولا يشعرون
 بالقدرة على ممارسة أساليب أخرى يقتضيها تصحيح مسار التجربة .

• وفى العاليتين تفرض عليهم مصالحهم الشخصية اللاتية ان
 يستمروا فى الزايدة على القميص النعوى للشعارات التى ضللت الجماهير
 الطيبة بالبيانات الكاذبة والوعود المستحيلة فعمقت فى وعيها غريزة
 الرفض الهدام .

• الرفض الهدام الذى يرفض اى بديل للواقع مهما كان هـذا
 الواقع قبيحا .

• وليس الرفض البناء الذى يرفض الواقع القبيح من اجل ان يفرض
 البديل الجميل .

وهذا ما يضيف على أعباء القيادة الحكيمة أعباء أخرى اضافية وجسيمة حين ترفض الانزلاق وراء شعبية رخيصة وموقته تضحي في سبيلها بالمصالح الحقيقية للجماهير التي ظلمها الماضي بشعاراته ، وأرهقها الحاضر بسلبياته .

وهذا قدر القيادة الوطنية ، التي تستعيد للجماهير مجدها ، قبل ان تستعيد هذه الجماهير رشدها .

أمران متناقضان :

• علمية القرارات تفترض مرونتها .

• وشعبية القرارات تفترض جمودها .

ويضيق الفاصل بين علمية القرارات وشعبيتها كلما تقدمت المجتمعات لان الشعوب المتقدمة تتابع بادراكها الواعي حجم المشاكل المؤكدة فتترك بحسبها الرشيد حتمية تغير القرارات والشعارات الفاشلة التي أدت إليها . تساعدنا على ذلك قياداتها الواعية حين تطرح على الرأي العام كل ما يمكن طرحه من حقائق وتفاصيل وبالقدر الذي يؤدي إلى اشراك أغلبية الجماهير في التعرف على أسباب مشاكلها القاتلة ومتابعة الظروف المتغيرة التي تحيط بها .

وأنه ، ذلك لا مفر من الحوار الطبيعي حول استكشاف مستقبل القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ذلك الحوار الذي يكتسب موضوعيته كلما كان المشتركون فيه ملمين بعناضه الاساسية .

- مترفعين عن مصالحهم الشخصية المادية
- متحررين من قيود العصبية الفلسفية والشللية
- متابعين التطورات المحلية والعالمية
- يستندهم فى ذلك (المام عام) يحيط بأرضية الحوار
- و (ادراك خاص) يمسك بتفاصيله
- ثم تدفعهم الى الحوار البناء غيرة وطنية تشددهم الى مصالح المجتمع الحقيقية
- حتى لا يتوهوا اثناء الانفعال بين اعاصير التعصب

حضرات السادة :

ارجو فى هذه المحاضرة ان يوفقنى الله عز وجل فى ان اعرض عليكم ، بصفتكم أساتذة الجامعة وقادة الفكر فى مصر والعالم العربى ، شيئاً من مقدمة الحوار الضرورى الذى يجب أن يمتد خارج هذه القاعة لينتشر على مستوى الساحة العربية كلها ، لمناقشة تجارب الماضى ، على الأقل من الناحية الإقتصادية .

- ولكن .. بصراحة يقتضيها جوهر العملية
- وبغير حساسية .. ترفضها مصلحة الامة العربية الحقيقية
- وذلك من أجل ان نستخلص جميعاً الدروس المستفادة التى يمكن ان تبدأ بداية حقيقية فى تصحيح مسار التطور المصرى والعربى :
- •• التصحيح !

الذى يبدأ باستعادة العقل المصرى والعربى دوره الخلاق فى صنع

الحضارة بعد غياب طويل ، فى ليل مظلم نامت فيه الخبرة الوطنية والقومية فى اقفاص الاتهام .

ولاشك ان ثورة التصحيح التى قادها الحكيم السادات فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هى التى قامت بالدور الرئيسى فى تهيئة مناخ الإستجابة العلمية للبلد فى إزالة العقبات التى حالت دون تحقيق المصلحة القومية المصرية والمصلحة القومية العربية ، فبدأت بأفراح المجال لأهل الخبرة كى يستأنفوا نشاطهم المبدع فى العمل الوطنى .

فأهل الخبرة هم الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى عملية التقدم فى جميع العصور لاسيما فى عصرنا التكنولوجى السيرانطىنى ، فهم الذين اذا اتاحت لهم الظروف الملائمة فإنهم فى وسعهم ان يحولوا العلم والثقافة إلى قوة إنتاجية مباشرة ، الأمر الذى لم يعد ضرورياً فقط بالنسبة إلى الأمم المتقدمة حضارياً ، وإنما أصبح أكثر لزوماً بالنسبة إلى الدول النامية التى ينبغى عليها أن تستفيد فى أسرع وقت ممكن من إقتصاد الوقت الذى ظهر كواحد من الفروع العلمية التى تدرس فى الأكاديميات المتقدمة فى صور علوم عديدة فى مقدمتها علم الإقتصاد السياسى وعلم النفس الفردى والعام وعلم التربية وعلم الفلسفة .

وباستعادة أهل الخبرة فى مصر دورهم الطليعى فى إعادة بناء المجتمع المصرى يمكننا الآن ان نتظر خطوات إقتصادية وعلمية وفكرية وتكنيكية كبيرة تنجح فى تحقيق خطوات وإنجازات

كبرى في (أقصر) وقت ممكن و (أقل) ما يمكن من التكاليف
الاقتصادية والمادية والطاقات البشرية وبشكل يمكن ان يحقق (أفضل)
نوعية لتلك الخطوات والإنجازات. الأمر الذي يجعل مصر تستطيع
القيام بدورها الرئيسى فى عملية بناء صرح التكامل الإقتصادى
العربى .

ولعل هذا ما أشار إليه الرئيس السادات فى خطابه إلى الأمة
بتاريخ ١٤ ابريل الماضى حين قال (ان الوقت قد حان لتصحيح
مسار الإقتصاد القومى والعدل الإجتماعى واساليب العمل التنفيذى
فأعلن بذلك عن بداية مرحلة وصفها (بحق) السيد رئيس الوزراء
ممدوح سالم بأنها (مرحلة جديدة) وذلك فى بيان حكومته الذى
قدمه بتاريخ ١٣ مايو الجارى إلى مجلس الشعب مؤكداً (ان الإفتتاح
ليس مجرد سياسة إقتصادية ، وإنما هو اسلوب حياة يضمن
للشعب المصرى ان يكسر ما بقى من أسوار العزلة والتخلف ،
ويتيح له ان يعيش عصره متفاعلا معه ، مستفيداً من كل
ما يتيح العلم فى هذا العصر من سبيل للرخاء والتقدم) .

وقد حدد السيد رئيس الوزراء طريق حكومته إلى تحقيق ذلك
بقوله ان من أهداف حكومته (تحويل الإفتتاح الإقتصادى إلى
واقع وحقيقة بأزالة العقبات التشريعية والإدارية من طريقه ،
وإعطاء الدفعة التى تعجل بظهور اثاره الإيجابية على الإقتصاد
القومى وبالتالي على المجتمع كله ، حتى يتحول إلى مجتمع للمنتجين

القادرين على الإرتفاع المستمر بمستوى معيشتهم وعلى الوصول إلى مجتمع يتوافر فيه الأمن والرخاء . . بفضل . . (توصيع قاعدة اشراك الخبرات الوطنية) .

ثم اشار بيان الحكومة إلى بعض المعوقات المصرية التي تحول دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي فقال (لقد اصطدمت سياسة الإفتتاح الإقتصادي بمعوقين خطيرين) هما :

التمسح بشعارات الإشتراكية .

والتعقيدات الإدارية والمكتنية .

ولذلك (لم يشعر كثير من الناس ان واقع الإفتتاح - رغم اعلانه - قد تحقق) إلى ان أوضح السيد رئيس الوزراء ان مصر (في سياق مع الزمن لتحاول تعويض ما فات ، وللحاق بالعصر في ظل اوضاع عالمية تطلب ايجابية في العمل وسرعة في الحركة) .

هكذا فتحت مصر في ظل دولة التصحيح ملف العقبات التي تحول دون تصحيح مسار الإقتصاد الوطنى المصرى كما تحول دون قيام مصر بدورها الطليعى الرائد في صنع لبنات التكامل الإقتصادى العربى .

وكان مجلس الشعب المصرى قد تطلع إلى فتح نفس هذا الملف عن طريق لجنة الإستماع بالمجلس ، التى وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء المصريين والعرب والأجانب للإدلاء بوجهات نظر علمية وعملية تبحث في كيفية نجاح الإفتتاح الإقتصادى ، وبدأت

جلسات البحث ابتداء من يوم ١١ مارس الماضى وحضرها السيد رئيس الوزراء السابق الدكتور : عبد العزيز حجازى مع عدد من وزرائه ، وكان لى شرف الإشتراك فى الإدلاء بوجهات نظر اقترحت فيها ضرورة البدء بالحديث عن النظام الإقتصادى الذى أفرز المشاكل الإقتصادية التى احتاجت إلى العلاج بالإنتفاع الإقتصادى ، وهذا ما يشترط البدء بالحديث عن التطور السياسى الذى صاغ هذا النظام الإقتصادى ، الأمر الذى يحتم بدوره ضرورة البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التى صاغت هذا التطور السياسى ففرضت هذا النظام الإقتصادى ، الذى يستغيب منه الآن المجتمع المصرى مطلباً بالعلاج السريع .

سلسلة محكمة الحلقات ، تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب التى تتكون منها الحقيقة الكاملة ، والتى يلزم التعرف على كامل ابعادها من أجل النجاح فى اكتشاف الحلول الشاملة التى تشفى جسد المجتمع ، ولا تقتصر على مجرد تظيمه بالحرعة المسكنة التى تخفف الشعور بالآلام السطحية تخفيفاً مؤقتاً بينما تترك العلل الدائمة بغير علاج ، تتمخض كل لحظة عن مشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية جديدة ومتجددة :

وكان من وجهة نظرى فى تلك الجلسة ان الإنتفاع الإقتصادى فى مصر قد تعثر منذ لحظة ميلاده . . . لانه أولاً لم يبدأ بالإنتفاع الداخلى الذى هو نقطة الإنطلاق إلى الإنتفاع الخارجى ، ولانه

ثانياً لم يخرج عن كونه (دعوة جزئية) حلوة ومتحفظة استسلمت كثيراً لعقد الماضي فانحصرت بين آفاق الضلحة والضيقة ، ولم تستلهم « بنفس القدر » آمال المستقبل العريضة ذات الآفاق اللانهائية .

ولذلك كان من الطبيعي ان يصطدم الإنفتاح الإقتصادي المصري في أول لقاء موضوعي له مع الظروف الجامدة التي خلقها النظام الإقتصادي السائد ، ونوجها على عرش مقوماته الأساسية ، وجعلها تحمل جنين المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ، ثم أرضعها من ثدي التعصب الأبوي لها .

وختمت وجهات نظري في تلك الجلسة مشفقاً من استمرار الحديث في مصر عن الإنفتاح . . ولكن بغير إنفتاح .

والآن . . لا ابالغ أمام حضراتكم . . حين اسجل تفاؤلي بعد أن اعلنت الحكومة المصرية بصراحة واضحة اقتناعها ، ولأول مرة ، بضرورة اتباع (تخطيط قومي سليم . . . لا يكفي في علاج مشاكل الجماهير بالحلول المسكنة) مع ضرورة (الربط بين الانفتاح الداخلي والانفتاح الخارجي) .

وهكذا تقود دولة التصحيح في مصر تحولاً جذرياً ، يتجه بقوة وبسرعة نحو مرحلة جديدة في مجال تدعيم الإقتصاد العربي القوي ،

مرحلة يسودها العقل المنظم الذى يحسن تقدير المصالح الوطنية الخاصة ، فى حيوية وديناميكية تفاعلها مع القدرات العربية ، التى تحقق معاً ما يصبوا اليه عقلاء العرب من قدرة جماعية تستطيع أن تحافظ بها على مصالح الأمة العربية الحيوية .

وهذا هو الباعث العربى الذى قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل تحقيقه ، غير أن استمرار بقاء العقبات الرئيسية التى كانت ولا تزال تحول دون التعاون الإقتصادى العربى المطلوب حالت حتى الآن دون تحقيق الهدف العربى الكبير على النحو المطلوب . مما دفع هذا المجلس إلى اصدار قراره رقم ٥٥٨ الذى قضى بتشكيل لجنة لتقييم المرحلة التى وصلت إليها اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، والتعرف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء فى تنفيذ الاتفاقية .

فجاء فى تقرير هذه اللجنة ان القرارات التى سبق ان اتخذها المجلس فى هذا الصدد قد تجاوزت ال ٦٠٠ قراراً دون ان يحقق المجلس انجازاً هاماً فى تحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .

وفى صفحة ١٥ من هذا التقرير أوصت اللجنة بفتح حوار مع مصر لتحديد العقبات التى تعتقد إنها تحول دون وضع إتفاقية

السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ بغية تذليلها إلى أقل قدر ممكن .

ومن جهة أخرى أوصى مؤتمر إتحاد الإقتصاديين العرب الثالث الذى إنعقد فى دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٧١ بتأليف بلجان إقتصادية فنية لتذليل العقبات العملية (الخفيسة) التى تقف فى سبيل التعاون الإقتصادى العربى .

وقد كانت توصيات هذا المؤتمر علمية وبناءة ، باستثناء توصيته الثانية المنشورة فى كتاب أبحاثه ووقائعه فى صفحة (٨٩٥) فأنتى شخصياً أعيب عليها أنها أوججت وافتت عقبة كبرى ورئيسية تحول دون التعاون الإقتصادى العربى حيث دعت الى (السير بالروابط الاقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الاقتصادية « التقنية » بخطوات أبعد) .

ولم يحدد ذلك المؤتمر العلمى والفنى الذى يضم خبراء إقتصاديين عرب من هى الدول ذات الاتجاهات الإقتصادية التقدمية على ضوء النتائج العملية التى تحققت فعلاً ؟ ، كما لم يوضح ذلك المؤتمر الذى ضم خبراء الإقتصاد العربى كيف يتمكن من إسالة الدول العربية ذات الأثر الكبير والمطلوب والأساسى فى المعادلة الإقتصادية الجديدة إلى الجلوس على مائدة الوحدة الإقتصادية العربية وهو يصفها بأنها ليست ذات اتجاهات إقتصادية تقدمية ؟ . ولا أظنى مبتعداً عن المنطق إذا تصورت على ضوء التجارب

إن التنمية في مثل ظروفنا العربية الراهنة هي تلك الأفكار والجهود التي تسعى إلى تحقيق استعمار التضامن السياسي العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، لخير العرب جميعاً ولا تسح مطلقاً بتباعد وتنافر قدراتهم الذاتية المتكاملة ، التي تباعدت ذات يوم بسبب الشعارات التي لم تجسد أى تطلعات حضارية بقدر ما فرضت أكبر وأثقل العقبات الوحشية .

أيها السادة :

من هذه النقطة يبدأ الحديث عن العقبات التي تحول دون التكامل الإقتصادي العربي ، متخلذين من مصر . كما هو موضوع المحاضرة ، قاعدة الإنطلاق في هذا الحديث ، فمصر هي قلب العروبة النابض ، ومشعل التأثير الفكري في الساحة العربية وبحجم تأثيرها الكبير تتحمل الدور الكبير في تصحيح مسار الإقتصاد القوي الذي ينبغي إعادة الترابط العضوي إلى شرايينه وخلاياه وتوحيد مركزه العصبي الإداري . الأمر الذي لا يتحقق مطلقاً إلا إذا عولج النموذج المصري من الأمراض القاتلة التي يصفها البعض في مصر بأنها منجزات وطنية تاريخية .

ومن هذه العقبات ما يلي : —

اولا : شعار الاشتراكية •

جوهر الاشتراكية كما سبق ان حددده ، ذات يوم ، الرئيس

جمال عبد الناصر في بداية طرحه للإشتراكية ، هو ما جاء في خطاب
سيادته بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حين قال : « ان الإشتراكية
هي علم استغلال إنسان لإنسان وان أى قرار إقتصادي
لا يتضمن استغلال إنسان لإنسان . . يكون قراراً إشتراكياً » . .

معنى ذلك ان أى قرارات أو قوانين أو أنظمة سبق اقرارها
في وقت سابق ، ثم ثبت فشلها في وقت لاحق ، ينبغي تعديلها
أو إستبدالها بغيرها في حدود علم استغلال إنسان لإنسان . .

ولوان الأمور قد سارت على هذا النحو العلمي المبسط الفطرى
المقبول لما تضمن رفع شعار الإشتراكية في مصر أى مشاكل مصرية
ولا عربية ، لانه لا يعترض أحد على إستغلال إنسان لإنسان . .

لكن . . .

المشاكل التي نجمت عن رفع شعار الاشتراكية ظهرت نتيجة
الخروج عن هذا المفهوم السمج للاشتراكية •

كما ظهرت مصاحبة للاجراءات التعسفية التي صادرت الاموال

وفرضت الحراسات •

واهملت الكفاءات ••

وعطلت الطاقات الوطنية المبسطة صانعة الحضارات عبر

كل تاريخ •

ثم تفاقم هذه المشاكل عندما لاح في الافق انه في الامكان

خلق طبيعة بشرية عربية جديدة على مستوى الساحة العربية .. غير
تلك التي خلقها الله عز وجل :

• طبيعة بشرية جديدة

• تسمع بغير اذن

• وتصلق بغير عقل

• وتطيع بغير ارادة

• ولا تناقش امتيازات اصحاب الشعارات

ولا تبحث عن حسابات الكهنة الجدد الذين يحرقون اموال الشعب

في محراب الدين الجديد

وكان من الطبيعي أن يستमित الكهنة الجدد في معارضة

أية مناقشة تبحث عن الحلول الضرورية للمشاكل الاقتصادية.

الظاهرة والخفيّة . التي تشوى الجماهير المصرية ..

الجماهير التي ابتلعت جرعات متلاحقة من التخدير النفسى

والمصبى جعلها ذات يوم :

تستغرب الشمس

وتستنكر القمر

بعد ان عاشت دهرا طويلا كانت فيه الشمس فى كسوف والقمر

فى خسوف

ثم فاجأتهم ثورة ١٥ مايو التي انطلقت لتصحيح ما لم يكن

قابلا للتصحيح . وبدأت أولا بتصحيح النظرة الى الانسان المصرى

فشهدت له اولا بأدميته ، واعترفت له ثانيا بحقوقه .

فكانت ثورة ١٥ مايو (التى لم تأخذ حقها من التقييم الصحيح حتى اليوم) بداية الانفتاح ، الانفتاح على الانسان المصرى ، ذلك الانفتاح الذى يجعله أهلا لاسترداد دوره الطبيعى التاريخى فى صنع الحضارة ، بادئا بممارسة ارتباطه العضوى بالمجتمع العربى الذى تتكامل فيه الطاقات والموارد التى تستطيع أن تضع الامه العربية فى مركزها المؤثر فى الحضارة العالمية .

لكن مصر ، عندما تنفتح على نفسها ، وهذا شرط ضرورى قبل أن تنفتح على غيرها ، فانها تمر بفترة انتقالية متناقضة ، لانها وهى تحرص على تطبيق مبدأ سيادة القانون ، فانها تسمح فى نفس الوقت ، وفى حتمية السماح بسيادة القانون ، بأن ينطق كل لسان . ويكتب كل قلم ، على أمل أن تتأكد المواقف الجديدة بالرأى الحر والافتناع الفعال

هذا السلوك الديمقراطى من جانب الدولة الجديدة فى مصر (وهو سلوك ضرورى لتأكيد الحرية السياسية فى مصر) يفتح بابا واسعا للعناصر التى تعارض التصحيح ، وهى أقرب عهدا بمنافع السياسة الخاطئة القديمة ، واكثر استفادة من ترديد شعاراتها الفاسدة المستهلكة ، وبالتالي فانها أشد خطرا على التصحيح لانها اكثر معرفة بأساليب دفع الجماهير الى نقيض مصالحها .

الامر الذى يحتم على اهل الخبرة ان يتصلوا لاعداء التصحيح
مستفيدين من نفس الحرية السياسية التى حققتها ثورة التصحيح .

وعلى سبيل المثال لا الحصر . . .

واسمحوا لى ان اتكلم بصراحة والحوار انشاء الله بعد المحاضرة وغداً
وبعد غد وسأبقى معكم حتى تنتهى من مناقشة هذا الموضوع .

أقول وعلى سبيل المثال ما كتبه السيد : خالد محى الدين
فى صحيفة الاهرام بتاريخ ١٩ مايو الجارى ، يهاجم فقرة
وردت فى مقال سابق لاحد الكتاب المصريين اتخذ منها السيد
خالد ساحة للقتال على صفحات الاهرام ، وهذه الفقرة تدعو الى
(الغاء كافة القوانين التى تعرقل قيام القطاع الخاص بنوره الرئيسى)
وهذا ما عارضه وقائل من أجله السيد : خالد محى الدين بشكل
يكاد يتهم فيه كاتب تلك الفقرة بالخيانة العظمى ، علماً بان هذا
للكتاب كان قد نقل هذه العبارة نقلاً حرفياً من بيان السيد
رئيس الوزراء المصرى الذى قدمه الى مجلس الشعب قبل ذلك
بأقل من اسبوع .

ولم نقرأ حتى الان مقالات ترد على السيد خالد محى الدين .
ويبدو ان اهل الخبرة وعقلاء المجتمع المصرى لا يزالون مترددين
فى النزول الى ساحة المناظرة السياسية والاقتصادية متأثرين بسلوك
الماضى الذى فرض عليهم القيود الارهابية القديمة .

وهذا ما يعطى الانطباع لدى المستثمر العربى والاجنبى

بأنه لا تزال في مصر مراكز قوى تستطيع أن تتحدى الدولة
وتعرقل مسيرة التصحيح وتعوق قيام الانفتاح .

لا سيما أن مقال السيد خالد محي الدين المنشور في أهرام
١٩ مايو الجارى يتناقض ويتعارض مع تصريح للرئيس السادات
منشور في نفس اليوم في صحيفة الاخبار يقول فيه الرئيس :
« لابد ان نتطور وان نعيش عصرنا وبأسلوب العصر ، فاذا كنا نتبع
أسلوب العصر سياسيا وعسكريا فيجب ان نسير بنفس الأسلوب
اقتصاديا ، ويجب ان نفكر في ان المستثمر صاحب مصلحة ، وعلينا
ان نمس العصب الحساس لهذا المستثمر ، بمعنى ان نعطيه الامان
والعائد ، واضعين في اعتبارنا الرباط القومي بين المستثمر وارض
مصر » .

وقد نشرت صحيفة الاخبار تصريح الرئيس السادات (الذى
يمهد الطريق أمام المسيرة الحضارية العربية) ضمن مقال تضمن
وجهة نظر السيد محمد موافي الحجير المالى لوزارة المالية الكويتية
قال فيها : ولو أننا نظرنا الى كلمة الانفتاح نفسها نجد انها ليست
بمجرد كلمة بقدر ما هى عملية تحرير اقتصادى ، والتحرير
الاقتصادى يتخذ جانبيين كالايجاب والقبول في الزواج حتى
يسمى العقد . وأضاف الحجير الاقتصادى الكويتى قائلا :
ان العامل القومى ليس العامل الوحيد المؤثر فى تلاقى الطرفين .
بل يجب أن ننظر الى هذه المسألة نظرة علمية واقعية الى جانب
المشاعر القومية وعواطف الاخوة ، نظرة تعتمد على تبادل
المصالح والمشاركة فيها ، وهذا يتطلب من كل من الطرفين
متطلبات . . . معينة . . . وتهيئة اجواء مناسبة لهذا الربط .

أيها السادة :

أعود فأتساءل كيف يطمئني المستثمر العربي ويثق في قدرة الدولة في مصر على توفير هذه الاجواء المناسبة بينما تتسع المواقف المصرية لوجود تناقض حاد بين وجهتي نظر مبدأين متعارضين كل التعارض .

احدهما ..

تبتناها الدولة وتوجه الى الانفتاح الذي يستخلص نتائج التجربة ويدعو الى فك الارتباط مع اهل الكهف الذين لم يتابعوا تطور شروط التقدم الحضارى .

والاخرى ..

تصر على البقاء داخل الكهف ، وتمسك بقيود الشعارات التي ارهقت المجتمع المصرى .

تلك الشعارات التي عندما عجز حاملوها المتاجرون بها عن اخفاء فشلها راحوا يدافعون عنها باسم المعركة العسكرية التي لاتزال فى الافق ، كما جاء فى مقال خالد مخي الدين ..

ولم يعرف هؤلاء ان المعركة العسكرية كانت تستلزم عكس ماجاء به الماركسيون من اجراءات وقيود وتفتيت القوى الوطنية وتمزيق للصف العربى الوطنى ،

الى آخر ما قدموه الى مصر والى الامة العربية على اطلاق من ذهب فزفوا اليها هزيمة ١٩٦٧ على بساط منحرير .
لم يعترف هؤلاء بأنه لم يكن فى وسع مصر أن تقود النصر

العسكري والسياسي الذي حققته في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ إلا بفضل حكمة السادات الذي قاد ثورة مايو التصحيحية الجيدة فعاد بالعملاق المصري المتحرر الى احضان المارد العربي المنتظر والمتأهب فسحب من تحت أقدام الصهيونية بساط الحرير الذي نامت عليه نوما هادئا مريحا خلال فترة غالبية من عمر العرب ساد فيها الصراع بين الاشقاء بفضل الشعارات التي مكنت الصهيونية من ذلك النوم المريع فوق صدر الامة العربية التي كان قد انتفخ بالهواء الفاسد .

في هذه النقطة أسجل ما سمعته من المنفور له جلالة الملك فيصل أثناء حديث خاص مع جلالته في رمضان الماضي حيث قال ان الشيوعية توأم الصهيونية ، اذا لم تكن ابنتها البكر ، وانهمما معا تتآمران على الامة العربية كلها بمختلف الوسائل ، وفي مقدمتها الشعارات المضللة التي تثير الاحقاد الاجتماعية لتشر الاختلاف والتخلف وتمزق الصلات العضوية العربية لتستولي في النهاية على جميع مقدرات العرب .

ومن يتابع حضراتكم الحركة الشيوعية الصهيونية يتبين مدى صحة رأى جلالته . وتضاف الى ذلك محاولات الماركسية الجديدة إستدراج الطيبين من العرب عن طريق الإيهام بعدم وجود تناقض بين الإلحاد الماركسي والإيمان بالله وبالدين ، ومن هذه المحاولات ما كتبه السيد خالد محي الدين الذي يمثل الفكر الماركسي في مصر كما تعلمون ، فقد كتب في مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٧ فبراير هذا العام بعنوان (الماركسية والدين والإشتراكية) داعياً

الشعب المصرى والعربى إلى اعتناق الماركسية مع الإحتفاظ بالإيمان بالدين .

(يعنى الإنسان يلحد ولا مانع من ان يؤدى عمره ويحج ويصل ويذكرى
إذا كانت الماركسية ستترك فى جيبه شيئاً يذكرى به) .

والمراد من ذلك ليس فقط نشر الماركسية فى مصر مع قتل
فرص الإستثمارات الوطنية وإنما إثارة المخاوف العربية من مصر التطور
الفكرى فى مصر ، وهذا ما ينبغى أن يتنبه إليه المفكرون المصريون ،
هذه المحاولات الماركسية التى تستهدف صورياً إزالة التناقض بين
الإلحاد والدين تستهدف إثارة المخاوف العربية حتى تعزل مصر عن
العالم العربى وبالتالي تمنع هذه المخاوف قيام أى تكامل إقتصادى
عربى فى غياب الدور القيادى الفكرى المصرى الحضارى الإقتصادى .

ولا بأس ايضا اذا هربت فوائض الاموال العربية الى اوربا
وامريكا ،

فذلك ما يساعد الشيوعية على الانتشار فى مصر وفى العالم
العربى .

مستغلة مشاكل الجماهير اليومية ..

ومشغرة بفوائض الاموال العربية للهادبة ..

ومتاجرة بالبكاء على الامكانيات العربية الطبيعية المهمة ..

زاعمة ان التطور والرخاء لا يمكن تحقيقهما الا بعد سيطرة
الشيوعيين على الحكم .

فتخلق بذلك حالة متزايدة من التلمر والحقن تدفع بالمخزون
البشرى العربى الهائل الى الثورة الحمراء .
التي تنتهى محصلتها كلها الى خزان الامبريالية الشيوعية .
وتشهد على ذلك امثلة كثيرة .
كيسر اولها المجر .
ولا آخرها تشيكوسلوفاكيا .

والظاهر أن السيد خالد محي الدين قد نقل هذه المحاولة أو هذه
السياسة الشيوعية المرسومة من المحاضرة الثانية التي ألقاها المفكر
الشيوعى الفرنسى روجيه جارودى فى قاعة المحاضرات بدار صحيفة
الاهرام بالقاهرة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ نسب فيها إلى الرئيس
الجزائرى السابق أحمد بن بيللا عبارة قال فيها بن بيللا (ان شعبنا
يلهب الى الاشتراكية حاملين القرآن فى يد وكتاب « رأس المال »
لكارل ماركس فى اليد الاخرى

ونحمد الله أن الرئيس هوارى بومدين لم ينسب إليه أحد مثل
هذه العبارات الخاطئة الملحدة .

ولكن .. كيف وصلت هذه العبارات الخاطئة والمهدامة
والمملحة إلى مصر ؟

(اعتقد ان صدركم العلمى يتسع للصراحة العلمية إذ لا ينضمكم
أن أقول لكم ليس فى الإمكان أبدع مما كان فصنفون وأشكر لكم
تصفيقكم وتظل مصر متعلقة على نفسها غير قادرة على حل مشاكلها الإقتصادية
والإجتماعية وغير قادرة على الإشتراك فى بناء التكامل الإقتصادى العربى
فهل أنكم بصراحة ؟)

♦ ♦ ♦

إذن حضراتكم توافقون على مبدأ الصراحة ..
كيف وصلت هذه الآراء الملحة والخطئة والهدامة إلى
مصر ؟

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تعلن أكثر من مبادئها
الستة المعروفة وكان من بينها شعار تحقيق (العدالة الإجتماعية) ،
وفي خطاب الرئيس عبد الناصر الذي ألقاه في المؤتمر التعاوني
بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فسر وسيلة مصر إلى تحقيق العدالة
الإجتماعية قائلا (نريد أن نتخلص من استغلال الإنسان للإنسان
واستغلال المجتمع لبعضه .. نريد أن نوفق بين النشاط الإجتماعي
للعام الذي تقوم به الدولة والنشاط الإقتصادي الذي يقوم به
الأفراد على ألا يضر هذا بمصالح المجتمع) .

ثم أكد الرئيس عبد الناصر إحترامه للنشاط الإقتصادي الخاص
والملكية الخاصة في تصريحات جديدة أدلى بها لمستشار وزراء
الخارجية اليابانية بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٨ حدد فيها الرئيس الأساس
الذي تقوم عليه العدالة الإجتماعية في مصر فقال :

(ان سياسة مصر تقوم على المشروعات الفردية الخاصة ، ولذلك ليس
هناك مجل للشيوعية ، وليس هناك خوف من ان تغزو الشيوعية
مصر) *

معنى ذلك أن الرئيس عبد الناصر كان يرى (في ذلك الوقت)
أن العدالة الإجتماعية تقوم على المشروعات الفردية والملكية الخاصة ،

كما كان يرى أن المانع الذي يحول دون غزو الشيوعية لمصر هو تشجيع المشروعات الفردية والملكية الخاصة .

ثم أراد الرئيس إيجاد تعريف للنظام المصري في حديثه إلى وفد الصحفيين الأمريكيين في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ فقال (ان إيجاد تعريف للنظام القائم ليس بالسهل وقد قلت في العام الماضي أن النظام القائم في مصر نظام تعاوفي وقلت هذا العام أنه نظام اشتراكي ديمقراطي ، والعبرة ليست بالتعاريف وإنما بما يحدث ويمارس فعلا .. ولذلك أخذت الحكومة بنظام الإقتصاد الموجه وهو رأسمالي موجه) هذه عبارات الرئيس إلى أن قال . . (نظراً لأن الشعب لم يتعود المساهمة في مشروعات صناعية قامت الحكومة بدراسة بعض المشروعات وبدأت في تنفيذها فعلا وذلك حتى يحلو الشعب حلها ويتجه هذا الاتجاه الجديد . .)

ثم عبر الرئيس عن فرحته باقبال الشعب على شراء أسهم المشروعات التي طرحتها الحكومة فقال :

(لقد فوجئنا بالشعب يمول المشروعات كلها ويساهم بنسبة ١٠٠٪ وهذا في الحقيقة يعتبر تعجلاً من الزرعة إلى الصناعة) .

وهكذا كان الرئيس عبد الناصر شديد الفرح باقبال الشعب المصري على الإكتتاب بنسبة ١٠٠٪ من أسهم الشركات التي طرحتها الحكومة المصرية في ذلك الوقت :

في هذه المرحلة كان صدر العدالة الإجتماعية في مصر يشغ

لتشجيع أبناء الشعب على القيام باستثمار طاقاتهم وأموالهم في حماية وتشجيع الرئيس عبد الناصر . وكان ذلك هو جوهر المجتمع الاشتراكي التعاوني الديمقراطي في مفهوم الرئيس الذي عاد فأوضح تمسكه بهذا المفهوم للعدالة الإجتماعية في خطابه الذي ألقاه في اللجنة التنفيذية للإتحاد القومى بمدينة دمشق في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قائلا : (واجبنا أن نعمل على إقامة عدالة إجتماعية وأن نقرب الفوارق بين الطبقات) .

ولم يكن الرئيس قد استغنى حتى تلك اللحظة شعار (تلويب الفوارق بين الطبقات) .

وهذا ما سأعود إليه في مرحلة لاحقة من هذه المحاضرة ..

وفي خطاب ألقاه في الوفود اللبنانية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦١ أكد الرئيس أن العدالة الإجتماعية تقوم على أساس الوحدة الوطنية :

حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية بما يشير إلى خروج الرئيس عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية السمع الذى تدعو إليه كل الأديان ولا يختلف عليه عاقل .

(وطبعاً الآن وأنا أتحدث إلى علماء لا بد ان اقلل المعلومات اليكم من الوثائق الرسمية وان اشير إلى توافرها حتى يسهل الرجوع إلى مصادرها الرسمية وهي الوثائق التى نشرتها الحكومة المصرية في حياة الرئيس عبد الناصر . حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية على خروج عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية الممكن والمقبول دينياً وعلمياً) .

الا أن الرئيس كلان في تلك الأيام على خلاف مستحکم مع قادة حزب البعث العربي الاشتراکی الذي اشترك مع الرئيس في إقامة دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان الخلاف قد تطور بين قادة حزب البعث والرئيس إلى حد ان اشترك هؤلاء القادة مع الرئيس في إحتفالات بور سعيد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ ثم فاجأوه باستقالة جماعية في اليوم التالي في القاهرة أى يوم ٢٤ ديسمبر ، بعد أن (اكلوا مع الرئيس عيش وملح واتعشوا معه في القطار في المساء) كما قال الرئيس متألماً في خطاب لاحق بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٣ .

ولعل الرئيس اراد ، كرد فعل لما اعتبره اهانة موجّهة اليه شخصياً ، ان يجرد حزب البعث من شعاره الاشتراکی فقرر ان يتحول فجأة من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية معتقدا انه بذلك يسحب من حزب البعث ارضيته الفكرية بعد ان تنحى الحزب عن مواقفه الرسمية .

وهذا مجرد استنتاج شخصي قد لا يكون صحيحاً ، لكنني أ طرحه لتأملوا فيه بصفتكم علماء وباحثين لتبحثوا فيه ، لكنه قفز إلى ذهني من متابعة الأحداث ومقارنة تواريخ وقوعها ، ومن استخلاص الخط الدرامي الذي يربط بينهما ، بالرغم من أن وثائق حزب البعث تشهد بأنه الحزب نفسه كان قائما لم يتمكن من تحديد المفهوم الذي يتصور به مدلول الاشتراكية التي رفع الحزب شعارها ، واتخذ منها الاساس الاجتماعي والاقتصادي لنظريته السياسية .

• وقد نلخص الدكتور سامى الجندى أحد أقطاب البعث في الخمسينيات واحد رؤساء وزرائه السابقين خلاصة النتائج التي أسفر عنها قيام حزب بغير نظرية في كتابه الذي بعنوان (البعث) صفحة ٦٧ في معرض شرحه لوقائع مؤتمر حمص على أثر انقلاب مصطفى حملون ضد حكم أديب الشيشكلي في بداية سنة ١٩٥٤ فقال (وجدنا نحن البعثيين وعلى وجوهنا ابتسامة النصر العريضة نبعث عن مكان الصدارة ، كل منا يشرح فكرة البعث على هواه وحسب مزاجه ، بعضنا اتخذ مظاهر الفيلسوف باشكاله وتزين بمسوحه دون منهج فلسفى) •

إلى أن أضاف رئيس وزراء البعث في كتابه هذا الذى نشره سنة ١٩٦٩ قائلا (هكذا ظل البعث بلا ايديولوجية شعارات قلقة لم توضح لمحاته الاولى وبدوره .. وباتت الاجتماعات الحزبية لاتعدو ان تكون شرحا لقرارات الجريدة والنشرات الداخلية السياسية الضحلة .. وحافظ بعض منا بصعوبة على نهجه بأن يظل البعث حركة ثقافية عامة ، مؤملا ان يأتى جيل يصوغ الافكار الشاردة فى عقيدة ثورية) •

(يعنى حزب يقوم بثورة بلا نظرية وبلا منهج وينظر ان يأتى جيل ليصوغ لماذا ثار وعمل أى نهج ثار) .

ومع ذلك نقلت مصر (فيما أظن) شعار الإشتراكية من حزب البعث الذى كان قد سبق الرئيس عبد الناصر إلى رفعه . . وكان ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث يبحث عن مفكر يضع له

أسس الاشتراكية التي رفع الحزب شعارها ولم ينجح في منع
إحتواء الشيوعية لها ، والدليل على ذلك ما كتبه ميشيل عفلق في كتابه
الذي بعنوان (في سبيل البعث) صفحة ٦٥ قائلا :

(في بلادنا عدد غير قليل من المثقفين المشوهين الذين غلت الثقافة
في ايديهم اداة ايلاء ٠٠ من هؤلاء اخلت الحركة الشيوعية في بلادنا
عناصرها المثقفة)

وفي صفحة ٧١ يقول ميشيل عفلق (ان قوة الشيوعية في البلاد
العربية ناتجة عن ضعف الفكر بصورة عامة) ثم يقول في صفحة ٧٥
(ان الشيوعية تمنع العرب من التفكير في اشتراكيتهم والاهتم
اليها لأنها بادعائها ان الاشتراكية هي الماركسية ، وان لا اشتراكية
الا فيها وبها فقد منعت الاشتراكية الصحيحة التي يحتاجها العرب) .

ولكن لم يتمكن حتى الآن من تعريفنا بالإشتراكية الصحيحة
التي يحتاجها العرب ، وإنما قرد فقط ان العرب في حاجة الى اشتراكية
(والسلام) . ولا يوضح معناها ولا يحدد مداها .

(أي انه أراد أن يقول للعرب أننا في حاجة إلى اشتراكية فكروا فيها
المهم اتم في حاجة إلى اشتراكية وعليكم أن تفكروا فيها يا عرب . . ورفغ
حزب البعث شعار الإشتراكية المجهولة التعريف وغير محددة الأبعاد (١١) .

ونقل الرئيس عبد الناصر هذا الشعار على علاته وعلى هذه
الصورة العائمة الذي أراد الرئيس أن يتحدى به حزب البعث متأثرا

فوق ذلك بالهام الحزب الشيوعى المضرى الذى كان قد حل نفسه
صورياً ليندمج بكوادره فى جهاز الحكومة المصرية رسمياً، فى طريقه
إلى الإستيلاء المادى على مصادر الإلهام فى إتخاذ القرارات المصرية
الفاصلة فى مصر وكان الرئيس عبد الناصر يستجيب للكثير من
نصائح هذه الكوادر بقدر الكثير من قروض الكتلة الشرقية التى
أملت على مصر سياسة إقتصادية ذات أبعاد سيامية تخدم مصالح
استراتيجية معينة أهمها القضاء على دور مصر القيادى فى بناء
التكامل الإقتصادى العربى فى العالم العربى .

(بطبيعة الحال صتما تسود هذه الأفكار فى مصر فأنه يصبح من
المستحيل أن تقنع مصر يدها مع الدول ذات التقاليد البنية والموارد
المالية أو الأراضى العربية القابلة للإستثمار فيتمزق الصف العربى ويسهل
على الشيوعية ابتلاع الوطن العربى) .

فى هذا المناخ التحلى لحزب البعث السورى ، والمستجيب
لالهام الحزب الشيوعى المصرى صاغ الرئيس جمال عبد الناصر
بصفة مفاجئة قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ . التى شرح
أبعادها فى خطابه الذى ألقاه فى عيد الثورة التاسع بتاريخ ٢٢
يوليه ١٩٦١ قائلاً (لازم نغير المجتمع تغييراً كاملاً من أساسه . .
لازم نبني دولة جديدة لازم نقيم ديمقراطية جديدة لازم نبني
دولة جديدة بنظام سياسى جديد ونظام إقتصادى جديد وينظام
إجتماعى جديد.. وطبعاً لابد ان نفهم ان الاشتراكية طريق لانهاية
له. . . فيه ناس قالوا لى ما هو المقصود بالاشتراكية . طيب خوصل

لنخاية فين ؟ حدخوا لنا . . . خط . . . ما نقدش واحد ماشى فى سكة
مالهاش آخرى .

ثم طرح الرئيس فى نفس ذلك الخطاب صورة جديدة للعلاقات
الإنتاجية فقال (صاحب العمل يساهم برأسماله باقامة المصنع . :
العامل يساهم بعمله فى إقامة المصنع ، صاحب العمل يأخذ فائدة
على الفلوس التى وضعها ، والعامل يأخذ أجر على عمله ، والى
بىد عن كله ينقسم بين الاثنين . بين صاحب العمل والعمال . :
ولا بد للعامل أن يأخذ ربع الأرباح) .

ولم يشرح الرئيس مايتحملة العمال من الخسارة اذا حلت
بالمصنع خسارة .

وهل (بتقسيم الخسارة بين الاثنين) بين صاحب العمل
والعمال كما ينقسم الربح ؟

وهل يستحق صاحب المصنع فائدة فقط على رأس ماله كما لو
كان مجرد دائن للمصنع ؟

ومن الذى يضمن له استيفاء هذا الدين اذا افلس المصنع ؟

واذا كان صاحب المصنع يتحمل مسئولية اخرى لايتحملها الدائن
فيتحمل كل الخسارة ، ثم يتحمل ضياع كل الدين ثم فوق ذلك
يتعرض لاشهار افلاسه ، افلا يستحق نصيبا آخر فى مقابل هذه
المجازفة التى لاتخلو منها اية عملية استثمار ؟

ثم اين مكافاة الابتاع والاختراع والسر المكنى وارتياح الافاق
الجديدة اذا كنا سنعتبر المستثمر مجرد دائن ، ومن المحتمل فى خطاب

سياسي آخر نعتبره مجرد هرايى وخائن تتسابق الجماهير على صفك
دعه باسم الاشتراكية التى اصبحت (ماشية فى سكة ملهاش آخر) .

(أرجو أن تسعوا كيف تتكامل لأمة الحرية ؟ أرجو أن تسعوا الموضوع
بصراحة لانه من غير المقول أن يأتىكم مستثمر عربى يرى نفسه بين
أحضانكم فى ظل ما تسونه بالإشتركية وفى إطار هذه العلاقة الجديدة
فى الإنتاج فهل تستمر فى الحديث بصراحة) ؟

♦ ♦ ♦

اذن استمر . .

أن الرئيس فى نفس ذلك الخطاب كان قد تحول فجأة
من شعار (تقريب) الفوارق بين الطبقات إلى شعار (إزالة
الفوارق بين الطبقات) وهو الشعار الأماسى فى النظرية الماركسية .

(أرجو أن نفهم أن شعار إزالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات هو شعار
ماركسى وإن أول من نادى به هو كارل ماركس وليس الميثاق المصرى ..
أرجو أن نفهم هذه الحقيقة العلمية) .

وهذا ما قضى على إمكانية اشتراك الشعب المصرى فى أية
مشروعات إقتصادية عربية مشتركة .

هكذا ساد الانطباع لدى المتاملين والمتابعين (وكلهم من الفاهمين)
بأن مصر قد اخلت تتجه رويدا رويدا نحو الشيوعية مستتلين على
ذلك بأن مصر لم تحدد نظرية إقتصادية معينة ولا منهاج تطوور
واضح المعالم والاسس والمنطلقات ،

وانما تركت مصير تطورها لتراكم القرارات وردود الافعال
والمناجات التى تفرض نفسها من حين الى آخر فى طريق اشتراكى
وصفه الرئيس بأنه (ماشى فى سكة ملهاش آخر) .

...وربما اشترك الرئيس في خلق هذا الإنطباع بنفسه أثناء حديثه إلى التليفزيون الأمريكي (كولومبيا) بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦١ حين سأله المذيع بقوله (هل تقفون عند هذا الحد من تأميم الصناعات أم يحتمل أن تجلبوا انفسكم في طريق يؤدي إلى نوع من السيطرة الكاملة على كل نشاط ؟) فأجاب الرئيس قائلا (لقد سنت هذا السؤال عددا من المرات ٠٠ لقد كان رايي دائما انه من المستحيل ان تكون هناك حدود مرسومة ٠٠) .

فعاد المذيع سائلا : (هل يمكن ان تذكروا لي الفارق الرئيسى - فى نظركم - بين نظامكم الاقتصادى بالصورة التى تطور عليها الآن والنظام الاقتصادى الشيوعى ؟) فأجاب الرئيس بقوله (أعتقد ان الإشتراكية ليست مجرد إقتصاد وإنما هى اسلوب فى الحياة كذلك الحال بالنسبة للشيوعية ، فهى ليست مجرد إقتصاد ، وإنما هى اسلوب فى الحياة (وانى لا اجد اختلافات كبيرة بين الاسلوين) الاسلوب الإشتراكى المصرى والاسلوب الشيوعى الماركسى كما قال الرئيس بنفسه . .

ومن يريد أن يطلع على المزيد من تفاصيل هذه التصريحات فليفضل بقراءة صفحة ٥٠٨ من المجلد الثالث من مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر الذى أصدرته وزارة الإرشاد القومى فى حياة سيادته .

وكانت النتيجة لهذا التحول المفاجئ من العدالة الإجتماعية إلى

الإشتراكية التي يقول الرئيس عبد الناصر عنها أنه لم يجد اختلافات كبيرة بينها وبين الأسلوب الشيوعي استغل قادة الانقلاب السوري الانفصالي هذا التحول المفاجئ بعد شهرين فقط من إعلانه ؛ فقاموا بانقلابهم في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

ومع أن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك الانقلاب كانت في الأساس أسباباً سياسية وإدارية في الدرجة الأولى إلا أن زعماء الانقلاب أرادوا استمالة الشعب السوري المؤمن بالوحدة حتى يكفر بها ويؤمن بالانفصال فأعلنوا في بيانهم الانقلابي الانفصالي الأول أنهم يرفضون اشتراكية عبد الناصر التي قالوا عنها أن الشعب السوري يرفضها جملة وتفصيلاً .

وهذا ما أكدته الرئيس في بيانه الذي أذاعه في الساعة السابعة من مساء يوم الانقلاب فقال (توالى البيانات ٠٠ فيها هجوم واضح على الاشتراكية) ، وفي خطابه بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ أى بعد أربعة أيام من الانقلاب الانفصالي قال الرئيس أمام الشباب العربي بجامعة القاهرة (يقولون في دمشق انهم سيقومون اشتراكية حقيقية وهذه الاشتراكية التي اتكلموا عنها قالوا : ليس معنى الاشتراكية التأميم وان التأميم اثر على الحركة الاقتصادية في سوريا) . هكذا قال للرئيس نقلاً عن اذاعة دمشق .

بعد ذلك ، وكنتيجة حتمية لتنازل الرئيس عن العدالة الإجتماعية وتحوله المفاجئ إلى الاشتراكية اضطر إلى التنازل الحتمي عن

الوحدة الوطنية بعد ان قسم الشعب إلى أبناء شعب وأعداء شعب وهذا ما أوضحه في خطابه أمام الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حيث قال (هناك خلافات أساسية وخلافات جلية . . أعداء الشعب هم جميع القوى والجماعات التي تناهض هذه الثورة الاشتراكية . . هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب في هذه المرحلة) .

وكان من الطبيعي ان يتفاقم هذا الخلاف المنطقي على الاقل من جانب صغار المخربين الذين شجعتهم الدولة بكل الوسائل المادية .
وبلسان الرئيس .

من اجل ان يستثمروا مخدراتهم في اقامة الصناعات الوطنية الجديدة .

ثم بعد ذلك تقوم نفس هذه الدولة وعلى يد نفس القيادة فتقلب على هؤلاء المخربين الصغار . .

الذين اصبحوا موصوفين بصفة رسمية بانهم مستغلون . .
بينما كانوا في معظمهم من . .

صغار الموظفين . .

والجنود . .

والعجزة . .

والارامل . .

والايتام . .

الذين كانت المحاكم الشرعية تفرض على اوصيائهم شراء تلك

الأسهم التي تطرحها الدولة على أساس أنها استثمار مضمون لا يعرض
أموال الأيتام للضياع .

وكان هؤلاء المخرون الصغار يعيشون على الدخول البسيطة
التي كانت تدرها تلك الأسهم كما كانوا يحملون بإمكان زيادتها
في المستقبل .

فوقعوا في مصيدة تشجيع الدولة لم ثم انقلاب نفس هذه الدولة
عليهم .

وحتى الطبقة العاملة التي رفعت الدولة شعار الدفاع عن حقوقها
ورفع مستواها لم تقبل الدولة تحقيق ذلك عملياً عندما رفضت تشجيع
العمال على الإدخار باستقطاع جزء من أجورهم وأرباحهم على
أقساط مريحة في مقابل حصولهم على أسهم في المصانع التي يعملون
فيها ، وبررت الدولة هذا الرفض بأنها تخشى من أن يتحول العمال
الكادحون إلى طبقة رأسمالية جديدة .

وكان أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للإتحاد الاشتراكي يقترح
تمليك العمال والموظفين ٢٥٪ من المصانع التي يعملون بها بتقسيم
ثمها على عشر سنوات مقابل جزء من الأجور والأرباح المخصصة
لم فرفض الرئيس قاتلاً أن (تمليك العامل الهارده معناه رجوع ،
حائلق طبقة رأسمالية ، وحاققل بهذا سيطرة الشعب على وسائل
الإنتاج) .

وبصرف النظر عن وجهة نظرنا نحن كاقنصاديين في اقتراح
عضو الهيئة البرلمانية المذكور فإن رفض الرئيس عبد الناصر لهذا

الاقتراح معللاً رفضه بالخوف من ان يتحول الاسطى محمد (الكادح)
والاسطى ابراهيم (المسحوق) وبقية زملائهم ..

جرجس وصموئيل ..

وعم خليل ..!

الى طبقة جديدة راسمالية ..

يدل على ان سبب تأميم المشروعات القديمة لم يكن مجرد
استرداد للنماء الشعب التي امتصها الراسماليون القدامى ..
لان الراسماليين الجدد لن يصبحوا اصحاب اسهم جديدة
ومحدودة الا بعد قيامهم بامتصاص بعض قطرات من عرق اليوم
لتحسين معيشة الغد .

وهذا ما يرجح أن الدولة كانت ترفض الإستثمار الخاص ،
وتكره الملكية الخاصة ، وان كانت في ذلك الوقت تعترف بها
في الميثاق من باب الضرورة (الشكلية) وبصفة مؤقتة فانها
وضعت أمامها العراقيل (العملية) في التنفيذ ، مطمئنة إلى
إلغائها تماماً أثناء مبرالإشتراكى التى (تمشى فى سكة ملهاش آخر)
وكان الرئيس عبد الناصر قد لخص اسلوب التطور الإشتراكى
فى مصر فى عبارة بليغة موجزة منشورة فى صفحة ٤٩٢ من كتاب
الناصرية لعبد الله أمام تقديم ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية
العليا السابق للإتحاد الإشتراكى المصرى فقال — أى الرئيس
(ان ممارستنا للتجربة تقوم فيها بعملية تفتيت مع جمع ولم) .
نظرية إقتصادية جديدة تقوم على أساس التفتيت مع جمع ولم .

وكان السبب المعلن لتبرير إجراءات تقييد الإستثمار الخاص هو حرص الدولة على مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وهو شعار ماركسي أيضاً . وليس شعاراً عربياً ولا مصرياً ولا إسلامياً ولا علمياً ويلزمنا أن نعرف هذا بصراحة .

ولم توضح الدولة في مصر كيف يمارس الشعب المصري سيطرته على وسائل الإنتاج ..

•••

لا يبقى امام مصر سوى النموذج المعروف في تطبيق هذا الشعار في الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار •• حيث استولى الحزب الماركسي على السلطة السياسية والاقتصادية باسم الطبقة العاملة ••

• ثم استأثر بها الحزب وابتعد عنها الطبقة العاملة •

• ثم احتكرتها قيادة الحزب وابتعدت عنها الحزب ••

• ثم انفرد بها زعيم القيادة وابتعد عنها القيادة •

وهذا هو أسلوب سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج :

وفي غياب النموذج المحدد للإشراكية في مصر التي (تمشي في

سكة ملهاش آخر) بدأت نهاية الإستثمارات الخاصة في مصر .

لا سيما أن الرئيس كان قد أعطى لنفسه الحق في التدرج بقيود الإباحة

النسبية إلى أن تصل بالتدرج إلى حد المنع الكامل والتحریم المطلق ،

واستدل على ذلك بتشبيه ظروف نزول قرارات الثورة المصرية

بظروف نزول القرآن الكريم (من حيث تكامل الأحكام) فقال في مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بتاريخ ٢٥ نوفمبر (ولو طلبتم منى محاضرة يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لقلت لكم محاضرة فى التكتيك أو أى موضوع عسكرى ، أن ظروفنا قضت بأن يكون تطبيقنا الثورى سابقاً للنظرية الثورية ، والإسلام يعطينا عظه فى حياتنا « وهكذا يقول الرئيس » فقد قال الله بالنسبة للسؤال عن الخمر فيها أثم وفيها منافع ، ولكن أثمها أكبر من نفعها . . بعد ذلك قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، بعد ذلك حرم الخمر وقال : إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فأجتنبوه) واضاف الرئيس قائلا (٢٣ سنة لغاية تمام القرآن « هكذا قال الرئيس » لماذا فعل الله ذلك ؟ « هكذا تساءل الرئيس » وأجاب قائلا (فعله حتى يعطينا الفرصة والتفليس او الوسيلة التى نقدر ان نعمل بها فى حياتنا ودينانا) .

الذن ٠٠

كان من الطبيعى الا يثق المستثمر المصرى فى نصوص الميثاق التى تسمح مؤقتا ببعض الانشطة الخاصة انتظارا لنزول نصوص التحريم المطلق فى ميثاق جديد .

أما الإستثمارات العربية التى وضعتها الدولة فى صف الإستثمارات الأجنبية فقد اغلقت مصر فى ذلك الوقت الأبواب فى وجهها ، ثم دفنت مفاتيح هذه الابواب فى قبضة خوفو العظيم تحت صخور الحرم الأكبر حتى لا يتدخل هذه الإستثمارات إلى مصر أبداً .

وشرح الرئيس عبد الناصر أسباب وجهة نظره التي عارض بها خبراء الإقتصاد الرسميين المصريين فقال أمام اللجنة التحضيرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ (يقول الفنيون رأس المال الأجنبي ييكش ما تعملش الشئ الفلاني رأس المال جبان . . . أما ابتدو يلبشونا من أول يوم ، وأنا جيت في يوم من الأيام وقدرت ان اقرأ اربع ساعات او خمس ساعات علشان اعرف كل العمليات دي بالتفصيل ، يعنى ما باقتش أقبل الكلام ده ، وأخذ برأى الفنيين وأقولهم أيوه طيب حاضر) إلى أن قال (أنا أعلنت بعد كده انى ضد أى إستثمار إلا إذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك) وضرب مثلاً ببعض شركات الأدوية التي قال انها تملك معامل للأبحاث ، وأعلن الرئيس أنه يفضل سياسة القروض الدولية .

وفي الحقيقة لم يكن الرئيس في حاجة إلى كل هذه الدراسات المضنية التي أجراها بنفسه وانتهى منها إلى وقوفه ضد الإستثمارات العربية والأجنبية لان الإستثمارات الإقتصادية تعتمد على دراسات علمية لا حصر لها لتوصل منها في النهاية إلى الدخول في العمليات الإستثمارية في مصر أو الا بتعاد عنها ومن تلقاء نفسها ولا تنتظر حتى يعلن الرئيس رفضها بعد كل هذه الدراسات المضنية التي أجراها بنفسه وعارض بها خبراء حكومته .

فأموال الإستثمار الدولي — كما تعرفون جميعاً — لا تتسكع في

طريق الإنتظار الممل تتلطف على أقل ابتسامة باهتة يجود بها أى
عابر طريق .

(الإستثمارات العربية والدولية يقوم بها أذكياه ، ولا يوجد نموذج
المستثمر المنفل ، كل مستثمر يقوم بدراسة مشروعاته وبيوت الخبرة
المنتشرة فى أنحاء العالم تساعد على القيام بدراسات لا حصر لها حتى يتوصل
إلى قرار هل يستثمر أمواله فى مصر أو يعتمد عنها ، وللك لم يكن الرئيس
بعد التاصر فى حاجة إلى إجهاد نفسه أربع أو خمس ساعات ليتوصل فى
نهاية هذا الاجهاد إلى قرار برفض الإستثمارات العربية والأجنبية ، فهذه
الإستثمارات رفضت وترفض الدخول إلى مصر حتى لا تمتشى مع الاشتراكية
فى سكة ملهائى آخر) .

وخلاصة القول أن المحصلة النهائية للممارسة التى وصفت
فى مصر بأنها إستراتيجية قد أدت إلى حرمان مصر من الإستفادة من
طاقات وموارد المواطنين المصريين كما أدت إلى حرمانها من طاقات
وموارد المستثمرين العرب والأجانب ، بعد أن ادانت مصر مبدأ
التعاون الاقتصادى العربى والأجنبى تحت شعار الاشتراكية التى
تمشى فى طريق ليس له آخر وتتشبه بالتدريج فى نزول آيات
تحريم الخمر .

لذلك رفضت من جانبى فى اليمن اعلان شعار الاشتراكية عندما
أقمنا نظامنا الجديد فى صنعاء سنة ١٩٦٢ مكتفياً بأعلان شعار
العدالة الإجتماعية المستمد من القيم الدينية والتقاليد العربية الإيجابية
(ومعنا الآن فى هذه القاعة أخوة من اليمن هم الأخ الشيخ محمد النشى
من كبار مشايخ اليمن وعضو مجلس الشورى اليمنى وكذلك ابننا العزيز
ضادق ابن الأخ الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ اليمن ورئيس مجلس
الشورى اليمنى) .

حقيقة : . ان مصر الآن في ظل ثورة ١٥ مايو المجيدة قد
أخذت تسير بخطوات علمية وعملية وإيجابية نحو التكامل الإقتصادي
العربي ، غير أنها مطالبة ، وبأسرع وقت ، باعادة النظر في شعار
الإشتراكية الذي أصبح مرتبطاً بالإجراءات والتصرّيات والتفسيرات
والقيود التي سبق ذكرها ، والتي تجعلها أكثر قرباً من الشيوعية
الماركسية. ولا يغير من ذلك ما قاله الرئيس عبد الناصر في لقائه
مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة يومى ٨،٧ مارس
سنة ١٩٦٨ (أى بعد النكسة) حين أبدى استعداده للعودة إلى مثدنة
القلعة ليقسم بالطلاق على ان اشتراكيته ليست شيوعية ، فقد جاء
هذا القسم متأخراً كثيراً ، ومختلفاً بقدر أكثر مع الصور اليومية
التي لا تحطوها العين فلا تصدق غيرها الاذن .

علاوة على ان الإشتراكية قد أصبحت بتكرار الخطأ الشائع
مرادفة للشيوعية الماركسية وذلك بعد نجاح الثورة الماركسية في
روسيا سنة ١٩١٧ وهزيمة المانيا النازية سنة ١٩٤٥ والتواجد
العسكرى السوفيتى في أوروبا الشرقية الذى أقام أنظمة ماركسية في
دولها وسماها بالكتلة الإشتراكية وبالتالي أصبحت الإشتراكية
إصطلاحاً شاع إستخدامه للدلالة على البلاد التي تقوم على أساس
النظرية الماركسية . كاصطلاح الشرق أو الغرب الذى يسود الان
إستخدامها للدلالة على مذهب الدولة الإقتصادية وموقعها السياسى ،
وليس للدلالة على موقعها الجغرافى ، فيقال أن كوريا الجنوبية

دولة غربية رغم أنها في أقصى الشرق، ويقال أن كويادولة شرقية
رغم أنها في أقصى الغرب .

فشعار الاشتراكية كان ولا يزال عقبة في مصر تحول دون
استكمال الثقة في وعى المواطن المصرى ، كما تحول دون اطمئنان
المستثمر العربى والاجنبى الى مستقبل تطور الاحداث في مصر الامر
الذى يحول في النهاية دون قيام انفتاح اقتصادى مؤثر في مصر
يمكن ان يقود الى اشتراك مصر المؤثر في بناء التكامل الاقتصادى
العربى .

فطالما بقى شعار الإشتراكية فى مصر فلسوف يبقى فى مصر
من يتمسحون فيه لمعارضة أى تطور إقتصادى حضارى فى مصر ،
وهذا ما ذكره السيد رئيس الوزراء فى بيان حكومته أمام مجلس
الشعب معلناً أن التمسح بالإشتراكية يمثل العقبة الأولى التى تعوق
الإنفتاح الإقتصادى . ولذلك اقترح وبإخلاص ان تعود مصر
الى شعار العدالة الاجتماعية التى تقرها الأديان ولا يختلف عليها منصف
فيجتمع عليها شمل العرب ويبدا تحقيق التكامل الإقتصادى العربى
وتقوم مصر بدور القيادة الرائدة .

ثانيا - التشريعات العمالية :

ليس معنى إعادة النظر فى شعار الإشتراكية وإستبداله بشعار
العدالة الإجتماعية أن يكون هناك أى مساس بالمكاسب الحقيقية
الإقتصادية الإيجابية البناءة التى تحققت فعلا للعمال ، لان العدالة

الإجتماعية تحقق العدل الإجتماعى ولا تعوق الإنتاج الإقتصادى الذى يعود بالنفع العام على كل أبناء المجتمع باعتبارهم أعضاء فى أسرة إقتصادية وإجتماعية واحدة يسهم كل عضو فيها بدور خلاق يحقق هذا النفع العام ، وما دمتنا قد سلمنا بأن زيادة الإنتاج الإقتصادى هى التى تجعل من الممكن تحقيق زيادة العدل الإجتماعى فأتنا يمكننا أن نسلم بضرورة إلغاء كافة القوانين التى تعرقل المزيد من الإنتاج الإقتصادى تحقيقاً للمزيد من العدل الإجتماعى .

وإذا كانت الدولة فى مصر قد تبين أن بعض التشريعات العمالية ينبغى عدم سريانها على الإستثمارات العربية والأجنبية لتمكين هذه الإستثمارات من أسلوب الإدارة الإقتصادية الحديثة فلماذا لا تلغى هذه التشريعات أيضاً بالنسبة إلى الإستثمارات الوطنية تمكيناً لها من نفس الأسلوب العصرى وتشجيعاً لها على المزيد من الإستثمارات ثم التوسع فيها، الأمر الذى يحقق المزيد من الإنتاج فترداد المكاسب العمالية الحقيقية التى ترفع أجورهم ودخولهم الحقيقية الفعلية ، فترفع مستوى معيشتهم المادى والمعنوى .

ولا تتركهم على ما هم فيه الآن من امتيازات شكلية لاتغنى من جوع وانما تزعزع ثقة المستثمر العربى والاجنبى من ظاهرة وجود قوانين تنطبق على الاستثمارات المصرية ولا تنطبق على غيرها من الاستثمارات العربية والدولية كما لو ان مصر قد عادت الى نظام المحاكم المختلطة ، مما يؤدى الى احقاد اجتماعية تؤدى فى النهاية الى اضطرابات عمالية فى المستقبل •

ثالثاً - القطاع العام :

بمتابعة المناقشات العلنية التي دارت وتلور الآن حول موضوع القطاع العام يتبين أنه في مصر يكاد يكون هدفاً وطنياً تاريخياً لذاته ، وليس مجرد وسيلة إقتصادية تملحها ظروف خاصة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية ووطنية يتعلر تحقيقها في هذه الظروف الخاصة بغير وسيلة الا وسيلة القطاع العام .

الذين اعتبروه هدفاً لذاته تشبثوا بعدم جواز مناقشته أو تقييمه ، واتخلوه موضوعاً للمزايدة السياسية ضمن الإنجازات الثورية . ويبدو أن هؤلاء هم الأغلبية ، أو ان أصواتهم العالية قد صورتهم في حجم الأغلبية ، الأمر الذي أدى إلى ضياع فرصة أصحاب الرأي في مناقشتهم مناقشة إقتصادية علمية بغير حساسية ثورية . واكتفى هؤلاء (الذين هم المتخصصون الفاهمون) بطرح اهتمامات متواضعة ومخلوذة تنحصر فيما اسموه بترشيد القطاع العام ، وعرض بعض مشروعاته غير الناجحة على البيع لجمهور المستثمرين .

ويعاب على ذلك أمران .:

الامر الاول :

يتمثل في اظهـار الدولة بعدم الشجاعة على الالتزام بالاسلوب الاقتصادي العلمى الذى هو اسلوب التـفاهم الوحيد بين الدولة وبين المستثمرين سواء كانوا مصريين او غير مصريين .

الامر الثانى :

يتمثل فى افتراض الدولة غباء المواطنين الذين تريد الدولة ان
تبيع لهم مشروعاتها غير الناجحة .

ويقابل ذلك مثال من اليابان ، وأيضاً على سبيل المثال لا الحصر ،
لأن دولا أخرى قد طبقت نفس هذا المثال :

فى منتصف القرن التاسع عشر اشترت الحكومة اليابانية حقوق
الاقطاع والنبلاء وحرمتهم من مزاوله نشاطهم الإدارى ، وفى
نفس الوقت اعفهم من ديونهم ، فوجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام
ثروة نقدية طائلة أو سندات حكومية بغير ديون ، وأقامت الحكومة
فى نفس الوقت مصانع حكومية أى قطاع عام ، ثم قررت بيع
هذه المصانع الناجحة الرائدة على الجمهور سنة ١٨٨٠ ، فوجدت
هذه المصانع الجديدة أصحاب تلك الأموال مستعدين لشراؤها فى
صورة أسهم ، واخذت الحكومة اليابانية تبنى مصانع جديدة ،
وكلما تنجح تبيعها بالكامل للجمهور ، وتحملت الحكومة مسئولية
ارتداد الآفاق الإقتصادية الجديدة حتى تمكنت من تحويل المجتمع
اليابانى من مجتمع إقطاعى متخلف إلى مجتمع صناعى متقدم ،
وارتفع مستوى الدخل الصغيرة والمتوسطة نسبياً وتزايد ميلها
نحو الإدخار سعياً وراء المشاركة فى الإستثمار وتحسين ظروف
المعيشة عن طريق زيادة الدخل الفردى .

وهذا ما يشترك فى تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة مدخرات أصحاب

الدخول الصغيرة والمتوسطة في اليابان ، والتي تتراوح حالياً ما بين ٨ و ١٠٪ من الدخل القومى بينما لا تزيد هذه النسبة عن ٤٪ في البلاد الأخرى المتقدمة صناعياً ، والمعروف أنها لا تزيد في البلاد النامية من ١ ٪ فقط .

هذا مجرد مثال اطرحه للدراسة أثناء إعادة النظر في منهاج التطور الحضارى في مصر على ضوء التجربة الماضية وإحتياجات التجربة المقبلة . لان التكامل الإقتصادى العربى النموذجى الذى يؤدى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هو ذلك الذى ينمو من بنور المشروعات الفردية المشتركة التى يقوم بها أبناء الأمة العربية جميعاً وفى مقدمتهم أبناء مضر مخزن الكفاءات والخبرات العربية .

رابعاً - الاصلاح الزراعى :

يشكو الإنسان في الدول النامية من صعوبة في حصوله على نصيب كاف من الموارد الغذائية حيث لا يزيد نصيب الفرد من الحبوب في هذه الدول عن ٤٠٠ رطلا يأكلها مباشرة ، بينما يبلغ نصيب الفرد من هذه الحبوب في الولايات المتحدة والمانيا الغربية مثلاً ١٦٠٠ رطلا يعطى أكثرها للدواجن والماشية ليحولها إلى بروتين حيوانى بينما لا يزيد متوسط استهلاك الفرد في الوطن العربى من اللحم عن ١٨ جراماً .

وتدل الإحصائيات على ان سكان العالم يزيدون ٧٥ مليوناً كل

عام ، مع ما يجب إدخاله في هذا الرقم الدولى من آثار المتوالية
الهنسية ، وأكثر هذه الزيادة السكانية تحدث في البلاد النامية التي
أصبحت تعاني من صعوبة أخرى نتجت عن استمرار الارتفاع
في أسعار هذه الحبوب .

فثلا ارتفع سعر القمح من يناير سنة ١٩٧٣ إلى يولييه ١٩٧٤
من ٦٠ دولاراً للطن إلى ١٩٦ دولاراً ، وارتفع الأرز من ١٣١
دولاراً للطن إلى ٥١٧ دولاراً ، والذرة من ٥١ دولاراً إلى
١٣٥ دولاراً ، في نفس هذه الفترة ، مع تناقص معونات الغذاء من
الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى ٥,٨ مليون طن ، وهو أقل
رقم في العشر سنوات الأخيرة ، كما انخفض مخزون القمح في
الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا إلى ١٠٠ مليون طن وهو
أقل مخزون خلال العشرين سنة الأخيرة ، والمعروف أنهما الدولتان
المصدرتان الرئيسيتان للحبوب في العالم .

لذلك لم يعد هناك أمام الدول النامية أى وقت تضيقه في الخلافات
النظرية والاجتهادات الفلسفية البيزنطية (مع الإعتذار لأهل
بيزنطة) ، لقد أصبح عليها واجب الإسراع في إنتاج المزيد من
الغذاء فوق أرضها ، وإضعة في الإعتبار أن نسبة إنتاجية الفدان في
هذه البلاد النامية لايزيد حتى الآن عن رقم يتراوح ما بين ٢٠،٢٥٪
بالنسبة إلى إنتاج الفدان في الدول المتقدمة ، الأمر الذى يصرخ
بجتمية الاستفادة من الأساليب العصرية، ليس فقط في (تكتيكية)

الإنتاج الزراعى ، وإنما أيضاً فى (ملكية) الإنتاج الزراعى
و (إدارته) . وان كانت هذه العناصر كلها تدخل ضمن إطار
اقتصادية الإنتاج الزراعى .

وبالنسبة إلى الأمة العربية فانه قد أصبح من المحتمل ان تشهد
أوسع قاعدة إنتاجية فى هيكل التكامل الإقتصادى العربى إذا
دخل الإنتاج الزراعى ضمن مفردات وعناصر هذا التكامل ،
وهو أمر حيوى ومضمرى بالنسبة إلى مستقبل الأمة العربية كلها .

ذلك لان الرقعة الزراعية العربية المزروعة الآن فعلا لا تمثل
سوى نسبة ضئيلة جداً من مساحة الأراضى القابلة للإستصلاح
والزراعة فى العالم العربى والتى تبلغ حالياً حوالى ٢٥٠ مليون فداناً
لم تستصلح ولم تزرع حتى الآن كما ورد فى أبحاث لمؤتمر العربى
الأول للتنمية الزراعية الذى إنعقد فى القاهرة بتاريخ ١٢ مايو
الجارى .

معنى ذلك انه فى الوقت الذى تشكو فيه الأمة العربية بشكل عام
من أزمات حادة فى المواد الغذائية التى تستهلك قدرأ كبيراً من
العملات الأجنبية فتعوق خططها الإنمائية فإنها تنام فوق ثروة
طائلة مهمة إذا إستثمرتها إستثماراً إقتصادياً فإنها تستطيع ان تحل
مشاكلها الغذائية وتصدر الفائض من إنتاجها الزراعى وتحصل على
دخل يفوق دخل البترول العربى كله .

فقد جاء في تقدير البنك الدولي ان عائدات البترول المتوقعة سنة ١٩٧٥ بالنسبة إلى الدول العربية البترولية جميعها تقدر بـ ٦٢,٦ مليار دولاراً ، بينما يمكننا ان نتوقع من دخل الـ ٢٥٠ مليون فداناً الممكن إستصلاحها وزراعتها عائدات تزيد على ٧٥ مليار دولاراً ، وهذا فضلاً عن إمتيازات عائدات الزراعة عن عائدات البترول بأنها ذات طبيعة مستقرة وشمولية ، بمعنى ان خبراتها تعم ملايين المشتغلين فيها ، علاوة على إمكانية إقامة الصناعات الزراعية التي تزيد من دخل الأمة العربية ، إلى جانب ما تحدته ميكنة الزراعة الحديثة واساليبها المتطورة من اثار حضارية على اسلوب معيشة المشتغلين في هذا الحقل ، وهم أغلبية المجتمع في البلاد النامية .

من هنا تبدو أهمية النموذج الزراعي المصري سواء في الملكية أو في الإنتاج أو في الإدارة ، باعتباره تجربة عربية يمكن أخذها في الإعتبار أثناء التحضير لنموذج الإنتاج العربي في مجال التكامل الزراعي العربي .

(نقول الأمة العربية ان مصر هي قلب العروبة النابض ، وهي النموذج ، وهي القيادة الرائدة ، إذن يجب ان تكون رائدة في كل النماذج السياسية والعسكرية والإقتصادية . فاذا أردنا ان نتوسع زراعياً وان نستثمر ٢٥٠ مليون فداناً صالحة للإستصلاح وللزراعة في الوطن العربي حتى يمكننا ان نحل مشاكلنا الغذائية ونصدر الفائض من حاصلاتنا الزراعية الجديدة ، وان نحصل على دخل ٧٥ مليار دولاراً كل عام ، أي أكثر من عائدات البترول العربي ، فليتنا إذن أن نناقش النموذج الزراعي

المصرى وتحاول تقييمه على أمل ان يكون نموذجاً قابلاً للاستفادة العربية
عندما يكون القنوة الزراعية الصالحة للإنتشار على مستوى الأمة
العربية كلها) .

ولنبداً في مناقشة هذا النموذج المصرى بما شرحه السيد المهندس
سيد مرعى رئيس مجلس الشعب المصرى وهو أحمد خيراء
الزراعة المصريين والعالمين ، فقد ذكر فى لقائه يوم ١١ مايو
الجارى مع طلبة كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية قائلاً
(ان مشروعات استصلاح الاراضى قد كلفت النولة حتى الان ٦٢٥
مليون جنيه ، بمعدل ٥٢٥ جنيهاً للفدان الواحد ، فى حين لم يتعد
عائد استصلاح الاراضى ١٢ مليون جنيهاً) أى ان مصر صرفت
على الإستصلاح الزراعى ٦٢٥ مليون جنيهاً وحصلت
من ذلك فقط على ١٢ مليون جنيهاً ، هذا ما يقوله السيد المهندس
سيد مرعى وكلامه صادق . واضاف قائلاً وبشجاعة (اننى يجب
ان اعلنها صريحة ، نحن لازلنا بعد ٢٠ سنة نصرف على مديرية
التحرير دون ان نأخذ منها أى عائد وهو خطأ يجب ان نعرف به)

بعد ذلك التصريح العلمى والشجاع الذى صرح به رئيس مجلس
الشعب بهدف إنقاذ الزراعة المصرية أعلن السيد رئيس الوزراء
فى بيان حكومته الذى قدمه إلى مجلس الشعب يوم ١٣ مايو الجارى
أى بعد تصريح خبير الزراعة المصرى والعالمى بيومين أنثين فقال
رئيس الوزراء (ان الزراعة لم تلق حظها من الرعاية والتطوير
وعلىنا ان نعوض ما فات ، وان نقيم لارضنا ذات الشهرة العريقة

في الخصوبة والنماء كل ما تحتاج اليه لتحقيق زيادة سريعة في
الإنتاج) •

وفي رأيي ان أهم ما تحتاج إليه الزراعة المصرية حتى تكون قفوة
في التكامل الإقتصادي العربي هو إعادة النظر في نظام وقيود
الملكية الزراعية بقصد معالجة ما ترتب على ذلك من اثار التفتيت
في الإنتاج الزراعي وما أدى إليه من نقص الإنتاج مع غير ذلك من
المشاكل التي لا تحصى على أحد .

وبينا هذا التقييم بمناقشة ما يسمى في مصر بقانون الإصلاح
الزراعي الذي اعترف امامكم مرة أخرى باننى رفضت تطبيقه في
اليمن عندما اقمنا نظامنا الجديد سنة ١٩٦٢ •

وقد شاعت تسمية هذا القانون تسمية خاطئة علمياً عندما وصفوه
بأنه قانون الإصلاح الزراعي ، لان عبارة الإصلاح الزراعي
تعني علمياً إصلاح الإنتاج الزراعي وحضراتكم كعلماء وخبراء
تعرفون ان الإصلاح الزراعي يعني تنفيذ مخططات إقتصادية وفنية
وزراعية تستهدف إصلاح ظروف الإنتاج الزراعي وتطويرها ،
بينما المراد من هذا القانون امر مختلف كل الاختلاف ، فهو يستهدف
فقط مجرد رفع سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة عن العمال الزراعيين
وذلك لأهداف سياسية لا علاقه لها بالإصلاح الزراعي أو بإصلاح
الإنتاج الزراعي . علاوة على انها تتناقض مع إحتياجات التكامل
الإقتصادي الزراعي العربي الذي سوف يصبح أهم مجالات هذا

التكامل والمفروض علينا كعلميين وخبراء إقتصاديين أن نميز بين:
أمرين :

الأمـر الأول :

تنمية الانتاج الزراعى ، وهذا لا يتحقق من مجرد اصدار قانون
يصادر الملكيات الزراعية الكبيرة ويوزعها على المصـمين ، وانما
يتوقف على النجاح فى اكتشاف وتنفيذ مخططات اقتصادية وتكنيكية
زراعية تستهدف زيادة الانتاج الزراعى القومى .

الأمـر الثانى :

تجميد الملاك الزراعيين الكبار ، وهذا ما يمكن ان يتحقق فى اقل
من لمح البصر بمجرد اصدار قانون يصادر املاكهم .

بعد ذلك ، أى بعد أن نميز ، نسأل انفسنا : ماذا نريد ؟
الأمـر الأول وحده ؟ أو الأمر الثانى وحده ؟ أو نريد نموذجاً جديداً
يحقق إيجابيات كل من الأمرين السابقين وهذا ما أتصور اننا فى
حاجة إليه ، واضعين فى الاعتبار أهمية تشجيع المستثمرين الذين
يقبلون القيام على مسئوليتهم الخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة
لتصريف إلى الدخل القوى زيادة جديدة ، وهذا ما لا يستطيعون
تحقيقه الا إذا مارسوا نشاطهم الاستصلاحى على مساحات ذات
أحجام إقتصادية .

(من غير المعقول ان نقول المستصلح الجديد غط ٣٠ أو ٥٠ فدانا من الأراضي البور واستعملها ، هات خبراء من الخارج ، هات جرارات ، هات ماكينات زراعية ، هذا المستصلح ابن يصنى إلى كلامنا لانه كلام غير علمي لاننا نطلب منه أن يستصلح بالأساليب المصرية ولكن على مساحات غير اقتصادية .

ان احتياجات المشروعات الإستصلاحية لا تتوقف على مزاج الحاكم و إنما تعتمد على مزاج الخبراء . خبراء الزراعة وخبراء الإقتصاد الذين يحددون الحجم الإقتصادي لكل مشروع . فثلا يقولون أن هذا المشروع في هذه الظروف المعينة يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان ، و ذلك المشروع بسبب عوامل أخرى يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان .

وإذا احتكنا إلى العقل واحتكنا إلى العلم ، فاننا ننتهى إلى النموذج الإقتصادي الذى يحقق الغايات الاقتصادية المقصودة) .

والمستصلحون لا يقبلون الإستصلاح معرضين أنفسهم للخضوع فيما بعد لقانون الإصلاح الزراعى الذى يصادر ملكياتهم عندما تزيد عن الحد الذى يسمح به هذا القانون ، ولا يغير من ذلك أن يصدر قانون جديد يرفع الحد الأقصى للملكية الأراضى الجديدة التى يستصلحها المستثمرون الجدد ، لأنه ليس من المنطقى أن يتعايش فى بلد واحد قانونان متعارضان ينظمان الملكية الزراعية ، علما بأن عددا من الملاك الزراعيين القدامى من الذين صودرت املاكهم كانوا فى زمانهم مستصلحين لأراضى بور ثم وصفتهم الدولة فى زمان آخر بأنهم اقطاعيون يستحقون العلاب بها كانوا يستصلحون .

فما الذى يفرض ألا تحل اللجنة الجديدة على المستصلحين الجدد فى المستقبل ما دام فى البلد قانونان احدهما ينظم الملكية الزراعية

القديمة ، ويمكن أن يمتد سيفه الى رقاب الملكيات المستصلحة الجديدة
التي سوف تصبح ذات يوم وبمرور الوقت ملكيات قديمة عندما
ينسى الناس ، او تنسى الدولة انها كانت ارضا بورا مهجورة .

بهذه المناسبة أعرض نموذجاً سبق أن طرحته في اليمن عندما
أقمنا نظامنا الجديد ، وهذا النموذج قد تناول فقط الأراضي التي
كانت مملوكة اصلا للدولة والاراضي التي كانت مهجورة
وكان من الممكن إستصلاحها .

قام هذا النموذج على اساس إنشاء شركات زراعية ذات مساحة
كبيرة يكون نصيب الدولة في رأسمال هذه الشركات بحسب ثمن
الأرض التي تقدمها الى كل شركة ، ويكون نصيب المساهمين من
المستثمرين بحسب رأس المال التقدي الذي يقدمونه الى الشركة
لتكاملة رأس المال الكلي عن طريق الاكتتاب العام . وهذا ما أعود
فاقترحه على الأمة العربية وهي في سبيل إستصلاح وزراعة ٢٥٠
مليون فداناً على مستوى الساحة العربية كلها وذلك حتى تتمكن
من تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التالية :

١ - تتمكن الدولة من تحقيق السياسة الرشيدة في المجال الزراعي
عن طريق توجيه سياسة الشركات الزراعية من حيث إختيار
الحاصيل واساليب الإنتاج وتوقيته وتصريفه .

٢ - الإنتفاع من مزايا الإنتاج الزراعي الكبير والكثيف على
مساحات شاسعة .

٣- تحديد حد ادنى للأجور الزراعية بحيث يتمكن العامل الزراعى من الحصول على ما يوازى دخله المحتمل من الملكية الزراعية الصغيرة التى كان سيحصل عليها طبقاً لقانون ما يسمى بالإصلاح الزراعى ، ولكن فى صورة أجر زراعى ثابت ومضمون .

هذه المناسبة :

(تحصرنى فى هذه الحلة قصة رفضي لتبنيث الملكية فى اليمن . . عندما بدأنا نضع خطة التنمية الاقتصادية فى اليمن طلبت من سيادة الرئيس عبد الناصر وقدأ اقتصاديا يساعدنا على وضع هذه الخطة فجاوب الوفد المصرى برئاسة الدكتور حسين خلاف وزير التجارة الخارجية وطلب الوفد مقابلتي فى اليوم التالى لوصوله فظننت انه جاء ليقيم التهيئة بنجاح قيام النظام الجديد فى صنعاء ، الا انه فاجأني مع جميع أعضاء الوفد المصرى بتقديم مجلد كبير مطبوع يحتوى على الخطة الاقتصادية التى قالوا عنها انها تصلح لتطبيق فى اليمن فطلعت على ذلك بقول اننى أتصور انكم لم تفكروا فى هذه الخطة أمس فقط فى صنعاء بعد وصولكم اليمن واتما جئتم بها مطبوعة من مصر ومفصلة جاهزة وبالتالي فاقى لا أقبلها لأننى لو كنت فى حاجة إلى خطة مطبوعة لطلبها من الرئيس جمال ليرسلها إلى اليمن بالحقيبة الدبلوماسية لكننى طلبت وقدأ اقتصادياً ليدرس معنا هنا فى اليمن تفاصيل المخطط الاقتصادى الذى يصلح اليمن عندما يتفق مع ظروفها الموضوعية وامكانياتها الطبيعية والبشرية إلى غير ذلك من عناصر التخطيط الاقتصادى والإجتماعى ولا يتقل إليها خطة جاهزة من الخارج من بلد آخر ظروفها تختلف كل الاختلاف عن ظروف اليمن .

وفلا وزعت أعضاء الوفد المصرى على الإدارات الحكومية وعلى الأسواق اليمنية وعلى كل المواقع الاقتصادية التى يمكن أن تغطى الوفد المصرى المطبوعات الضرورية لمساعدتنا على صياغة الخطة الاقتصادية .

ومع ذلك فاجأت الوفد مرة أخرى بعد أسبوعين وطلب منى توزيع الأراضي الزراعية بواقع خمسة أفدنة على المعلمين اليمنيين فرفضت هذا الاقتراح وسألت الدكتور خلاف كم يبلغ الدخل السنوى الصافى للفدان فى مصر ؟ فقال حوالى عشرين جنيها . فقلت اذن يكون صافى دخل الحصة افدنة حوالى مائة جنيه بواقع ثمانية جنيهاً ونصف شهرياً فاذا وضعت الحد الأدنى لأجرة العامل الزراعى فى اليمن بما لا يقل عن ثمانية جنيهاً ونصف شهرياً أكون قد حققت الفكرة الإجتماعية التى تمنع تفتيت الملكية الزراعية بينما تحقق المهدف الاقتصادى من خلال الإنتاج الكبير عن طريق الشركات الزراعية ، الأمر الذى يحقق المزايا الإجتماعية للعامل الزراعى ، مع مايجب وضعه فى الاعتبار من فوارق الأسعار وصافى دخل الفدان بين مصر واليمن واذكر أيضاً أنه عندما عاد إلى مصر قال للرئيس أن الدكتور البيضاوى غير متجاوب منا . . . واتى احدى فقط هذه القصة الآن لأنها قفزت إلى ذهنى ولما استعرض املمكم هذا النموذج ايقنى .

والآن أعود إلى المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال انشاء الشركات الزراعية بالنسبة إلى الأراضي الجديدة التى يراد استصلاحها وبالنسبة إلى الأراضي المملوكة للدولة) .

٤ - تخوير الزراع المعلمين من مسئولية زراعة الملكيات الطارئة التى من الممكن ان يستثمروا استثمارها مما يصيبهم بخسائر لاتعفيهم من سداد قيمة البنور والسماذ والقروض التى يحصلون عليها من الجمعيات الزراعية وبنوك التسليف الزراعية الأمر الذى يضع الدولة بين أمرين أحلاهما أمر من الآخر : أما أن ترهق المالك الصغير الجديد بالزامه بتسديد ديونه فيبيع ملبسه ان كان قد بقى له شئ منها ، أو تتنازل عن حقوقها عليه

فتسقط هذه الديون وبصفة متكررة ، كما فعلت الحكومات المتعاقبة في ظل هذا القانون فأصاب الإقتصاد الوطنى بأعباء إضافية ، علاوة على نقص الإنتاج الزراعى الوطنى الذى نتج عن فشل هذا المالك الصغير الجديد الذى لا يلتزم بأصول الإنتاج أو أنه لا يعرفها أصلا .

٥ - انشاء ناد رياضى ومركز ثقافى فى كل شركة زراعية ، وهذا ما يعطى لعامل الزراعة فرصة ترفيهية وثقافية فى وقت الفراغ الذى لم يكن فى وسعه ان يستمتع به فى حالة إنشغاله العصبى بمشاكل ملكيته الصغيرة الطارئة التى هبطت عليه من السماء وهى عملة بمسئوليات لم يتعود على تحملها .

٦ - انشاء مركز تدريب مهنى وحرفى فى كل شركة زراعية للإرتفاع بمستوى إنتاجية العمال الزراعيين سعياً وراء زيادة دخولهم ، وبذلك تتمكن الدولة من خلق كوادر فنية تواصل تقدمها المهنى والحرفى بما يتلائم مع شروط التقدم العلمى والتكنيكى فى الإنتاج الزراعى العصرى .

٧ - إتباع مبدأ الحافز المادى فى الإنتاج الزراعى حيث يستطيع كل عامل زراعى أن يحصل على أجر أكثر كلما بذل جهداً أكثر من الحد الأدنى المحدد فى خطة الشركة الاقتصادية .

٨ - توزيع مكافآت تشجيعية سنوية على العاملين بالشركة الزراعية إذا تجاوزت ارباحها السنوية الحد المقرر فى خطتها الاقتصادية .

٩ - تحصل الدولة باعتبارها (مالكة) لتصيب في رأس مال الشركة على نصيب من ارباحها .

١٠ - تحصل الدولة باعتبارها (دولة) على ما تنص عليه تشريعات الضرائب التي تخضع لها كل الشركات الزراعية .

بذلك تتمكن من رفع سيطرة ما يسمى بسيطرة كبار الملاك على الفلاحين المعلمين كما تتمكن ايضاً من استبعاد الاثار السلبية والفاصلة الناتجة عن تفتيت الملكيات الزراعية على ان يكون الأصل في نظام الملكية الزراعية هو تشجيع المستصلحين على استصلاح الأراضي بغير قيود على الملكية الزراعية ولا خوف مطلقاً من اساءة ميطرتهم السياسية على العمال الزراعيين لانه لا محل لهذا الخوف مع تطور وظيفة الدولة وتزايد نفوذها ونشاطها الحضارى في المجتمع ، الأمر الذى يحقق التوازن بين مقتضيات الحكم السيامى ومقتضيات الإنتاج الإقتصادى ، فلك التوازن الذى هو وحده الذى يحقق مصلحة المجتمع ويدفع تطوره باستمرار نحو الرخاء والرفاهية والعدل .

(وانى أطرح هذا النموذج الآن مقترحاً اعادة النظر في السياسة المصرية الزراعية حتى تصبح نموذجاً يمكن ان يتولى دور القيادة الزراعية في مجال التكامل الزراعى العربى .

لانه يا حضرات السادة لا يتصور عاقل ان تقبل الدول العربية ذات الموارد المالية الترحيب بقيادة نموذج زراعى فاشل تضرر (مالها) .. أو تقبل الدول العربية ذات الأراضي القابلة للإستصلاح والزراعة قيادة نموذج فاشل تضرر (أرضها) .

أو تقبل الدول الأجنبية ذات التكنولوجيا العلمية المصرية المطلوبة
لعمل ضمن نموذج فاشل فخر (علمها) ..

ولذلك يقع عليكم انتم ايها العلماء والأساتذة والخبراء وقادة الفكر ان
تجاهروا كلماء وخبراء بوجهات نظركم . كما اعلن المهندس سيد مرعى
من أجل تصحيح هذا النموذج حتى تقوموا بدوركم الحضارى في قيادة التكامل
الاقتصادى العربى .

ومن حظ الأمة العربية ان ثورة ١٥ مايو فتحت صدرها للنصيحة وانتم
أهل النصيحة .

خامسا - التعقيدات الادارية والمكتبية :

لاشك في أن القوانين واللوائح والنشرات الإدارية المصرية التى
ليس لها حصر تقوم بدور قاتل في عرقلة النشاط الإقتصادى المصرى .
ومطاردة المستثمرين العرب والأجانب ، لكن هذه القوانين
واللوائح :

والحق يقال :

**ليست السبب الوحيد الذى يقيد الموظف المصرى ويمنعه من
المبادرات المنة الايجابية ..**

لأنه الى جانب هذه القوانين ..

فان الارتفاع الجنونى فى اسعار السلع والخدمات ..

**وصعوبة حصول الاغلبية الساحقة من الجماهير المصرية على
حاجاتها الضرورية اليومية ..**

واليسل الى التخريب ..

والتقيد ..

وفي القوانين واللوائح والتعليمات ما يصوغ التخريب والتعقيد
في القوالب القانونية والتعليمات الادلوية .

(يعنى تمقيد قانونى وتخريب شرعى)

فاذا أضفنا الى ما تقدم سلسلة محكمة الحلقات من المحظورات
والممنوعات التى تحرمها الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية لفهمنا
ببساطة كيف أصبح المنوع هو القاعدة العامة العريضة والمباح
هو الإستثناء الخاص الضيق مما خلق لدى الموظف نمط الرفض
والخوف من تحمل المسؤولية والإمتناع عن اتخاذ المبادرة الإيجابية .

ويحضرني مثال فى هذا الموضوع . ولكن هذه المرة من
المانيا الغربية :

المعروف فى المانيا الغربية أن الإضراب "محظور على موظفى
الحكومة ، لكنهم عندما يقررون القيام باضراب عام وشامل يكتف
الدولة فأنهم يتفقون فيما بينهم على الإلتزام الحرفى بتطبيق القوانين
واللوائح ، فتتوقف أعمال الدولة ولا يستطيع أن ينتقدم أحد
إنتقاداً قانونياً لأنهم ، والحق يقال ايضاً ، لم يفعلوا أكثر من
تطبيق القانون .

ولذلك نتبين ان الموظفين فى معظم البلاد العربية فى حالة اضراب

عام ومستمر ، ولا يستطيع أحد أن يواخذهم على ذلك لأنهم لا يفعلون أكثر من تطبيق القانون .

ولهذا أرى انه ليس بتغيير القوانين واللوائح فقط يمكن أن تنتهى التعقيدات الإدارية والمكتبية ، وانما إلى جانب ذلك يلزم تحسين أحوال الموظفين المعيشية وإزالة العقبات النفسية التي خلقت السلبية واللامبالاة حتى يمكنهم ان يثقوا في الدولة وفي انفسهم وعندئذ يمكنهم ان يتخذوا المبادرات ويتحملوا المسؤوليات .

إلا ان ذلك يتوقف من جهة أخرى على إعادة تقييم الدولة لأسلوبها الاقتصادي حتى تتمكن من زيادة الإنتاج القوى وتصريف البطالة المقنعة في الإدارات الحكومية وتوزيعها على المشروعات الجديدة فتمكن عندئذ من معالجة المعادلة الصعبة وبالتالي تتمكن من التأثير في الوعي العام الذى يؤثر بدوره في السلوك العام .

واذا كانت الدولة في الماضي قد تجاهلت بشرية المواطن المصرى . فقد حان الآن الوقت حيث يجب عليها ان تعترف له بأنه اغلى ما تملك في هذه الدنيا .. وهكذا تفضل كل الدول المتحضرة في العالم .

ان تنمية ثقة الدولة في الإنسان المصرى ، وتنمية وعيه ، ورفع معنوياته ، واشعاره بكرامته وكيانه وحرية ، مع تحسين أحوال معيشته ، كل ذلك يجعله قادراً على العطاء ، وتذليل كل العقبات الإدارية والمكتبية ، التي حالت دون تحقيق المزيد من المرونة

الضرورية في الأعمال الادارية مما احاق النجاح المنتظر للتطور
الاقتصادى والحضارى في مصر ، وأخر قيامها بالتقاط دورها
القيادى في عملية التكامل الاقتصادى العربى ..

سادسا - اذابة الفوارق بين الطبقات :

من الشعارات التى لم تقدم أى علاج حقيقى لمشكلة الفقر في
مصر أو في غير مصر ، بل أضعفت دور مصر في المجال الإقتصادى
العربى ، شعار إذابة الفوارق بين الطبقات .

وكان الأصح من ذلك هو الإستمرار على شعار تقريب الفوارق
بين الطبقات . فالإذابة مستحيلة .

(ولم تتمكن الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار من تحقيق شعارها إذابة
الفوارق بين الطبقات في لى بقعة احتلتها في العالم)

الذى يحل مشكلة الفقر ، ويحقق العدل الإجتماعى هو النجاح
في التنمية الإقتصادية في إطار عدالة اجتماعية تقرب المسافات بين
الأغنياء والفقراء ، ثم تحولها إلى مسافات بين أغنياء وأغنياء ،
فتجعل الاختلاف ينحصر في أحجام الثروة .

فاذا كان المجتمع مجتمعاً من الأغنياء فلا ضرر من ان يكون هذا
الفنى اكثر ثروة من ذلك الفنى بحسب نشاط وانتاج كل منهما .
وبحسب الفرص المشروعة التى استفاد منها كل منهما .. لا ضرر
في ذلك ..

بمعنى آخر :

أن مخططات التنمية الناجحة لا تخلق مجتمعنا من طبقة واحدة وإنما ترفع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، بصفة تصاعدية مستمرة ، تناسب مع تزايد الإنتاج القومى وفى إطار تكافؤ الفرص .

تقريب المسافات بين الطبقات مطلوب وليست فيه مشكلة .

المشكلة ان الدولة ترفع شعار مستحيل التطبيق كشعار ازالة الفوارق بين الطبقات فتعمر الاستقرار والازدهار وتمنع المستثمرين العرب من النزول بثقلهم الى الاستثمار فى مصر ابتعادا عن هذا الشعار وما يترتب عليه من احقاد اجتماعية ودموية .

اذن ..

لقد أدى رفع شعار لإزالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات فى مصر إلى قيام فوضى واحقاد فى العلاقات الإنتاجية ، كما أدى إلى إبتعاد المستثمرين العرب حتى الآن عن النزول بثقلهم الكبير فى ساحة الإستثمار فى مصر إبتعاداً عن أسنة الأحقاد الإجتماعية التى هى أحد نتائج رفع هذا الشعار فى مصر .

ولا أدرى هل يحتاج العقل إلى أدلة اضافية تقتنع بأنه مادام هناك فى الحياة عمل فلا يمكن أن تستقيم الحياة مع افراض المساواة الكاملة بين الناس أجمعين فى الكفاءة والمهارة ونوع العمل الذى يقوم به كل منهم عن طريق التكرار النمطى وفى مجال واحد .

لا يمكن أن تقوم الحياة و لا تستمر على هذا النحو مطلقاً لابد
أن تتنوع الكفاءات وتتكامل من خلال طاقات متنوعة وأنواع
لا حصر لها وأحجام لا حدود لها لتخلق الإنتاج في صورته النهائية
والحياة قد قامت على تنوع الكفاءات واختلاف المواهب واختلاف
درجات النشاط والكسل والرغبة في العمل والرغبة في النوم ،
ولقد تحقق التطور ثم تطور نتيجة للمحاولات المستمرة في الترقى
في سلم التقدم والمنافسة البناءة .

ومادامت هذه ظروف العمل في الحياة منذ أن خلق الله الأرض
والإنسان فلا بد ان يكون هناك المهندس والعامل ، ولا بد أن
تكون احتياجات المهندس أكبر من احتياجات العامل ،
ولا بد أن يكون دخل كل منها مختلفاً عن الآخر حسب حجم إنتاج
كل منها ونوعية وقيمة هذا الإنتاج ، حتى يظل حافز الترقى
مستمراً وقائماً ومنطقاً فيتطلع العامل ليكون مهندساً ، ويتطلع
المهندس ليكون مستشاراً هندسياً .

وبالتالى لا بد أن يكون المهندسون طبقة تضم عدة طبقات لان
المهندسين لا يمكن أن يكونوا ايضاً متساوين في المهارة والكفاءة
والنشاط والكسل وبذلك تنشأ من بين طبقتهم عدة طبقات تبعاً
لطبيعة النتائج التى يحققها كل منهم ، وان يكون العمال طبقة تشمل
عدة طبقات ولنفس هذه الأسباب ويمكننا تقريب الفوارق بين
هذه الطبقات بتطبيق ، مبدأ العدالة الإجتماعية في حدود القدر الذى

يبقى على الجوافز المتطلعة نحو الترقى الإجتماعى عن طريق زيادة الكفاءة والمهارة والنشاط ، التى تميز بين العامل والحامل ، وبين النشيط والكسول .

ولو اردنا ان نتجاهل هذه الحقيقة الازلية الفعلية وصممنا على ازالة الفوارق بين الطبقات كما قال الميثاق المصرى وكما قال كارل ماركس .. و اردنا ان نسوى بين الجميع فى كل شئ وجعلنا المهندسين يتساوون مع العمال ، اذن فلسوف يختار الجميع ان يكونوا عمالا ، كى يوفروا على انفسهم مشقة الدراسة واستيعاب نظريات الهندسة والسهر المفضى فى متابعة تطور العلم ..

ولا داعى لتضييع الوقت فى الاختراع والابناع ..

والراحة لذينة ! ..

والكسل اكثر لذة ! ..

ما دام العمل اليدوى البدائى يستوى مع العمل — الكلهنى المتطور .

والجاهل يستوى مع العالم .

وماسح الاحذية يستوى مع استاذ الجامعة ..

فلا داعى للاجتهد .

وبذلك تنتهى الحياة ! ..

وهذا مستحيل .. فالحياة باقية الى يوم القيامة والله يقول :

« ولكل درجات مما عملوا وليوفهم احوالهم وهم لا يظلمون » .

(الأصح من كل هذه الأفكار غير العلمية وغير العملية أنه عندما يتجه التفكير إلى التطور الإقتصادي الخلاق في إطار العدل الإجتماعي الممكن (والممكن هنا صفة ضرورية) حتى لا نجري وراء المستحيل ، العدل الاجتماعي الممكن هو الذي لا يلغى المنافسة المشروعة ، عندئذ لا تصبح القضية بحث من وقود (لأشغال الصراع الطبقي) بلحمة بعض الإغراض السياسية ، وإنما بحث عن وقود (لتحريك كل الطبقات) لحمة التنمية الإقتصادية والخضارية التي تحقق الرخاء والعدالة الإجتماعية .

إن القضية ليست قضية رومانية ، وإنما قضية إقتصادية اجتماعية تسعى إلى تحسين معيشة الإنسان .

المسألة مسألة إقتصاد . علم تحريك المجتمع من مستوى معيشة إلى مستوى آخر أفضل ، ثم الانتقال إلى ما هو أفضل منه بصفة ديناميكية مستمرة لا تتوقف ومتصاعدة لا تنهى ، الأمر الذي يشترط انفتاح المجتمع بقيادته وسياساته الداخلية والخارجية وتشريعاته ورحابه صدره الإجتماعي والإهتمام بالمنطق الفطري الفريزي الذي لا يصطدم مع الحقائق الأزلية البشرية) .

ولعل الرئيس السادات قد حص أسلوب التقدم الاقتصادي في عبارته المشهورة التي تقول (دع الناس تكسب وخسب منهم حق الدولة) .. وكان ذلك ضمن توجيهات سيادته للسيد رئيس وزرائه

هذا المبدأ يدفع الى المزيد من النشاط الاقتصادي ويعتسق في نفس الوقت مزيد من العدل الاجتماعي .

ويحرر الاقتصاد المصري من القيود التي عطلت تطوره الحضاري وحركت الجماهير في لهيب الشعارات الاشتراكية الملتبحة ..
كما اعادت اشتراك المجتمع المصري في موكب التكامل الاقتصادي المصري ..

أيها السادة :

إذا أردنا الاسراع بخطوات التكامل الاقتصادي العربي فلنبذل المزيد من الجهد من أجل قيام المشروعات الفردية المشتركة التي ينبغي أن يشترك فيها مواطنون من مختلف البلاد العربية ، فذلك ما يقوم بلور المحرك الأساسي الذي يخلق المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة فيرسي دعائم استمرار التضامن العربي السياسي .

وإذا تعذر قيام اشتراك اقتصادي عربي بين (الكل) اليوم ، فليبدأ من الان اشتراك اقتصادي بين (البعض) وليأت الآخرون غداً . . .

وليكن شعارنا الجديد :

العمل العقلي المشترك من اجل الصالح العمل المشترك .
وبذلك ...

ندفن ما عداه من شعارات .

دمرت مقومات النجاح الممكن ..

اثناء قيامها بفرض الخيال المستحيل .

وطريقنا الى دفن هذه الشعارات هو :

علم الاصغاء الى الكهنة المتاجرين بها ..

السذيين :

اما ان يكونوا مشلوقدين اليها (غير مستفيدين) من دروسها .

• واما ان يكونوا مستفيدين منها (غير مبالين) بدروسها •

ولذلك فانهم لا يقبلون مناقشتها ••

ولعلنا نلتبس لهم بعض العثر في هذا التعصب المتحجر على اعتبار انه تخلف في بعض النفوس . كبقية من بقايا العادات الجاهلية حيث كان اجدادنا يصنعون الأصنام بأيديهم ثم يركعون تحت أقدامها يسألونها الخير والبركة ، لا يقبلون مناقشتها اذ هي لم تسمع دعائهم وتركهم بغير خير ولا بركة ساجدين تحت أقدامها الحجرية يقدمون اليها القرابين فيستولى عليها الكهنة .

(ربما كان قدماء المصريين أذكى من قدماء العرب ولو أنهم جميعا عرب ، فكان قدماء المصريين يقدرون العجل حسب بعض الروايات التاريخية وأنى تصور أنهم كانوا يذبحونه أيام المجاعات لان العجل الذى يستولى على طعام أصحابه جدير بأن يجد نفسه ذات يوم فى بطون الجياح من مريديه) .

على كل حال ••

كهنة الاصنام لا يقبلون تحطيمها ابدا حتى لا تنقطع قرايبها

مطلقا •

• ولعل هذه ظاهرة وبائية سائدة فى البلاد للنامية

• ولنقل بصراحة البلاد المتخلفة

لان التخلف وليس النماء هو الذى يسوق الى :

• التقليد الاكثر والاجتهاد الاقل

• فالتعصب الاعمى اسهل على الكسالى من التفكير البصير •

ولهذا :

- لا نجد في البلاد المتقدمة أية شعارات مقننة .
- ولا زعامات استورية خالدة .
- الزعيم الوحيد هناك ..
- هو العقل ..
- العقل الذي يهلب العاطفة ولا يتساق وراءها ..
- اما نحن العرب بصفة عامة فتكاد تكون تائهين بين العاطفة والعقل .
- تشدنا العاطفة دائما الى الماضي ..
- وندفعنا العقل احيانا الى المستقبل ..

وعليكم أنتم كعلماء واساتذة وخبراء وقادة فكر ان تعملوا على تهيئة مناخ الموازنة المنطقية والعلمية والإيجابية بين العاطفة العربية والعقل العربي ، حتى تتخلص الجماهير العربية من عاداتها السلبية التي يسهوها التقليد ويفزعها التجديد ، مما جعلها حتى الان تخشى المستقبل ، فعاشت حتى الآن مثقلة بمخلفات وقيود الماضي .

ان تاريخ الأمة العربية القديم يشهد لمصر بدورها القيادي الفكرى والسياسى والعسكرى ويشهد تاريخها الحديث بأن مصر عندما تجاهلت منطق العقل ، وإنساق ذات يوم وراء العاطفة الساذجة التي تخاطب عواطف الجماهير السطحية ، فقدت مصر دورها القيادى وعرضت مستقبل الأمة العربية للخطر .

كما يشهد هذا التاريخ انه عندما عادت مصر الى منطق العقل يوم ١٥ مايو استأنفت دورها القيادي العربي الذى وحب به الاشقاء العرب فحققت القيادة المصرية فى إطار التضامن العربى تلك المعجزة السياسية والعسكرية السياسية والعسكرية التى أعادت إلى العرب مركزهم الدولى الذى ينمو كل يوم بفضل هذا التضامن العربى الذى بدأ بعودة مصر إلى مقتضيات العقل الذى هذب العاطفة .

بقى بعد ذلك أن تمارس مصر مقتضيات العقل فى المجال الاقتصادى حتى تقوم بنفس الدور القيادى فى هذا المجال الذى هو المحصلة الحقيقية للإنتصار العربى السياسى والعسكرى .

وفى تصورى انه حتى تمارس مصر مقتضيات العقل الإقتصادى الذى يمكنها من قيامها بالدور القيادى الإقتصادى العربى ، ينبغى عليها ما يأتى :—

أولا : ان تستبدل بصراحة شعارها الاشتراكى غير المحدد ولا القبول • بل المقيد والمعزق للصف العربى ، بشعار العدالة الاجتماعية التى تدعو اليه الأديان ولا يختلف عليه منصف • • ويجمع كل الشعوب العربية •

ثانيا : ان تستبقى من التشريعات العمالية ما يحقق المكاسب الحقيقية للعمال ولا يكتفى بالسخرية من عقولهم بمكاسب شكلية لا تغنيهم من جوع • • وإنما تعرقل التقدم الاقتصادى والحضارى ، ذلك التقدم الذى يزيد من دخولهم الحقيقية •

ثالثا : ان تعتبر القطاع العام مجرد وسيلة لتحقيق أهداف

اقتصادية . بحيث اذا امكن تحقيق نفس هذه الاهداف بوسائل
اخرى اكثر كفاءة واقل تكلفة فعليها ان تتجه الى هذه الوسائل
الجديدة وبصراحة علمية كاملة .

رابعا : ان تصحح تجربتها الزراعية وتعيد صياغة النموذج
الزراعى المصرى بما يجعله اهلا للاستفادة منه فى صنع التكامل
العربى الزراعى ولا يجعله محصورا منفيا بين الصحراء الشرقية
والصحراء الغربية المصرية .

خامسا : ان تستبدل القوانين واللوائح والنشرات التى لاحصر لها
بتشريعات اخرى تتفق مع منطق التطور الحضارى . وذلك الى جانب
تحرير الموظف المصرى من (ضيق ذات اليد) حتى يتحرر من (ضيق
ذات القلم) .

سادسا : استبدال شعار (تلويب) او (ازالة) الفوارق بين
الطبقات وهو شعار ماركسى معروف ومستحيل بشعار (تقريب)
الفوارق بين الطبقات وهو شعار دينى علمانى ممكن . .

أيها السادة :

أنا معشر العرب إذا أدركنا ضرورة إستخدام عقلنا فلسوف
نفهم على الفور مصلحتنا فنهتدى فى الحال إلى إكتشاف العمل
القومى الذى يحقق مصلحتنا القومية .

وإذا كان الفكر ، كقاعدة عامة يسبق الإرادة : فإن الفكر
القومى يسبق الإرادة القومية ، إذ لا يتصور عاقل إمكانية قيام عمل
عربى مشترك انطلاقاً من اختلاف فكرى مشترك، ونظل نسخر من

أنفسنا في مجالسنا الخاصة نقول اتفق العرب على ألا يتفقوا :

لذلك علينا أن نبدأ باختيار المبادئ الأساسية التي تصوغ (ليس فقط الفكر المحلي) وإنما تصوغ الفكر العربي القوي الذي يحكم الإطار العام المحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية ويختلف في أجزائها من الناحية التفصيلية ، حتى يترفق بظروفها الموضوعية التي تختلف في بعض تفاصيلها من بلد عربي إلى بلد عربي آخر ، وبذلك يستطيع هذا الترفق ادخال هذه الظروف كلها ضمن الكيان العربي الكبير المراد الهوض باقتصادياته في إطار التكامل الإقتصادي العربي .

معنى ذلك ..

- إطار فكري عام لكل الوطن العربي
- وانتباه فكري خاص لظروف كل جزء من اجزائه
- ثم نظرية فكرية عربية عامة
- تشمل الاطار العام
- وتراعى والانتباه الخاص
- نستخلصها بالعلم الحديث
- من الظروف الموضوعية للوطن العربي
- فلا تتجاوزها ولا تتعاس دونها
- فلا استيراد فكري
- ولا جمود فكري
- وإنما اعان فكري

- امان في واقع كل جزء من اجزاء الوطن العربي
- امان في اختيار الحلول العلمية الملائمة
- الوطنية
- القومية
- امان في التنسيق والتكامل بين مصالحنا الوطنية الخاصة
- ومصالحنا القومية العامة
- فلا يمين
- ولا يسار
- ولا يمين اليمين
- ولا يسار اليسار
- ولنهدم سوق الشعارات العربية
- فالعمل العربي في حاجة ماسة الى علم اكثر
- وحماس اقل
- فبالعلم يمكن ادراك الواقع
- ثم ادراك العلاج الذي يناسبه
- وادراك الواقع يستلزم العلم بتشخيصه
- والتشخيص والعلاج طب
- في مجال الصحة والمرض
- طب بشري
- وفي مجال التقدم والتخلف
- طب اجتماعي
- لكنه كله طب

تشخيص وعلاج ..

كله علم

دراسة وخبرة ..

(اللهم انى اعوذ بك من علم لا ينفع ..)

« صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الختام

لقاها الاستاذ : الدكتور محمد فخر الدين الصاوى
رئيس مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة تدريس
جامعة الاسكندرية

ايها الاخوة الزملاء :

بعد سماع هذا الحديث العلمى العميق .. المدعم بالاسانيد ..
لا يسعنى الا ان اشكر محاضرتنا الكبير الذى نفهم من محاضراته انه
ليس فقط محبا للعروبة , وانما محب لبلادنا العزيزة ..

ولا اجد الا ان اتقدم اليكم بوجاء ان تكون التعليقات او
التساؤلات قصيرة حتى نستزيد مما وهب الله اخانا المحاضر من
علم عميق واسع ..

ويحضرنى الآن ما ذكره سيادته عن سلوك الماضى من تقريب
اهل الثقة وابعاد اهل الخبرة فاقول ان اهل الخبرة نعرفهم جميعا
اما اهل الثقة فانهم غالبا من المنافقين .

وقد ساد على سطح هذه الامة كثيرا من اهل النفاق نتيجة لهذا
الشعار .

اما استشهاد الحاكم بالقرآن فى تحريم الخمر فيحضرنى قسول

الله تعالى في وصف فرعون « فاستخف قومه فاطاعوه » وبقية الآية
تصف هؤلاء القوم الذين يتخلعهم الحاكم وصفاتهم •

نسأل الله لنا ولكم السلامة فقد مررنا بخبرة تاريخية نسأل
الله ان نتخذ منها درساً يتبر لنا الطريق كما ينبره للأجيال المقبلة
ولاولادنا •

ونحن الآن في انتظار التساؤلات ، وحضرة الأستاذ الدكتور
الحاضر قد قال لى :

انه سيجلس معنا حتى الصباح ولن يخرج من هذه القاعة قبل
ان يجيب على آخر سؤال •
والآن فليبدأ الحوار :

المناقشات

مستاذ : إلى رجاء ، هذا التحقيق العلمى العظيم الذى تناول ما مرت به مصر خلال ٢٣ سنة ، كلنا نعلمه ، والسيد المحاضر جاء ليقوله لنا مفسرا الكثير الذى قد يخفى على البعض ، ويقول أن فى هذه القاعة أهل الفكر والعلم والعقل والقادة والمفكرون والخبراء هذا صحيح ، وانما إلى رجاء حتى يكون دعوة الدكتور البيضاوى أكثر نفعا ، كما هى وظيفة كل الدعاة ، أن يقوم سيادته بوضع الخطوط الرئيسية لهذه المحاضرة ويقدمها رسمياً من واقع فكره كعالم عربى إلى الحكومة المصرية وإلى اعضاء مجلس الشعب وإلى الجميع للاستشارة بها .

وبطبيعة الحال عندما تطبع هذه المحاضرة وتُنشر وتقدم إلى
الرأى العام ستجد ترحيبا شعبيا كبيرا .

وهذا مجرد رجاء اقدمه الى السيد الدكتور المحاضر .

المحاضر : اشكر الاستاذ الدكتور على هذه التحية وهذا التعليق واعده انشاء الله ، ليس فقط بتقديم هذه المحاضرة الى الحكومة المصرية الرشيدة واطباء مجلس الشعب ، وانما اعده فوق ذلك

بطبعها مع ما يمكن أن يظنوها الآن من مناقشات في كتاب حتى
يمكن أن يتم توزيعه في أنحاء العالم العربي ، أملا في فتح حوار
على مستوى الامة العربية حول هذا الموضوع :

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر ، ولكن في الواقع اجد قلقا
يساورني في عبارات وردت في سياق المحاضرة ، لانه في اثناء
الحديث ذكر ما يفيد بأن هذه المرحلة تفتح الباب امام المعارضين
والرافضين الذين تدرجوا من قبل على نظم لا تعجبه ،
ومهما يكن امر الاقتصاد ، فهو في نظري على الاقل ، امر ثان
لا يوجد الا بعد الحرية السياسية •

وكون اننا نرى خالد محي الدين أو غير خالد محي الدين
يتحدث أو يتكلم فلولاً الحرية السياسية ما استطاع خالد أن
يتكلم أو يتحدث ، وما استطاع المحاضر أن يتقد ، وما استطعنا
نحن أن نناقش . كل المسائل التي ذكرها السيد المحاضر مسائل
قابلة للمناقشة والجدل ، ولا يمكن أن يكون العلاج أن نستبدل
عبارة بعبارة أخرى ، كأن نقول (بلاش) لفظ الاشتراكية
لان لفظ الاشتراكية يقربنا من الشيوعية :

فع احترامى للسيد المحاضر ، الاسلام نفسه يتضمن الاشتراكية
والاشتراكية أمر حتمي حتى في الدول الرأسمالية ، ولما نقول
(بلاش) نعلن شعار (تلويب الفوارق بين الطبقات) ونستبدله
بشعار (تقريب الفوارق) ، هذه مسائل كلها عبارات .

نحن نتكلم عن واقع حياة عملية ملموسة معينة ، لما نتكلم عن التشريعات العمالية ونقول ايضا التشريعات عموما كثرت عندنا ويجب أن نقلل منها ، ثم نأتى للقطاع العام الذى أخذ المناقشة الطويلة ولا يزال وسوف يأخذ مناقشات طويلة ، ولما نتكلم عن الاصلاح الزراعى ، كل هذا يقتضى أن تكون هناك حرية كاملة ، وبعد ذلك لا نخشى اطلاقا من الحرية السياسية .

ان الحرية السياسية هي التى سوف تصل بالمجتمع الى احسن الحلول الاقتصادية ملائمة لمجتمعنا ، والا لو اننا اصررنا على الا نعطي الحرية الا لآراء معينة فاننا نخشى ان تعود الدوايمة الى ما كانت عليه .

اننا ونحن فى مجال فكرى معين فالمفروض أن تكون هناك حرية سياسية اولا ، وأقول ايضا انه لا يتصور ان تكون هناك حرية سياسية الا اذا كانت هناك جماعات فكرية مختلفة تتنازع فيما بينها الفكر ، وتتناقش بلا حدود وبلا أى تعصبات معينة ، وأن الجماعات هي أولى الهيئات التى تفود الفكر الحر دون حرج .

لا ننظر الى الماضى إطلاقا ، ولا يمكن أن نصف هذا الماضى بأنه كان عاطفة كما يقول السيد المحاضر .

انه يقول لقد عادت مصر الى منطق العقل ، لكننى اقول لحضراتكم ان الشعب الذى كان مغلوبا على امره ، والذى كان

يلاقى العذاب اشكالا وألوانا لم يكن اطلاقا بعيدا عن العقل ،
لقد كان فى العقل ومع العقل ، ولكن كانت سطوة الحاكم
الشديدة وجبروته فوق الوصف ، ليس فقط على افراد الشعب
العاديين وانما على جميع الطبقات أيا كانت ، حتى هذه الجامعات
كانت ترسف تحت الاغلال والتنكيل والتشريد والفصل ، ونقطة
البداية فى نظرى هى الحرية . حتى فى الاسلام نقطة البداية هى
الحرية ، التى جعلت عربيا يقول لسيدنا عمر ان اخطأت قومناك
بسيوفنا .

**هذه هى الحرية • يجب ان نستمتع الى الآراء الحرة ثم نناقش
الاقتصاد ، لان الاقتصاد ليس الا وسيلة للعيش ، اما الحرية فهى
الوسيلة الى الكيان الفردى •**

ولا كيان لدولة الا بكيان الفرد •

المحاضر : اشكر السيد الاستاذ على أنه اتاح لى فرصة اخرى
لا استريد من شرح موضوعى ، وارجو قبل ذلك أن أوكد
لسيادته اننى لم اعترض على مبدأ حرية خالد محى الدين فى الكتابة
والتعبير عن وجهات نظره ، والمحاضرة مطبوعة ، وما اضفت
عليها ارنجالا اثناء القاها مسجل فى جهاز تسجيل لدى ادارة
نادى اعضاء هيئة التدريس ، وفى وسع الاستاذ المعقب أن يقرأ
المحاضرة من جديد ويستمتع إلى أشرطة التسجيل بدقة حتى يتأكد
بنفسه اننى لم اعترض على مبدأ حرية خالد محى الدين فى التعبير
عن وجهات نظره ،

ولا شك أن الاستاذ المعقب يتذكر أن المحاضرة من اولها الى آخرها ، لم تترك فرصة الا اشادت فيها بثورة ١٥ مايو لانها بدأت بحماية الحرية وسيادة القانون .

اننى عندما ناقشت الموضوع من منطلق منح الحرية للجميع نهيت فقط الى أن التجربة الديمقراطية بمنح الحرية للجميع سوف تسمح لأعداء التصحيح بأن يضربوا التصحيح . وهم اطول لسانا واكثر قدرة على جلب الجماهير ودفعا الى الوقوف ضد مصالحها الحقيقية .

ومع ذلك لم ادع الى اغلاق الباب فى وجه اعداء التصحيح ، وانما قلت اننا كمفكرين يجب علينا ان نأخذ دورنا ، لان اعداء التصحيح هم الاكثر كلاما والاعلى صوتا ، اما انصار التصحيح والمستفيدون من نتائجه الايجابية فانهم رغم كونهم الاغلبية الساحقة الا انهم الاغلبية النائمة ، الاغلبية التى تتكلم فى المجالس الخاصة ، ثم لا ترفع اصواتها فى المجالس العامة والمنابر العالية .

اننى مع الحرية ولايمكن ان اكون ضدها ، حضراتكم تشهدون باننى استند الى ماض معروف يشهد باننى وضعت راسى على يسرى دلاعا عن حرية شعب مظلوم انتهى اليه ، ومن يتدبر المحاضرة سوف يجد فيها كل قطرة حبر تهتف بالحرية .

حقيقة : اننى لم أكتف فى هذه المحاضرة بالهتاف للحرية لان

حضراتكم لم تدعوني لآلتي عليكم محاضرة من جملة واحدة
اقول لحضراتكم فيها (نجما الحرية) ثم انصرف ؛

لقد دعوتوني لآلتي محاضرة عن موضوع (موقع مصر من
التكامل الاقتصادي العربي) ولذلك كان لزاماً علي أن اشرح من
وجهة نظري كيف يمكن أن يكون لمصر موقع إيجابي من هذا
التكامل ، ولهذا قلت ما قلت لحضراتكم ،

اما بالنسبة الى رأى الاستاذ المعقب الذى يتول ان المسألة ليست
مسألة شعارات والفاظ ، فأننى استسمحه فى ان اعارضه فى ذلك ،
فأقول ان رفع الشعارات يتضمن جانباً كبيراً من الأهمية لانه يحدد
مضمون الهدف الذى يسعى اليه رافع هذا الشعار أو ذلك ،
ويحدد مضمون العقيدة التى يؤمن بها ويدافع عنها والاسلام الذى
استشهد به سيادته بدأ هو الآخر برفع شعار (لا اله الا الله محمد
رسول الله) وجعل هذا الشعار ركناً من أركانه الخمسة ،
ومن لا ينطق بهذا الشعار لا يكون مسلماً ، لان هذا الشعار يحدد
مضمون الايمان فى قلب المؤمن الذى ينطق به .

فاذا رفعنا شعار الاشتراكية أو شعار اذابة الفوارق بين الطبقات
وغير ذلك من الشعارات فأننا لا نستهين برفعها لاننا مطالبون
بتحقيقها بينما نحن نعلم مقدماً انها غير محددة وان اذابة الفوارق
هدف مستحيل التحقيق .

وعندما نرفعها على هذا النحو ونستمر فى ترديدها فأننا لا نفعل

أكثر من بلبلة الشباب والجاهلير متوسطة الثقافة وتحريضها على
النسك بتطبيقها تطبيقاً يتفق مع منطوقها ومضمونها وبالتالي
نخلق بأنفسنا مزاج الرفض العام لدى الشباب ولدى هذه الجاهلير
نتيجة لعدم وجود تطبيق عملي للشعارات التي جعلنا الناس يحملون
بها بينما هي مستحيلة التطبيق ، ونحن نعلم ذلك مقدماً .

•• إذن ••

عندما اقترح تغيير الشعارات المستحيلة التطبيق واستبدالها
بشعارات ممكنة التنفيذ فأننى ادعو بذلك الى تصحيح مناخ سياسى
 واجتماعى مضطرب بمناخ اخر مستقر ، يستمد استقراره من الربط
الواقعى بين الشعارات الهسيانية المعلنة واحتمالاتها التنفيذية
الممكنة •

عندما نسير فى الطريق ونشاهد مئات من الناس يقفون فى طوابير
امام الجمعيات التعاونية ينتظرون قطعة من الصابون أو عوداً من
الكبريت ، هذا المشهد يمكن ان يثير ردود افعال مختلفة :

بعضنا يمكن ان يفرح ويصفق ويقول أن هذه هى المعاناة
اليومية الحقيقية للجاهلير الكادحة والمسحوقة التى تعلمها الثورة
الاجتماعية والسياسية على طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل ، ثم
ينال هذا البعض بسيل من العبارات الكبيرة التى لا تشبع ولا
تغنى من جوع ، وانما تؤدى فقط الى الاستمرار فى الاكتواء
بالمعاناة اليومية مع رفع تلك الشعارات الجوفاء :

وبعضنا الآخر يمكن أن يتألم من هذا المشهد وينادى بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي الذي أدى الى وقوف هذه الجماهير في هذه الطواوير ، ولا يعلق سلبيات هذا النظام على ظروفه المرحلية الخاصة ، وانما يرفع شعار التصحيح الجذرى .

وفما يتعلق بانتقاد السيد المعقب لقولى في المحاضرة أن ثورة ١٥ مايو عادت الى مقتضيات العقل فأننى لا أدرى لماذا يعارضنى في هذا القول ؟ بينما يقول الاستاذ بلسانه في تعقيبه ان الشعب المصرى كان مضغوطا عليه بالجبروت والظلم والطغيان .

اذن اين العقل الذى رضخ لادارة شهبسون الشعب المصرى بالجبروت والطغيان ثم رضخ لمحاولات فرض علاقات مصر العربية والدولية بنفس هذا الاسلوب ؟ •

ثم اين العقل الذى كان مستسلما لضغط الجبروت والظلم والطغيان ويهتف له فى كل الاوقات ويصفق فى كل المناسبات ؟ •

لم يثر هذا العقل ، فى رأى ، الا بثورة ١٥ مايو وبفضل قيادتها التى نجحت فى تحقيق هذه الثورة . وبذلك عادت مصر الى مقتضيات العقل .

انى لم أقل ان العقل لم يكن موجودا ، قلت ان العقل كان نائما ، وقلت « العقل العربى » ولم أقل « العقل المصرى » ولقد اخترت الفاظى بمنتهى الدقة ، لا سيما فى هذه النقطة بالذات .

وقلت ان العقل العربي نام في ليل مظلم طويل في الفساص
الاتهام •

قلت ان اهل الخبرة كانوا متهمين بالخيانة الوطنية ، وكان
العقل متهما بالخيانة الوطنية ، وكان الذي يصفق بالعاطفة او
بالصلحة هو الذي يصل اعل المتاسب والقيادات •

وكانت الجماهير مخلوعة بالاثارة العاطفية تصفق بغير وعي
وتهتف بلا ادراك ، ثم تنام بعد ذلك جائعة •

كانت هذه العاطفة متغلبة فعلا على العقل ، وقلت لحضراتكم
أن ثورة ١٥ مايو جعلت العقل يتغلب على العاطفة بادئة بالتصحيح
الذي بدأ هو الآخر باعادة الحرية واحياء سيادة القانون فأعطاني
واعطاك واعطى خالده عي الدين فرصة التعبير عن الرأي في مناخ
ديموقراطي نشد عليه جميعا بالنواجز حتى يسود ويستمر في
مصر ويكون قدوة صالحة للعالم العربي .

فاننى مع السيد الاستاذ العقب في التمسك بالحرية •

أما التشريعات العمالية فاننى لم أدع الى الغائها كلها ، قلت
أن الدولة في مصر قررت في قانون استثمار الأموال العربية
والأجنبية ولوائحها التنفيذية عدم تطبيق بعض هذه التشريعات
العمالية على هذه الاستثمارات ، فلماذا نصت الدولة على ذلك بالنسبة
الى الاستثمارات العربية والأجنبية ؟ الجواب لانها وجدت أن
هذه التشريعات تمنع من قيام استثمارات عربية واجنبية في مصر ،

لأنها تؤدي الى كذا . . وكذا . . من السليبات التي يعرفها الاستاذ المعقب باعتباره استاذ قانون كما يعرفها الجميع ايضا ، ولا أريد الخوض فيها لأنها معروفة ولا داعي لاستغراق الوقت في شرحها .

فقلت في المحاضرة لماذا بعد أن أقرت الدولة بعدم اقتصادية هذه التشريعات بالنسبة الى الاستثمارات العربية والأجنبية ، لماذا لا تلغى السلي منها ايضا بالنسبة الى الاستثمارات المصرية .

مثلا . . الحد الأدنى للاجور ، والحد الأقصى لساعات العمل والضمانات والخدمات الإجتماعية وما الى ذلك من الامتيازات الحقيقية التي تفيد العمال ولا تعرقل الادارة والانتاج يمكن أن تبقى كلها .

أما اشترك العمال في مجالس الادارة وكذا . . وكذا . . فأننى أعتقد ان هذه مجرد مكاسب شكلية صورية وسطحية وساذجة لا تفيد العمال فائدة حقيقية بقل ما تعرقل الانتاج ، بينما زيادة الانتاج هى التى تعود بالخير على الجميع مستثمرين وعمالا وكل المجتمع بكل طبقاته .

اذن لم ادع الى الغاء كل التشريعات العمالية ، وانما اقترحت الغاء السلبى منها ، الغاء الذى لا يحقق اى فوائد حقيقة للعمال وانما يلغى كافة المديرين ويمنع استئالة المستثمرين .

ثم لماذا يكون فى مصر قانون للمصريين وقانون لغير المصريين ؟

لماذا يجب أن يكون في مصر (فلاح) و (خواجه) كما كان الحال أيام المحاكم المختلطة ، فاذا اختلف هذا العامل مع مستثمر مصرى فانه يذهب الى المحكمة الوطنية ، واذا اختلف مع مستثمر غير مصرى فانه يذهب الى المحكمة المختلطة ، وسوف تكون مختلطة مهما حرصنا على تسميتها بانها محكمة وطنية ، لان احساس العامل سوف يكون مختلطا وهو يختصم صاحب العمل ، مرة يخضع لقانون معين اذا كان الاخير مصرى ، ومرة يخضع لقانون آخر اذا لم يكن الاخير مصرى ، وكذلك احساس القاضى سوف يكون مختلطا عندما يطبق قانونين مختلفين فى موضوع واحد بحسب اختلاف جنسية احد طرفى الخصومة .

لذلك اقترحت أن يكون فى مصر قانون واحد يحفظ حقوق العمال ، وفى نفس الوقت ، يشجع المستثمرين .

وعلى كل حال فان الاراء والافكار الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ليست من قبيل قواعد الضرب والطرح والقسمة بحيث يمكن ان يتفق الناس جميعا على ان واحدا وواحدا يساويان اثنين .

المسائل الاجتماعية والافكار السياسية والاقتصادية من الامور الخلافية التى يمكن ان يختلف الناس عليها . ولكن بشرط ان يكون هذا الاختلاف داخل اطار المصلحة الوطنية :

وقد ذكرت ذلك في صلب المحاضرة ، وهى الان فى متناول السيد الاستاذ المعقب ، لتشهد بأننى قلت ان الحوار ضرورى ولكن بشرط أن يكون هناك المام عام يحيط بأرضية الحوار وادراك خاص يمسك بتفاصيله ، وغيره وطنية تشد الجميع الى المصلحة الوطنية العامة .

هذه هى القيود التى اقترحت وضعها على حرية الحوار . بمعنى الا يكون الحوار حوارا مطلقا ، حوارا هداما ، وانما يكون حواراً منضبطا ، حوارا بناء يحيط بأرضيته العامة ويمسك بتفاصيله الجزئية ، وينطلق من باحث تحقيق المصالح الوطنية العامة .

واننى أشكر السيد الاستاذ المعقب على اتاحته لى فرصة الاستزادة من شرح وجهات نظرى فى النقاط التى عقب سيادته عليها والتى لعلنى أوجزت شرحها فى صلب المحاضرة ايجازا ربما اخل بمعناها .
استاذ آخر : ارجو ان استوضح السيد الدكتور المحاضر مجرد استيضاح بصدد التشريعات العمالية وقانون الاصلاح الزراعى . سيادتكم على ما أظن تنظرون باستمرار الى الجانب الاقتصادى فقط بينما أى تشريع أو قانون لا ينبغى ان ننظر فيه الى الجانب الاقتصادى فقط ، وانما توجد عوامل سياسية وعوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية وعوامل دينية فى كل قانون .

فمثلا قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بعد اندلاع الثورة

المصرية بشهور سنة ١٩٥٢ كانت له اهداف اجتماعية و لا شك
في ذلك .

فلو عرف السيد المحاضر انه سنة ١٩٥٢ كانت في مصر بضع
عائلات تسيطر على كل اراضي مصر بينما كان ملايين الفلاحين
لا يملكون شيئا ، فكان الفلاح المصري في حاجة الى اعتبار اجتماعي
وليس فقط الى اعتبار اقتصادي من أجل بناء الانسان المصري
الذي هو الاساس لكل اصلاح .

كذلك نفس الشيء بالنسبة الى التشريعات العمالية . عندى انطباع
ان الاستاذ الدكتور المحاضر يركز فيها على الجانب الاقتصادي
بينما جزء من هذه التشريعات ليس له اهداف اقتصادية وانما
اهداف اجتماعية .

فمثلا بعض الحقوق ، بعض المساواة ، بعض الأجر يدفع
للعامل ، هذا مجرد استيضاح من سيادتكم .

المحاضر : اشكر الاستاذ المعقب على استيضاحه ، وفي الحقيقة
انني لا أهمل الجانب الاجتماعي من أى تشريع ، لكنني اخشى أن
أتوه مع الحوار القديم فيما اذا كانت الدجاجة قد خلقت أولا أم
البيضة هي التي خلقت قبلها .

هل الاقتصاد يؤثر في الاجتماع ؟ ام الاجتماع هو الذى يؤثر
في الاقتصاد ؟

الذي أعرفه انه كلما زاد التقدم الاقتصادى ، اى كلما ارتفع مستوى المعيشة الاقتصادى للانسان كلما ارتفع مستواه الاجتماعى .

حقيقة توجد علاقة عضوية ومبينة بين المستوى الاقتصادى والمستوى الاجتماعى ، ولكننا لا يمكن ان نهتم بالناحية الاجتماعية وحدها وبالأسلوب الذى يدمر الناحية الاقتصادية فيدمر من جديد الناحية الاجتماعية .

بمعنى اننا لا يمكننا مطلقا ان نفكر فى دراسة اجتماعية لمجرد تحسين احوال اجتماعية لمواطن ما تكون وسيلتنا الى ذلك هم اقتصاد كان يغفل دخل على هذا المواطن الذى نريد تحسين حالته الاجتماعية ، فتكون النتيجة اننا نعطيه المزيد من المتاعب الاجتماعية .

حقيقة يوجد ارتباط بين الاقتصاد والاجتماع ، ولكن توجد أولوية فى تأثير كل منهما فى الآخر ، ونظرا للمنطقية بدأ تأثير الاقتصاد فى الاجتماع سموا هذا الفرع من العلوم الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعى) ، ولم يسموه (الاجتماع الاقتصادى) .

والذين اصدروا قانون الاصلاح الزراعى فى مصر سنة ١٩٥٢ قد اصدروه لاسباب سياسية بحتة ، ولم ينظروا فى هذا القانون لا الى الاقتصاد ولا الاجتماع ، وقبل أن اجب اليكم فى هذا اللقاء قرأت أكثر من ٢٥ ألف صفحة من الوثائق المصرية المتعلقة بهذا ولم أتمكن من اقتضاء أثر حقيقى لاي نظرة اقتصادية أو اجتماعية كانت وراء هذا القانون .

كانت النظرة الوحيدة والمسيطره هي النظرة السياسية ، التي
حطمت الناحية الاقتصادية وحطمت معها الناحية الاجتماعية .

والآن يستحيل أن تقنعني أو تقنع أحداً غيري بأن الفلاح المصري
قد ارتفع مستواه الحقيقي عما كان قبل صدوره هذا القانون .

من الجائز أنه ارتفع بشكل ظاهري ، أو سيامي ، ولكن بشكل
اقتصادي ثم اجتماعي فإن ذلك لم يتحقق ، وعلى فرض انه تحقق
بقدر ما فلقد كان في وسع مصر أن تنهض بمستوى الفلاح المصري
اقتصاديا واجتماعيا بقدر أكبر كثيرا إذا كانت قد نفذت برامج
التطوير الزراعي التي تقتضيها الأساليب العصرية المتطورة التي
تضاعفت حجم الانتاج الزراعي نوعيا وافقيا ورأسيا فيزداد الدخل
الزراعي جنبا الى جنب مع التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي
تضمن للفلاح عائداً اقتصاديا مجزيا ومتصاعدا فتتحقق له نهوضا
اجتماعيا مطردا .

من ذلك يتضح أننا لو وضعنا في مقدمة البحث (امكانية العمل)
في مجال زيادة الانتاج الاقتصادي فاننا نستطيع أن نضع في نفس
الوقت (امكانية التصور) في مجال زيادة المستوى الاجتماعي . .

الحياة كلها اقتصاد : بمعنى أنها تعتمد اساساً على المجهود الاقتصادي
والانسان منذ بدء الخليقة يبذل جهدا اقتصاديا حتى يستمر في
الحياة ، وكلما بذل جهدا أكثر ثمة كلما وصل الى مستوى
اجتماعي أكبر درجة ، والجهد الأكثر ثمارا هو الجهد الأكثر اقتصادا

واننى لا أقول ذلك لاننى محسوب على رجال الاقتصاد ، وانما
اقول ذلك لاننى مع غبرى من المتأملين لاحظ ان العمل ، أى عمل
وفى أى مهنة ، وفى أى مجال ، هو محاولة من جانب انسان عاقل
يستهدف تحسين حالته والحفاظ على اذكائية اطراد ذلك .

• هذه المحاولة العاقلة عمل اقتصادى •

وعندما كان فى الحياة انسان واحد ، كان يسعى الى قطف
ثمرة اقرب اليه من غيرها ، أو أكثر نفعاً له من غيرها فكان بذلك
يقوم بعمل اقتصادى وكان فى وسعه ان يفعل ما يشاء . ولما تطورت
ظروفه واصبح يعيش فوق ارض يعيش معه عليها خليل وابراهيم
وجرجس وصمويل وخديجة ، بدأ التفكير يتجه الى كيفية تنظيم
علاقات هذه الجماعة المتعاونة والمتنافسة ، والى كيفية تحسين
علاقاتهم الانتاجية بعد أن تحولت الخلية البشرية من الخلية الفردية
الى الخلية المتعددة الافراد التى تجمع بين القوى والضعيف ،
والنشط والحامل ، والذكى والغبي .

هكذا بدأ اجدادنا يفكرون فى كيفية ضبط العلاقات التى تكفل
احسن استمرار لهذه الجماعات المتطورة ، كما تكفل لهم احسن ازدهار
لانتاجيتهم الاقتصادية المستمرة . واولجوا من خلال ذلك ضوابط
اخلاقية ووجدانية صقلتها الاديان فيما دعت اليه من تعاون وتكافل .

اذن فالانظمة التى تنظم العلاقات الاجتماعية ينبغى ان تتطور
مع تطور القوى والعلاقات الاقتصادية حتى تتسجم مع منطق
نشوتها الذى ظهر مع ظهور القوى والعلاقات الاقتصادية •

إما أن تطور هذه القوى والعلاقات الاقتصادية وتتجهد الانظمة
التي تنظم العلاقات الاجتماعية الناشئة عنها فان ذلك من قبيل
القيود الفكرية والعملية التي يفرضها المجتمع ليعرقل نشاطه
الاقتصادي ويمنع تطوره الحضارى .

وهذا لا يحدث الا فى المجتمعات التي تسيطر فيها السياسة على
الاقتصاد فتدمر الاقتصاد ولا تبني الاجتماع .

وفى الحقيقة لقد ورثنا مفاهيم ونظريات سياسية واجتماعية ربما
كانت ملائمة لظروف قديمة لكنها لم تتطور مع هذه الظروف
حتى تحتفظ بشروط الملائمة لها .

فبالرغم من التطور الحضارى المستمر فى الظروف الموضوعية
العامة فان الشعارات القديمة التي سادت فيما مضى لا تزال تتردد
بنفسها على ألسنة الكثير من المفكرين الذين لم يفتنوا الى التغيير
المائل فى طبيعة الموضوعات التي ارادت تلك الشعارات تنظيمها .

وعلى سبيل المثال كان الانتاج العالمى للسلع والخدمات خلال
الوف السنين قبل الثورة الصناعية التي بدأت فى القرن الثامن عشر
كان هذا الانتاج العالمى يزيد بنسبة ٤ ٪ على الاكثر كل مائة عام
أى يزيد بنسبة ٤ ٪ فقط فى كل قرن كامل . وبعد أن قامت
هذه الثورة الصناعية زاد الانتاج العالمى من السلع والخدمات
بنسبة لا تزيد عن ٣٠ ٪ كل مائة عام ، وحتى بعد هذه
الثورة الصناعية كان نابليون يتقل من مكان الى آخر بنفس سرعة

الحيول التي كان ينتقل عليها فراغة مصر منذ أكثر من خمسة
الاف سنة .

في ذلك المناخ تمت صياغة تلك الشعارات التي لا يزال يتمسك
بها البعض التي لم يتابع تطور الحضارة التي قفزت في النصف
الاخير من القرن العشرين الذي نعيش فيه بفضل التقدم العلمي
والتكنولوجي الذي جعل الانتاج العالمي من السلع والخدمات يزيد
بنسبة ١٠٠ ٪ مرة كل خمسة عشر عاما في البلاد المتطورة .

وفي تقرير لليونسكو قرأته في العام الماضي يقول ان ٩٠ من
العلماء الذين عاشوا منذ بداية الحضارة الحديثة هم أحياء حتى الآن ،
وكتب أحد الخبراء العالميين في البرامج المدرسية موضحاً أن جملة
معارف البشرية ستكون أكبر اربع مرات حين يتخرج من الجامعة
الطفل الذي يولد اليوم ، وحين يبلغ الخمسين من عمره سيكون
٩٧ مما سيعرفه قد تم اكتشافه بعد ولادته .

لاحظوا حضراتكم هذه السرعة الهائلة في تطور الحضارة العالمية
بما تتأثر به وتؤثر فيه من ظروف موضوعية هي صلب الموضوع
الإجتماعي الذي تنصب عليه الشعارات السياسية .

لقد ادخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييراً كبيراً جذرياً
أكسب الانسان القدرة على أن يغير طبيعته وبالتالي طبيعة علاقاته
الإجتماعية ، وذلك بعد ان أصبح العلم أكثر فأكثر في الثلث الأخير
من قرننا الحالي قوة انتاجية مباشرة مما جعل العمل الذهني يحتل
مكانه تزايد أهمية في إطار العمل الإنتاجي ككل .

لقد انتقل الدور القيادي في الإنتاج من طبقة العمل اليدوى إلى طبقات المخترعين والمكتشفين والمبتكرين والمديرين والفنيين ، وأصبح الذكاء المنظم مع التحول العلمى والتكنولوجى هو القوة الرئيسية الإنتاجية ، ولذلك يتغير التركيب الهيكلى للأيدى العاملة التى تتطلبها النظام الإقتصادى المتغير المتطور .

وما دامت التغيرات الحضارية قد احدثت تغيرات إقتصادية واجتماعية جسيمة فإن الشعارات السياسية القديمة يجب ان تتغير لتلائم مع ما قد تغير فى طبيعة الظروف الموضوعية المعنية بالعلاج .

ينبغى ان نستيقظ على التغيرات التى نواجهها كل يوم بل كل لحظة ، كما ينبغى ان نبدى اهتماما كبيرا بالنتائج العملية التى تؤدى إليها التجارب فعلا ، وهذا ما حاولت الإشارة إليه فى حديثى عن قانون الإصلاح الزراعى فى مصر ، لأن هذا القانون تمسح فى شعارات اجتماعية مستهلكة قد تجاوزتها شروط الحضارة الحديثة من جهة ، كما انه قد فشل فى تلبية حاجات الفلاح المصرى الملحة والتى فى مقدمتها او فى بدايتها الاساسية النهوض بمستواه الإقتصادى . الامر الذى كان من الممكن تحقيقه بنجاح اذا كانت الدولة قد فكرت بأسلوب إقتصادى علمى عندما اصدرت هذا القانون لأنها كانت حتما سوف تهلى الى برامج وسياسات إقتصادية زراعية تحقق هذا الهدف الذى تحقق فعلا خارج مصر فى البلاد التى فكرت بعقلية إقتصادية ، وليس بعقلية سياسية .

إلى جانب ذلك قال السيد المهندس سيد مرعى ان مصر صرفت ٦٢٥ مليون جنيهاً على استصلاح الأراضي ولم تحصل من انتاجها إلا على ١٢ مليون جنيهاً فقط .

فهل يفشل نظام مصر الزراعى ويقل تصديرها من حاصلاتها الزراعية ويقل استيرادها للغذاء من حصة فائضها الزراعى الذى لم يتحقق ، ويضيق الشعب المصرى بمشكلة الغذاء ، ثم ادعى اننى أحسن حالة الفلاح الإجتماعية بينما لا أكاد أوفر له لقمة العيش ؟
غير معقول . .

أذن لا بد من إيجاد توازن بين الإقتصاد والإجتماع ، لا بد ان أبدأ بزيادة الإنتاج الإقتصادى حتى أتمكن من رفع المستوى الإجتماعى . ولا أكتفى فقط برفع الشعارات الإجتماعية .

ومرة أخرى أعود إلى الجواب على موضوع التشريعات العمالية ، فأعود مرة أخرى إلى تأكيد اننى لم أقل فى المحاضرة ابدأ باهمال الجانب الإجتماعى من التشريعات العمالية ، والمحاضرة موجودة وتسجيلها موجود .

يوجد حد اجتماعى فى التشريعات العمالية لا يمكن ان نناقشه ، ويجب ان يبقى .

اما الحد الإقتصادى الذى يعرقل الإنتاج الإقتصادى فيعوق النمو الإجتماعى فان هذا هو الذى ادعو الى الغائه .

ويجب ان نعيد النظر باستمرار في العلاقات الإنتاجية لنطورها دائماً بما يتلاءم مع مقتضيات زيادة الإنتاج الإقتصادي التي تمكنتنا من زيادة العدل الإجتماعي ولا يعقل ان تمسك بان نحمل فوق ظهورنا شعارات اجتماعية تمت صياغتها في ظروف ليس فيها ما يمت بصلة إلى ظروفنا ، وبعقول لم تشهد قط ما نشهده عقولنا .

وانني أدعو السيد - الأستاذ المعقب إلى التأمل في مدى المفارقة التي تنشأ من معاملة عامل مصري يعمل في شركة مصرية بطريقة خاصة ، وزميله يعامل بطريقة أخرى لانه يعمل لدى شركة عربية أو أجنبية ، علما بأنني استطيع أن اؤكد لحضراتكم انه عندما تبدأ الإستثمارات العربية والأجنبية عملها في مصر فلسوف يهرع إليها العمال المصريون لانها سوف تعطيهم دخلا أكبر ، وإمميزات أكثر ، ومكاسب حقيقية لا تكفلها لهم الشعارات والقوانين الحالية ، لان اصحاب الإستثمارات العربية يبحثون عن كل وسيلة تؤدي إلى زيادة انتاجهم ، وفي مقدمة هذه الوسائل العمل على رفع معنوية الأيدي العاملة التي تعمل معهم .

العامل الآن أصبح لا يأكل من شعارات يحيا كذا ويسقط كذا وغير ذلك من الشعارات الطنانة ثم يكتفى بجلوس زميله فوق مقعد مريح من مقاعد مجلس الادارة ، وينام جائعا .

العامل الآن يضح من الجوع ، ويضيق من الحرمان ، واصبح لا يطيق الصبر على الشقاء ،

لا ينفعه ان ترخرف له الشعارات والقوانين ، وإنما يلزمه أن نعطيه لقمة العيش الكافية ، والملبس النظيف ، والمسكن الصحي ، والمستشفى والمدرسة ، وقبل ان نعطيه المدرسة يلزمنا أن نوفر له العمل المناسب والمتج الذي سوف يتولاه بعد ان يتخرج من المدرسة ، حتى لا ننجح فقط في تخريج جيوش من المتعلمين العاطلين الذين يرفعون فيها بعد عن الأعمال الحرفية ويطالبون الدولة بأجور ومرتبات ومعاشات البطالة الظاهرة والمقنعة.

قصة طويلة عريضة . . لو واصلت الكلام في تفاصيلها يمكن أن يستمر الحديث أياماً وشهوراً ، ثم نكتب فيها بعد ذلك مجلدات ومجلدات ولا تنتهى منها . . لاننا أثناء الحديث وأثناء الكتابة سوف نكتشف باستمرار جوانب جديدة وافكاراً جديدة تجعلنا نواصل الحديث ونستمر فى الكتابة .

وهذه طبيعة التطور .

الخلاصة المبسطة المفيدة يمكن اختصارها فى اننا يجب علينا ان نحافظ على التوازن بين الإقتصاد والإجتماع .

واعتقد ان هذا ما اراده السيد الأستاذ المعقب ، واننى أشكره على تعقيبه .

استاذ آخر : فى الواقع اننا قد سررنا جميعاً بهذه النظرة الواسعة والشاملة للإقتصاد العربى ، ولست خبيراً فى الإقتصاد ، لكننى أستاذ فى الفلسفة ، والذي لاحظته ان سيادته تكلم عن العدل

الاجتماعى الممكن والعدل الاجتماعى الممكن لا ينبع من فراغ ،
لا بد من ايدىولوجية أو فكر ، أو لابد من نظرية ، لا بد من اتجاه
اقتصادى تتبع منه فكرة العدل الاجتماعى الممكن .

اذن ..

لاحظت أن المنطق الأول والآخر لهذه الاتجاهات التى عرضتها
سيادتك انك تريد ان تعود بنا الى النظرة الرأسمالية الخاصة ..

العدالة الاجتماعية فى ظل الرأسمالية ، حيث يمكن أن يتحدد
توزيع المنتج القومى ، فكيف نضمن عدالة التوزيع فى ظل الرأسمالية
التي تقوم أساساً على التنافس أصلاً ، وعلى أساس إقتصاديات
السوق ، كما يقول أخواننا الإقتصاديين .

وفى التشريع الإقتصادى الضرائبى . . الضريبة التصاعدية
ثبت أن هذا لا يصلح فى بلاد مثل بلادنا ، يمكن أن يصلح بالنسبة
للإشتراكية البريطانية ، فطبعاً هناك وعى كامل ، لكن عندنا
يقول المثل ان سرقة الحكومة ليست سرقة ، الشطارة ان الإنسان
يهرّب من الضريبة .

معنى ذلك أننا لا يمكن فى يوم من الأيام سوف نحصل على الحق
الشعبى من نظام الضرائب التصاعدية .

ولهذا جاءت الإشتراكية .

والإشتراكية ضرورة فى البلاد النامية لأن المنتج القومى محدود ،

و كما تقول ميادتلك أننا سنلور فى حلقة مفرقة ، هل نبدأ بالإقتصاد
أو نبدأ بالإجتماع ، الواقع انه من الممكن البدء بالنتيجة الإجتماعية
عن طريق الإستناد على عمليات الإثمان الخارجية مثلما يفعل الكثير
من الدول النامية . بعد ذلك عمليات التنمية الإجتماعية تصاحبها
عمليات تنمية إقتصادية .

ومن هنا اقف وقفة عتاب •

نحن قد بللنا كثيرا من أجل العمل العربى ، ومات شبابنا من
أجل هذا •

ولا نمن .. وحين يأتى وقت الحساب يتقدم إلينا خبراء الاقتصاد
فى العالم العربى ولا يعطوننا رأس المال الى بحساب معلوم •
ولكننا ارقنا دماء ابنائنا بدون حساب ..

اننى اريد ان أقول ان هذا التخريب الذى حدث فى الإقتصاد
المصرى هو نتيجة الحروب المتلاحقة العربية التى خاضها الشعب
المصرى . لقد بدأنا بتخطيط أول وتخطيط ثان ، كلها ضاعت
فى سبيل العمل العربى الموحد . لم يقدم شعب عربى واحد مثل ما
قلعنا من التضحيات من أجل فلسطين . ومع ذلك يراد بنا الآن
ان نقدم كشف حساب للإفتتاح ، ولا يعطى لنا رأس مال الا إذا
أعطى لهم ١٠٪ أو ١٢٪ .

هكذا يتعاملون معنا بعد ان ارقنا دماءنا من أجل العمل العربى .
لم تعط لنا الدول العربية جزءاً مما انفقناه كما تعطى امريكا اسرائيل

بلون حساب ، والعلاقة بيننا وبين اشقائنا العرب علاقة عضوية أقوى من العلاقة بين أمريكا واسرائيل .

كنت انتظر ان يأتى اصحاب رؤوس الاموال العرب ينفقون اموالهم هنا ولا يسألوننا الحساب . اسمع ان رأس المال جبان ، ولكنه جبان حينما يكون التعامل على اساس مصلحتي ومصلحتك . لكننى قلمت البرهان على اننى الذى اعمل من اجل القضية العربية ، وانا قلمت شبابى ، وقلمت رأسمالى ، وخربت اقتصادى كله ؛ من اجل العمل العربى .

والآن انتظر ما يثلج صدرى ويعطينى الأمل فى المستقبل ، انا الذى أجهزت على مصانعى حتى أصبحت كلها (خردة) أجهزت على كل ما أملك من أجل العمل العربى ،

والآن يقال لى انا نريد ان نفتح إقتصادياً ، وان تغيروا كل قوانينكم . . . كيف أغير كل قوانينى ؟ كيف أغير كل تشريعات العمال ، ومكاسب العمال التى أخذوها الآن ؟ كيف أعيد البلاد الى برائن الأقطاع ثانية ؟ كيف أعيد أقطاع رأس المال ثانية ؟

فى بلدنا ٧٠٪ منها جهلاء ، يعنى (الشطار) من أصحاب المال يستطيعون الضحك على الشعب كله بين يوم وليلة ، ويستطيعون الإستثمار بكل رأس المال ويكل الأراضى ثانية ، وتضيق مكاسب الشعب . انا لا استطيع ان أنفذ هذا الا إذا كان لدى ١٠٠٪ متعلمين

في الشعب ، وكان هناك وعي في الشعب ، عندئذ استطاع ان أقول ان لديه حصانة في أن يقف أمام رؤوس الأموال .

أما ان أترك المسألة (دعه يعمل ، دعه يمر) كما يقولون فهذا أمر لا أستطيع السكوت عليه لانه سيعطى كل مكاسب الشعب في أفواه المستثمرين .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى مسألة إزالة الفوارق بين الطبقات أو التقريب من الفوارق بين الطبقات ، . هذه مسألة لم يقل بها لا ماركسيون ولا غير ماركسيين ، نحن الذين قلنا بها .، لان تعبير فوارق عند الماركسيين غير موجود ، لا يوجد عند الماركسيين الا "طبقة واحدة . طبقة البروليتاريا . أما القضاء على الطبقات الأخرى عند الماركسيين فقضاء دموى ، لا تلويب ولا تقريب .

مسألة التقريب والتلويب هي أساس التحالف الذى نتكلم عنه اليوم . فاذا لم يحصل التلويب فلا يتم تحالف في جو صحى .

لكن لا حصل لا تلويب ولا تقريب ، ولا شئ ، لان العجلة واقفة ، كلها موجات صرف بالف مليون جنيه تصرف في اليمن وتذهب هنا وتذهب هنا وتصرف على كل العمل العربى ونترك أبناءنا جاعاً ..

لهذا أنا اعتقد ان الحل المثالى هو ان تعطى الدول العربية لمصر
بلون حساب . . من خلال جهاز عربى لا يقف وراءه تجار المال
بل يقف وراءه الوطنيون المخلصون .. لا يعطونا بسعر ١٢٪ و ١٥٪
بل بسعر ٣ أو ٢٪ أو بسعر رمزى ، ولنضمن لهم رأس المال .
وهذا هو ما تقابلنا به البلاد العربية وشكراً .

المحاضر : عاب علىّ استاذ الفلسفة اننى دعيت إلى تحقيق العدل
الإجتماعى « الممكن » ، وصفة الممكن هذه محل العيب هى التى
لازلت احرص عليها .

لانى لا استطيع أن أدعو إلى تحقيق العدل الإجتماعى « المستحيل
قضية فلسفية :

كان المفروض ان يعرفها استاذ الفلسفة اكثر من استاذ الاقتصاد

اننى لم أدع إلى نظرية رأسمالية أو غير رأسمالية ، دعيت فى
صلب المحاضرة إلى صياغة نظرية عربية تحيط بالإطار العربى العام
من الناحية الكلية ، وتراعى الإلتباه المحلى الخاص بالنسبة إلى كل
أقليم عربى من الناحية التفصيلية .

لقد عشت فى موضوع التكامل الإقتصادى العربى خمسة وعشرين
عاماً داخل نطاق جلسات ونشاط جامعة الدول العربية وخارجها ،
وكل أقليم عربى له ظروفه التى تحدد وجهة نظره ، وتعددت

وجهات النظر ، أذن كيف يمكن التوصل إلى التكامل الإقتصادي
العربي رغم اختلاف وجهات النظر العربية المنبثقة من اختلاف
عناصر الظروف العربية ؟

لابد ان تستخلص نظرية اقتصادية عربية تحيط بهذه الظروف
العربية (بأكبر) قدر ممكن وتراعى التفاصيل الجزئية الإقليمية
(بأكبر) قدر ممكن أيضا حتى يمكن إيجاد اطار اقتصادي
عربي تتكامل فيه الطاقات العربية الاقتصادية .

ولم اسم هذه النظرية بنظرية رأسمالية او غير رأسمالية ، ولا
تهمنى ولا تهم الاقتصاد العربي اية تسمية ، المهم هو إيجاد قدر
مشترك للتكامل الاقتصادي العربي ، ولك ان تسمى هذا القدر
المشترك بأي اسم .

• لا يهم

لقد اوضحت في المحاضرة ان المهم هو استخلاص نظرية عربية
تنبع من ظروف المجتمع العربي .

• فلا استيراد فكري

• ولا جمود فكري

• وانما ايمان فكري في افضل الحلول العربية الممكنة ..

هذا كلام ثابت في المحاضرة ولا زلت أتمسك به وأكرره :

الاستاذ المعقب يقول ان الاشتراكية ضرورية في البلاد النامية ، وقد سمعنا هذا الكلام كثيرا جداً ولم نسمع حتى الان شيئاً عن تحديد قاطع للاشتراكية ، وفي مصر لا زلنا نسمع كثيراً عنها ولم نسمع شيئاً عن تحديدها . الاستاذ المعقب لو وقف الان بيننا يحدثنا عن الاشتراكية فانه لن يأت بتحديد قاطع لها ، ولو طلب منه إلقاء محاضرة يحدد معالم الاشتراكية وابعادها ونظريتها فانه لن يستطيع .

ماهى الاشتراكية ؟ لا احد يعرف ..

انت تطلب من الحكومة المصرية الحالية ان تحدد لك مفهوم وابعاد الاشتراكية ، سيادتك استاذ فلسفة ، تفضل الان حدثنا عن الاشتراكية وحدد لنا ابعادها وادرس لنا نظريتها .

نفس الاستاذ مقاطعاً : أحيط بسيادة المحاضر علماً بأننى أصبرت كتاباً سنة ١٩٦٦ عن النظم الاشتراكية ويمكن ان يقرأ فيه عن الاشتراكية .

المحاضر : قال الأستاذ المعقب ان تعبير (فوارق) عند الماركسيين غير موجود ، وأن مصر هى التى ابتكرت مسألة ازالة الفوارق بين الطبقات .

هذا الكلام غير صحيح ، وإذا كان الاستاذ المعقب قد أصدر كتاباً عن النظم الاشتراكية سنة ١٩٦٦ فلقد أصدرت كتاباً عن الماركسية سنة ١٩٧٤ •

الماركسية نادت بإزالة الفوارق بين الطبقات ، ومع ذلك أفرزت الممارسة الماركسية عدة طبقات جديدة في البلاد التي اعتنقت النظرية الماركسية ، ولقد أدرك كارل ماركس نفسه استحالة إزالة كل الفوارق بين الطبقات واستحالة إقامة مجتمع من طبقة واحدة ، فقال في كتابه الذى بعنوان (نقد برامج جوته) من صفحة ٢٣ إلى صفحة ٤٠ :

تتميز مرحلة الانتقال من الناحية السياسية بانها مرحلة لا تزول فيها الطبقات تماماً ويوزع فيها الناتج القومي حسب العمل ، وهذه هي المرحلة الاولى من الشيوعية تميزا لها عن مرحلة اعلى ينعدم فيها التمايز الطبقي كلية ، وتنقرض فيها الدولة ، ويتم توزيع الناتج القومي بين الافراد بحسب الحاجة • وسمى ماركس هذه المرحلة الاولى من الشيوعية بدكتاتورية البروليتاريا ، أى دكتاتورية الطبقة العاملة على بقية الطبقات المنتجة الأخرى .

ولما وجد لينين أن هذا الكلام غير مقنع ، وأن العقلاء لا يقبلون من النظرية الماركسية هذا التناقض الفكرى ، لأنها وهى تقوم على أساس إزالة الفوارق بين الطبقات وإنشاء مجتمع من طبقة واحدة فانها فى نفس الوقت تقر استمرار الطبقة وتكتفى فقط

بتسليط طبقة واحدة على بقية الطبقات ، وتعتذر مبررة هذا التناقض بان الطبقة ستبقى فقط أثناء فترة الانتقال إلى أن تأتي المرحلة العليا حيث تنقرض الدولة ويتم توزيع الناتج القومي بحسب حاجة كل فرد من أفرادها ، لما اكتشف لينين هذا التناقض أراد أن يبرره في كتابه الذي بعنوان (الثورة البروليتارية والاحاد)
صفحة ٣٤ فقال :

(بالرغم من ان الهدف النهائي من ديكتاتورية البروليتاريا هو الفاء التمييز الطبقي ، فان المرحلة الاولى تشبه ديكتاتورية البورجوازية في انها هي الاخرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى ، ولكن ذلك لا يشينها فهي ديكتاتورية الاغلبية ضد الاقلية . . وللك لا يصحها اى قانون ولا تكف عن اتباع اقصى اساليب العنف وبغير رحمة) .

الذن . .

توجد طبقية في الممارسة الماركسية وتقرها النظرية الماركسية .

اما القول بأنها ستستمر فقط اثناء المرحلة الأولى (الانتقالية)
فالسؤال المهم هنا هو: متى سيصل المجتمع (اى مجتمع) الى المرحلة العليا من الشيوعية انشاء الله ؟

أجاب كارل ماركس عن ذلك بقوله انه عندما ينمو المجتمع وتستقر الممارسة وتنقرض الدولة ويصبح الإنتاج على اساس (من كل حسب طاقته) ويكون التوزيع على اساس (لكل حسب حاجته) عندئذ يصبح المجتمع في المرحلة العليا من الشيوعية .

ولكن كارل ماركس لم يوضح لنا كيف يمكن تنفيذ ذلك. كيف يمكن ان يعطى الفرد حسب طاقته ، ثم يأخذ حسب حاجته ؟ ان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ، أى من ينتج ، وحول من يأخذ ، أى من يستهلك ، فى مجتمع بغير دولة ، ان هذا الاجتهاد يتضمن جوابه الفطرى . فالكل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الاخذ (سهلا) يصبح العطاء (متعلرا) •

وعندما يصبح العطاء (متعلرا) فانه يقرض حتى يصبح الاخذ (مستحيلا) • وبذلك ينهار الاجتهاد النظرى على راس النظرية الماركسية •

بتعبير آخر . .

فى غياب الدولة اى التنظيم الذى ينظم الطاقة اى الانتاج وينظم الحاجة اى التوزيع ، فى غياب الدولة التى تردع الاسترخاء البشرى الغريزى متناقص الطاقة ومستزايد الحاجة .

وعندما تتناقص الطاقة ولا تتناسب مع تزايد الحاجة سيحدث صراع دموى على الانتاج المتناقص وعندئذ يسود الاقوى ويعود المجتمع الى شريعة الغاب ، وهذا هو مآل التجربة الماركسية اذا افترضنا امكانية وصولها الى المرحلة العليا من الشيوعية •

وهذا لا يهمننا الان . وانما الذى يهمننا الان هو ان المرحلة الاولى من الشيوعية تسلم بوجود طبقات داخل المجتمع ، وكل ماتفعله

هو انها تسلط طبقة تقول عنها انها طبقة الأغلبية وتعطيها سلطة
اتباع اقصى أساليب العنف وبغير رحمة ضد من عداها من
فئات المجتمع .

أما ما ذكره الاستاذ المعقب قائلا ان مصر قد فقدت الكثير
من أجل القضية العربية فاني لا أنكر ذلك ، ولا أحد في العالم
العربي ينكر ذلك ، وأننى أريد ان أوضح لسيادته ما يلى حتى
لا يخطئ فهمي :

أولاً - انا رجل لا املك سوى معاشي ،

وليس عندى مال أريد أن أقرضه أو استثمره وأريد أن أحمى
نفسى بتشريعات جديدة ، وليس عندى أرض صادرتها الدولة
وأحاول استرجاعها بتصحيح القوانين السائدة .

ثانياً - والدتي مصرية وزوجتي مصرية

فلا داعى للمزايدة امام السادة الحاضرين باسم مصر التى
ضحت من أجل القضية العربية ، لا داعى لمخاطبة السادة الحاضرين
عن الزاوية العاطفية .

دعنا ياسيدى الاستاذ نغاطبهم من الزاوية العقلية وحدها . .

مصر قدمت الكثير من أجل القضية العربية ، وسوف تقدم
الكثير على طول التاريخ وعرضه وهذا قدر مصر بحكم حجمها
وموقعها العربى ومن مصلحة جميع العرب أن يقفوا معها وأن

يقدموا لها كل ما تحتاج من أجل المصلحة العربية .
لكن هذا ليس موضوع هذه المحاضرة .

موضوع المحاضرة باختصار ينحصر في ان مليارات من الأموال العربية غير مستثمرة في الساحة العربية ، ولا تملك مصر ان تفرض عليها بالقوة ان تتحول الى الاستثمار في مصر .

قلت لسيادتك في المحاضرة ان خبير الكويت يعلن أن العاطفة ليست كل شيء وان الرباط القوي ليس كل شيء ، وان سيادة الرئيس السادات صرح بأنه يجب ان نراعى العصب الحساس لدى المستثمر العربي .

فإذا تطلب مني ان أقول أكثر من ذلك ؟

اننى أتمنى ان يصب العرب فوائض اموالهم في مصر . . ولكن هل هذا ممكن في ظل الشعارات والتشريعات المصرية الحالية ؟

الممكن فقط هو ان تعمل من جانبك على تجميل (الدكان) هنا في مصر حتى تجلب (الزبون) .

هذا هو منطق الاقتصاد، منطق العصر ، وكل عصر ، باختصار وبلا أدنى لف أو دوران .

يوجد عنصران يجب أن تضعهما في اعتبارك بمنتهى الوضوح والصراحة . يوجد في العالم العربي نحو ٢٥٠ مليون فدانا من الاراضى

الصالحة للزراعة وكلها خارج مصر وتوجد مليارات من الأموال
العربية الفائضة وكلها خارج مصر .

السؤال هنا . . كيف يمكن ان تتلائم مصر مع المتغير الذى حدث
فى العالم العربى ؟ .

لن تستفيد مصر مطلقا اذا وقفت انت متحمسا فى هذه القاعة وقمت
انا بالتصفيق لك وهتفنا سويا بالحل المثالى الذى تنادى به وهبنا
ان تعطى الدول العربية لمصر بدون حساب .

لن تستفيد مصر من ذلك الحماس ..

لن تستفيد مصر الا اذا تسللت الى عقلية المستثمر العربى
او صاحب الارض العربى بالقدر الذى يجعله يفضل الاستثمار فى
مصر او الاستعانة بالخبرة المصرية فوق ارضه .

لقد كنت اتمنى الا أقول ذلك، كنت اتمنى ان أقول فى هذه
الحاضرة (ليس فى الامكان ان يكون فى مصر ابداع مما كان) .
ولكن هل أكون بذلك قد أدبت واجبا قوميا ؟

أنا فى الامور الاقتصادية والاجتماعية ينبغى ان نبحث موضوعنا
بهلوه وعقلانية ، وعندما قلت فى الحاضرة انه ينبغى ان يسود العقل
فلقد اردت من ذلك ان نتجنب الوقوع اسرى للانفعالات العاطفية ،
فنحن علماء يجب علينا ان نحتكم دائما العقل ، ونترك الانبهار العاطفى
لبعض الشباب الذين يشورون تحت تأثير الشعارات الجوفاء ويكسرون
مصاييح الشوارع وزجاج المحلات العامة .

نحن مفكرون ، نحن اساتذة ، نفكر بالعقل و بمنطق العقل ،
ومنطق العقل يقودنا الى التفكير بمنطق الرجل الذى نريده أن يأتى
بأمواله الى مصر ، و بمنطق صاحب الارض الذى نريد ان نذهب
اليه لنعمل معه فوقها .

هكذا ينبغي ان نفكر ، ولا نكتفى بالجلوس على أرض مصر
وننتف بأن مصر قد ضحت بعشرة الاف شهيد فى اليمن ، وأكثر
من ذلك فى فلسطين ، ويجب على الدول العربية ان تقدم الى مصر
كلدا وكذا وكذا .

هذا معروف جيدا ، يعرف العرب جميعا ان مصر قد ضحت بالكثير ،
ويمكن ان يقف من يقول لك ان الهزائم العسكرية والسياسية
التي حلت بمصر قبل ٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ مصر وحدها هي المسؤولة
عنها وليس احدا من العرب . اليس هذا من الممكن يا حضرات
السيادة ؟

♦ ♦ ♦

اشكركم . .

اذن . . حضراتكم توافقون معى على أنه لا ينفع مصر أن
تكتفى بالقول بأنها حاربت وأنها ضحت . وإنما يلزمها ان تسمى
المنافخ الذى يجذب الاستثمارات العربية اليها ، وهذا هو موضوع
المحاضرة بالضبط ، أما المساعدات العربية فانها موضوع آخر تماما

وهي تأتي الى مصر سواء في صورة علنية أو في صور كثيرة سرية
والرئيس السادات يكرر دائماً اغتباط سيادته بذلك .

نفس الاستاذ : أريد التعقيب .

رئيس الجلسة : بشرط ان نلتزم بقصر الكلمة وبأن نأخذ الموضوع
بصفة عقلانية ، بمعنى أن يكون الكلام بالحجة والبرهان ، ولا داعي
للتحدى ؛

استاذ آخر : لا تعقيب على تعقيب ، والاستاذ الدكتور عبد
الرحمن البيضاوي اعطانا مشكورا محاضرة بفكره ، ولا معنى أن
نتحداه .

الاستاذ السابق : أريد فقط ان اكمل تعقيبى وباختصار .

فما يختص بالاشتراكية فأننى اعترف للدكتور المحاضر بأن مصر
ليس فيها اشتراكية قائمة على فكر واضح ، فيها اشتراكية حركية ،
وهي الاشتراكية التى بدون نظرية ، ولذلك اخطأنا .

لكن الماركسية وبرنامج جوته . . هذا كلام عن برنامج
مرحلى ، وما جاء بعد ذلك من آراء لينين وآراء ستالين صحيح
النظرية الماركسية ، ولذلك نسميها النظرية الماركسية اللينينية ، ثم
إن الدستور السوفييتي ينص صراحة على انه لاحقوق مطلقا تفسير
الطبقة العاملة وإن الحقوق والنظام كله للحزب ، فهو قائم على طبقة
واحدة ، والدستور السوفييتي موجود ، ولا شيء غير ذلك .

أما الطبقة التي كنت انتظر من سيادتك ان تتكلم عنها فهي طبقة الانتلجنسيا التي ظهرت داخل النظام السوفيتي ، الذين هم الحكام وأصحاب المراتب العسكرية العليا ، لكن النظام السوفيتي بحكم الدستور قائم على طبقة واحدة ، وهذا ما أدت اليه الدياليكتيك أو المادية التاريخية ، ولا شيء غير هذا .

ولو وجد برجوازيون فانهم مضغوطون ولا رأى لهم ولا حق لهم في التعبير عن آرائهم في الصحف ، ولا حق لهم في الوظائف العامة ، ولا حق لهم في اى شيء .

اذن .. توجد طبقة واحدة فقط في الاتحاد السوفيتي ، واذا وجدت هناك طبقات اخرى فهي مضغوطة ولا وجود لها .

أما نظرية ذبول الدولة فاني اتفق مع سيادتك فيها بأنها نظرية لن تتحقق ، وقد سألوا لينين عن أوصافها فقال سأصفها لكم عندما تتحقق .

أما تفسير سيادتك للماركسية وانها سوف تنعكس فانها لن تنعكس ابداً .

استاذ آخر : اننا لم نأت هنا لنستمع الى السيد المعقب عن محاضرة عن الماركسية .

نفس الاستاذ : لقد انتهى تعيبي واني متفق مع الاستاذ المحاضر :

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر على هذه المحاضرة التي

عرفتنا بموضوعات كثيرة ، كما عرفتنا به كشخصية لها فكر واضح وذات ابعاد واضحة جدا ، وبذلك عرفنا موقعه من الفكر الأنشادي العالمي .

وارجو أن اصل بسرعة الى موضوع خالد محيى الدين ، وانا أرى ، والحمد لله ، أن خالد محيى الدين عندما نشر هذا المقال فى روز اليوسف فانه قد اوضح لكل ذى تفكير عادى بسيط مدى افلاس الماركسية ، انه يقول للمسلمين تعالوا يا مسلمين الماركسية فيها اسلام ، الماركسية التى قالت ان الدين أفيون الشعوب فيها اسلام.

وكما قال الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الازهر لو كانت الماركسية هى الاسلام ما كان هناك داع للماركسية وكفاية الاسلام.

المهم ان نشر رأى ولو كان مخالفا لرأى الاغلبية فانه ظاهرة صحية جدا ، وانا فى صف الحرية التى دافع عنها احد زملائنا المعقبين فى هذه القاعة والتى لم يهاجمها الاستاذ المحاضر مطلقا لكنه قد نبه فقط الى خطورة استغلال اعداء الانفتاح لها ، وانى أرى أن ذلك يدعم الانفتاح لان نشر كل الآراء يوضح لكل الذين يريدون المحيى البنا كم واحد يعارض وكم واحد يؤيد ، فهم سيجدون ان أغلبنا من المؤيدين للانفتاح وان حفنة فقط من الأقلية هى التى تعارض الانفتاح .

كما يوضح لهم ان النظام الذى كان عندما قد اتفق الكثير من الناس

بان عندنا حزب شيوعى كبير لانه فى الظلام لم يكن ظاهرا الا عود
كبريت شيوعى ، بينما كانت كل الازم الاخرى البتة يحاربها
الحاكم الذى لم يستبق حوله الا الشيوعيين .

أما موضوع الاشتراكية الذى اثير فى هذه الجلسة ، فان
الاشتراكية الموجودة فى بلدنا ، وانا لست خبيرا فى الاشتراكية
ولا أعرف عنها الا ما يعرفه مثقف عادى فان هذه الاشتراكية
لا تقابل بالقبول كلمة Socialism وانها هى مجرد محاولة من
الحاكم ان يضع اذواق الناس فى جيبه حتى تصبح مصائرهم فى يده

بعد ذلك ان سيادة المحاضر بصفته مفكرا اقتصاديا متدينا فأننى
ارجوه ان يضع خطة اقتصادية اسلامية ، أى خطة اقتصادية
تقابل الخطة الماركسية ، فالخطة الماركسية واضحة والدين الاسلامى
نعرف مبادئه بصفة عامة ، ولذلك ارجو أن نستخلص منها برنامجا
اقتصاديا محددا .

المحاضر . أعدكم بذلك انشاء الله .

رئيس الجلسة : احد الاساتذة الحاضرين ارسل سؤالا مكتوبا يقول
فيه : سيادة الدكتور البيضاوى سمعنا و عرفنا انه فى عهد الرئيس
السابق جمال عبد الناصر وجهت الدعوة اليك والى عدد كبير من
القيادات فى الجمهورية اليمنية للحضور الى القاهرة فى طائرة واحدة
وعقب وصولكم تم القبض عليكم جميعاً واعتقالكم جملة ، فهل
تعطى لنا تفاصيل دقيقة لهذه الواقعة تسجيلا للتاريخ ؟ ، .

المحاضر : لقد حاولت الهروب من هذا السؤال الذى وصلنى منذ بداية الحوار واحلته الى السيد رئيس الجلسة اعتقاداً منى انه سوف يساعدنى على هذا الهروب ، على اعتبار انه خارج عن موضوع المحاضرة ، واخشى أن يقال خارج هذه القاعة اننى حولت موضوع المحاضرة من موضوع اقتصادى الى موضوع سياسى .

رئيس الجلسة : الحوار مستمر والموضوع واحد والحاضرون يرغبون فى الأمتاع الى اجابة هذا السؤال .

المحاضر : عندما بدأ التخطيط لثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ اتضح اننا فى حاجة الى دعم سياسى وعسكرى من مصر ، وهذا لم يعد الآن خافياً على احدهم أن نشرته كل الكتب الأجنبية التى كُتبت عن أحداث اليمن ، وكان من المتفق عليه انه يكفيننا ثلاثمائة عسكرى مصرى وثلاث طائرات كرمز فقط يقنع الشعب اليمنى بهوية القائمين على النظام الجديد ، وقد وصلت المساعدة العسكرية المصرية ابتداء من اليوم الثالث عشر أو الرابع عشر من قيام الثورة .

لكننا فوجئنا بتكرار المأساة التى وقعت فى سوريا ايام وحدتها مع مصر ، فوجئنا بتدخل سياسى مباشر من جانب هذه القوات المصرية بموجب اوامر من القاهرة .

وبعد يتضح ان هذا التدخل يكاد يلقى شخصية اليمنيين القائلين بالحكم فى اليمن ، مما سهل على الذين عارضوا النظام الجديد استمالة

**قطاعات شعبية كبيرة تحت شعار مقاومة ما وصفوه بالاستعمار
المصري .**

و كنت (بحكم منصبى وبسبب المسئوليات التى القيت على عاتقى
فى ذلك الوقت) فى موقع الصدام مع بعض تصرفات القيادة العسكرية
العربية فى اليمن مما كان يستدعى ، من حين الى آخر ، وصول
الرئيس السادات والمرحوم المشير عبد الحكيم عامر الى صنعاء
للنظر فى الخلافات التى كانت تحدث بينى وبين هذه القيادة ،
واشهد انها كانا كثيرا ما يعطينى الحق فيما تمسكت به .

و كنتيجة لعدة عوامل يمنية موضوعية ، وأخرى دولية ،
بالأضافة الى خروج القوات المصرية فى اليمن عن الهدف الذى
جاءت الى اليمن من أجله ، وظهورها على نحو ما فى صورة
لم تتفق مع طبيعة الشعب اليمنى وحرصه على استقلال ارادته الوطنية،
كل ذلك أدى الى اتساع رقعة المعارك الحربية التى مزقت الصفوف
الوطنية وحالت دون تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى
هو بيت القصيد الذى استهدفه النظام الجديد فى اليمن .

لذلك حاولت بحكم منصبى كنائب لرئيس الجمهورية ورئيس
الوزراء ووزير الخارجية أن اصنى حسابات اليمن مع كل من
امريكا وبريطانيا لاستعادة السلام الى اليمن ، ووصلت فعلا الى
اتفاق مع امريكا على الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن وقرار
السلام فى جنوب شبه الجزيرة العربية . وذلك فى ست رسائل

تاريخية تبادلتها مع الرئيس الامريكى الراحل كينيدي ، وكذلك استلمت رسالة من المستر ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت يبدى فيها استعداد بريطانيا للاعتراف بالنظام الجديد فى اليمن .

أما المملكة العربية السعودية فقد بلغنا فى صنعاء فى ذلك الوقت أن الأسرة المالكة السعودية قد اتفقت فيما بينها على عودة جلالة الملك فيصل رحمه الله (ولى العهد فى ذلك الحين) من الخارج الى الرياض كى يتولى الحكم الفعلى فى المملكة للاستفادة من مواهبه باعتباره سياسى محنك يستطيع أن يهتدى الى الصيغة الملائمة التى تضمن اقرار السلام فى شبه الجزيرة العربية .

فى ذلك الوقت كان من بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فى اليمن من يطالب بالمزيد من القوات المصرية والا فلتطلب اليمن قوات من العراق فى وقت كانت فيه علاقات الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على أشد ماتكون عليه الصراعات السياسية ، الامر الذى كان يهدد بكارثة عسكرية بين القوات المصرية والقوات العراقية فيما لو وصلت هذه الأخيرة الى اليمن ، بينما لم يكن الموقف العسكرى فى اليمن يحتاج الى أى مزيد من القوات بل كانت مؤشرات السلام واضحة للعيان .

فوصلت الى القاهرة على رأس وفد عسكرى لشرح هذه الظروف للرئيس عبد الناصر ولم اكن ادنى ان النفوذ الشيوعى كان قد وصل

الى العصب الحساس فى القاهرة ، وكان التيسار الشيوعى يرفض السلام فى اليمن ، لان السلام فى اليمن معناه الاستغناء عن التواجد الشيوعى المتمثل فى الاسلحة والخبراء الى جانب القوات المصرية التى أصبحت تتأثر بهذا العصب الحساس وتغلم اهداف من يضغطون عليه سواء علمت بذلك او لم تعلم .

و كنت أشعر بالأطاع الشيوعية فى اليمن ، وكان ذلك مما دفعنى الى الاعلان عن أننا لن نقبل الشيوعية ولن نسكت عليها فى اليمن . وكان ذلك فى خطاب شعبى عام . ثم اندلعت الى طلب السلام بأى ثمن ، ونصف الجمهورية خير من الشيوعية ، ونصف الأمامية خير من الشيوعية ، وبعد اقرار السلام فى اليمن نتفق جميعا جمهوريين وامامين لاننا جميعا من المؤمنين ، ثم يأخذ التطور الحضارى مجراه فى اليمن يهلوه وتدرج بعد ان فتح النظام الحديد ابواب التطور والحضارة امام الشعب اليمنى .

وصلت الى القاهرة على رأس ذلك الوفد العسكرى ، وبعد جلسة المفاوضات اخبرنى الرئيس الراحل (قبيل ساعتين من مغادرتى القاهرة فى طريقى الى اليمن) بأن الأخ الرئيس السلال قد بعث اليه برسالة يطلب منه فيها الحيلولة دون عودتى الى اليمن ، ولذلك طلب منى الرئيس عبد الناصر ان ابعث الى الأخ الرئيس السلال استقالتي لاسباب صحية .

وانتهى الامر الى كتابتي هذه الاستقالة لاسباب صحية ، والترمت سكنا لى فى القاهرة .

فى ذلك الوقت كانت اموال اليمنيين المهاجرين تتدفق على

اليمن بعد أن انشأت البنك اليمنى للانشاء والتعمير ، وكنت قد بذلت جهودا مفضية من أجل امالة هذه الأموال الى اليمن كي يقوم القطاع الخاص بالعبء الأكبر في النهضة في اليمن ، حيث لم تكن في خزينة الدولة أموال تكفي لأقامة مشروعات استثمارية ، كما كنت ولا زلت اعارض في اقتراض الدولة قروضا فوق طاقة اقتصادها الوطني .

مكتفيا بالاقتراض الدولى بالنسبة الى مشروعات معينة حيوية تستطيع الدولة ادارتها أو الاشراف عليها في نطاق كوادرها الفنية والإدارية المحدودة التى هى صلب مايسمى بالهيكل الاساسى (Infra Structure)

بعد أن خرجت من الحكم تضاعل جهد الدولة في مجال تشجيع عودة هذه الأموال المهاجرة ، كما انكمش اهتمام الدولة بتهيئة المناخ الملائم لاستثمار ما وصل منها فعلا الى اليمن ، بل حدث أن قامت الدولة ببعض التصرفات التى جعلت المستثمرين اليمنيين يهربون بها مرة أخرى الى الخارج ، ووصل بعضهم فعلا الى القاهرة ، وقالوا لى لقد حرضتنا على العودة الى اليمن فبعنا فى الخارج فنادقنا بعنا شركاتنا ، بعنا مصانعنا ، بعنا بيوتنا ، اخذنا اموالنا ؛ ذهبنا الى اليمن ، وضعناها فى البنك الذى انشأته ، ثم جاءت المصفحات تستولى على اموال البنك ، فانقذنا ما امكننا انقاذه وتركنا اليمن ، فماذا نفعل الان ؟

ذهبت الى الرئيس عبد الناصر واستأذنته في السفر الى عدن لإنشاء بنك يمنى هناك يكون على مقربة من صنعاء على أمل ابقاء هذه الأموال في المنطقة حتى تكون جاهزة للعودة الى صنعاء عندما تستقر الأمور فيها ، لانه سوف يصبح عندئذ من السهل دمج البنك اليمنى في عدن بالبنك اليمنى في صنعاء ، مع احتمال ان يكون البنك اليمنى في عدن من دعائم الاستقلال الاقتصادى عن الوجود البريطانى الذى جعل عدن تعتمد فقط على اقتصاد العمارات التى كان يسكنها ضباط وموظفو القاعدة البريطانية ، فوافق الرئيس عبد الناصر ، كما وافق الأخ الرئيس السلال الذى كان في ذلك الوقت في القاهرة .

ذهبت الى عدن ، وقبل ان انتهى من مهمتى ارسل الرئيس عبد الناصر زوجتى الى عدن تخبرنى بأن الرئيس يريد عودتى الى القاهرة في الحال ، فأرجعتها على نفس الطائرة التى وصلت بها الى عدن لان تقاليد اليمن لاتسمح بقيام الزوجات بمثل هذه المهام ، وطلبت منها اخبار الرئيس اننى سوف اعود الى القاهرة بمجرد انتهائى من تأسيس البنك ، وفعلت عدت بعد ذلك الى القاهرة حيث جرت مناقشة حادة انتهت باعتقالى وادخلنى الى السجن الحربى .

استاذ : السجن الحربى في اليمن ؟

الحاضر : لا . . السجن الحربى في مصر .

وكانت هذه أول سابقة يقدم فيها الرئيس عبد الناصر على اعتقال شخصية ميسامية يمنية ويزج بها في السجن الحربي ، ولعله اتخذ منها سابقة شرعية بررت له اعتقال المزيد من الشخصيات السياسية اليمنية فيما بعد على نحو ما سوف اشرحه لحضراتكم .

ومن حسن حظي أن الرئيس السادات كان على علاقة جيدة- سواء مع الرئيس عبد الناصر أو معي ، وهو الذي استطاع ان يخرجني من ظلمات القبر في السجن الحربي ، وانني اشكره على ذلك وارسل اليه من هذه القاعة تحية حارة ودعاء مخلصا من قلبي بطول العمر .

استطاع الرئيس السادات بعد جهد كبير ، ان يفك اسرى من السجن الحربي بعد ٢٥ يوما من اعتقاله .

وما يذكر ان بعض القطاعات الشعبية في اليمن كانت قد اظهرت استياءها من هذا التصرف غير الشرعي والمخالف للقانون الدولي ، ولكن القيادة اليمنية الجمهورية في صنعاء لم تظهر نفس هذا الاستياء . ولعل هذا الصمت الرسمي هو الذي أقنع الرئيس عبد الناصر بأنه أصبح من حقه ان يعتقل من يشاء من القيادات اليمنية ، الأمر الذي دفعت القيادة اليمنية ثمنه غالبا عندما قرر الرئيس عبد الناصر في وقت لاحق اعتقالها بالجملة والقاءها في السجن الحربي في القاهرة حيث بقيت هذه المرة في اعماق السجن اكثر من سنة .للأسف الشديد .

ففي سنة ١٩٦٦ ترايد الاختلاف بين القيادة اليمنية والقيادة

العسكرية المصرية في اليمن ، وكان الأخ الرئيس السلال يفضل البقاء في مصر بعد أن أصبحت الأمور في صنعاء تجرى بعيداعته وعن ابدى اليمنين :

ولما وصلت الاممور هناك الى حشد ضياع اللات اليمنية اتفق قادة اليمن على الوصول الى القاهرة لعرض شكواهم على الرئيس عبد الناصر ، ف جاء الى القاهرة نحو ثلاثين من رجال القيادات اليمنية العليا العسكرية والسياسية ، في طائرة خاصة ليقولوا للرئيس عبد الناصر انهم متهمون شعبيا بانهم يحكمون اليمن بينما هم ابعد الناس عن السلطة الحقيقية ، وان امورا كثيرة تنسب اليهم لا يرضاها الشعب اليمني ولذلك فانهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها شعبيا وتاريخيا .

كما كان العسكريون اليمنيون يشفقون على تورط القيادة المصرية في معارك اكثرها مفتعلة ولاطائل منها ، وكان في وسع القيادة اليمنية ان تعالج امور اليمن باسلوب وطني يمتنى يحفظ الكثير من الدماء المصرية الزكية الغالية على شعب اليمن وعلى الامة العربية كلها .

كما كانت في ذلك الوقت وسائل التعذيب قد دخلت الى اسلوب الادارة السياسية في اليمن ، واصبح الشعب اليمني يستنكر شراء ادوات تعذيب بمئات الالوف من الدولارات من ادوات كتي وادوات نفخ وادوات خلع جلد ونزع اظافر وكرامى كهربائية سريعة الدوران ، الى غير ذلك من ادوات التعذيب .

استاذ : طبعا ادوات الاشتراكية .

استاذ آخر : لا . . ادوات ناصرية . .

المحاضر : ما علينا . . جاء الحكام اليمنيون وارادوا ان يشرحوا شكواهم الى الرئيس عبد الناصر فرفض مقابلتهم وقابلهم السيد شمس بدران الذى قال ان السيارات سوف توصلهم الى بيت الرئيس ، فركبوا السيارات التى القت بهم فى السجن الحربى . وظلوا معتقلين اكثر من سنة حتى وقعت هزيمة ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ وتم الاتفاق فى الخرطوم فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٦٧ على اعادة القوات المضربة من اليمن وتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة السيد الأستاذ احمد محمد محبوب رئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت وعضوية السيد اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق والسيد احمد العراقى وزير خارجية المغرب من اجل اجراء مصالحة وطنية فى اليمن بين الجمهوريين والإماميين . وقد سمعت هذه اللجنة من اجل اطلاق سراح القادة الجمهوريين المعتقلين فى السجن الحربى فى مصر وفعلا تم اطلاق سراحهم وعادوا الى اليمن .

ومما يجدر ذكره ان من بين هؤلاء المعتقلين كان الاخ الرئيس ابراهيم الحملى رئيس مجلس القيادة الحالى فى اليمن الذى لا يحتمل لمصر الا كل تقدير واعتزاز ، لانه يعترف مع غيره من الوطنيين اليمنيين بأنه لولا مساندة شعب مصر العظيم ما استطاع شعب اليمن ان يضع اقدامه على اول طريق الحضارة الحديثة فى هذا الجيل الذى نعيشه هذا ما يحمله الاخ الرئيس ابراهيم الحملى لمصر ممثلا لشعب مصر
شعب اليمن •

وكذلك جميع الذين اساءت اليهم القيادة المصرية السابقة واصبحوا
للان في مناصب قيادية في الجمهورية اليمنية . فانهم جميعا لا يشعرون
هأى مرارة مما أصابهم في مصر في ذلك الوقت .

وبالمناسبة اذكر لحضراتكم اننى عندما عدت الى اليمن في ديسمبر
سنة ١٩٧٣ بعد غياب استمر عشر سنوات ، شاء القدر ان اتناول
أول طعام لى في وطنى لدى قبيلة صنعان (على بعد نحو عشرين
كيلو مترا من صنعاء) ، وكانت هذه المنطقة مسرحا للغارات
البحرية المصرية ، وبعد تناول الطعام في حفل مهيب كان على رأسه
الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ اليمن الذى كان يزور
مشايخ هذه القبيلة ، تحدث الكثير من اهل هذه القبيلة عن حشرتهم
لانهم لم يشتركوا مع مصر في معاركها في سيناء ، وقالوا انهم
ذهبوا الى السفارة المصرية في صنعاء مع غيرهم من الألوف من
ابناء اليمن ليسجلوا اسمائهم للتطوع في صفوف القوات المصرية في
سيناء ، وكانت الحكومة اليمنية تنتظر من مصر أية اشارة كى ترسل
هؤلاء المتطوعين الى ساحة القتال كما ارسلت الحكومة اليمنية الى
سفيرها في القاهرة تطلب منه ابلاغ الحكومة المصرية استعداد
لواء اليمنى مشاة للوصول فوراً الى مصر ، غير ان القيادة العسكرية
المصرية استحسنست تحويل اللواء اليمنى والمتطوعين اليمنيين الى جبهة
البحرولان ، فتحول الطلب اليمنى الى سوريا التى ابدت عدم حاجتها
الى ذلك .

ومن جهة أخرى تبرع الشعب اليمني بـ ١٠ مليوني دولارا للمجهود الحربي في مصر ، وهذه مساهمة رمزية ، لكنها قد تفوق طاقة الشعب اليمني الذي لم يكذب يخرج من الحرب الأهلية الطاحنة . ان اليمن حكومة وشعباً لا تحمل لمصر إلا مشاعر الود والتقدير والعرفان ، وتشهد على ذلك الأغلبية الساحقة من الخبراء والمدرسين العاملين الآن في اليمن فانهم من المصريين الذين يصنعون الحضارة في اليمن .

وعندما كنت متشرفاً بزيارة جلالة المغفور له الملك فيصل في فبراير الماضي ابدى جلالتة استعلاء الملكة العربية السعودية ان تعتمد للجمهورية اليمنية مبلغ الف مليون ريالاً لتعمير اليمن . وان يكون الخبراء من مصر التي ابدى جلالتة تقديره الخاص بخبراتها وثقته الكاملة في قيادتها الحالية الرشيدة .

وانني أقصد من هذا العرض ان اؤكد لحضراتكم ان الماضي قد تم دفنه تماماً ، واصبح العرب يتفاعلون مع الدور العاقل الذي تقوم به مصر الآن سواء في الميدان العربي أو في الميدان الدولي والرئيس السادات يكرر في جميع خطبه ان الأمة العربية وقفت مع مصر وان سمو الأمير الصباح امير دولة الكويت اعطى مصر اموالاً وامكانيات وطلب عدم الاعلان عنها وكذلك فعل سمو الأمير الشيخ زايد رئيس اتحاد الإمارات واصحاب السمو امراء دول الخليج العربي جميعاً ، كما يكرر الرئيس السادات في كل مناسبة ان جلالة الملك فيصل رحمه الله عمل وعمل معه كذا وكذا وكذا قبل المعركة وبعدها ، وكذلك الرئيس هواري بومدين الذي سافر من

تلقاء نفيمه الى موسكو اثناء المعركة ليسدد نقدا قيمة الأسلحة
واللخائر التي تحتاج اليها المعركة سواء في جبهة مصر أو في جبهة
سوريا ، وهكذا وقف بقية زعماء العرب كل بحسب ظروفه
وامكانيات بلاده .

الرئيس السادات لا يحتج ذلك ، ولهذا أعود فأكرر إن المساعدات
والمساهمة العربية التي تأتي الى مصر بصفة علنية وسرية شئ ،
والتكامل الاقتصادي شئ آخر .

التضامن العربي السيامي والعسكري قائم والحمد لله ، ونرجو
له ان يستمر ويزدهر اكثر واكثر انشاء الله ، بعد أن انتهت الجنازة
القدمة ، وتم دفن الماضي البغيض ، وذهبت مع التراب جثة الخلد
والرجسية التي مزقت الصفوف وهدمت المعبد فوق رؤوس
المريدين قبل المبغضين ه

الرئيس السادات ومعه زملاؤه من ملوك ورؤساء العرب المتضامنين
يقودون الان مسيرة التضامن العربي الذي هو وحده الذي يستطيع
ان يصوغ الطاقات العربية في طاقة خلاقة وعملقة تستعيد أبعاد
الأمة العربية وتضعها في المكان اللائق في صلب الحضارة العالمية
الحديثة .

ولكن . . حتى يتمكن التضامن العربي من تحقيق هذه الأهداف
الكبرى فانه لا ينبغي الأكفاء بتضامن الحكومات العربية وانما يلزم
تدعيم هذا التضامن عن طريق إيجاد روابط اقتصادية بين افراد

الامة العربية ، وهذه النقطة الأخيرة هي موضوع محاضرتى اليوم ،
وليس تضامن الحكومات العربية ، وقد حاولت فى هذه المحاضرة
وهذا الحوار ان أجيب على السؤال الأول من سلسلة امثلة ينبغى الأجابة
عليها فى محاضرات أخرى ، السؤال الأول هو كيف يمكن لمصر
أن تتلائم مع المتغيرات العربية والدولية حفاظاً على اطراد تقدمها
الاقتصادى الوطنى الذى هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومى
للعربى ؟

وكان جوابى انه قد اصبح من الضرورى ان تقوم مصر بتغيير
ظروفها السلبية وافكارها وفلسفتها وتشريعاتها التى اغلقت الابواب
والنوافذ على الشعب المصرى وحرمة ، فترة طويلة ، من استئشاق
هواء التقدم الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى عنلما تفوزت مصر ان
السياسية المثلى تلخص فى كبت الجهود والعقريات الوطنية وقطع
شرايين الارتباط الاقتصادى مع الامة العربية .

أما اذا لم تكن مصر مقتنعة تماماً بخطأ هذه السياسة ، وصممت
على ان تعيش فى الماضى ، فان احدا من العرب لن يلزمها بتغيير
افكارها ، وكل دولة عربية تستطيع ان تعطى ظهرها لمن تريد ،
ولكن هل هذا من مصلحة مصر أو من مصلحة أى دولة عربية
أخرى ؟ هل هذا من مصلحة السلام العربى . . والأمن العربى . .
والمصير العربى ؟
الجواب العاقل : : لا . .

اذن . .

يجب أن نفكر بطريقة جديدة حتى نستطيع ان نبني المستقبل الجديد.
والذى نتفق عليه اليوم يجب ان نجعله قابلاً للتغير غدا حتى لا
نقف حيارى اذا تبيننا غدا ما هو افضل منه .

فالادراك الذى افكر به الان وانا اتحدث اليكم ربما افكر بغيره
غدا . . لاننى غدا سوف اقرأ صحفاً جديدة واسمع اخباراً
جديدة ، وأطلع على كتب ومجلات وتقارير واحصائيات فأكتسب
معلومات جديدة ، وسوف استعيد فى ذهنى مناقشات حضراتكم
معى الليلة ، ولذلك فقد اتوصل الى افكار افضل من الأفكار التى
أعرضها الان على حضراتكم .

لماذا . . ؟

لان الإدراك متطور ، والحصيلة الذهنية متزايدة ، والنتائج
التجريبية مستمرة ومتغيرة ، وهى تتغير بتغير ظروف الموضوع
الذى تتعامل معه .

اذن . .

الموضوع الذى نحكم عليه الان ليس موضوعاً جامداً (ستاتيكم)
وانما هو موضوع متحرك (ديناميك) وعقولنا ليست هى الأخرى
جامدة متحجرة ، وانما مرنة متحركة تنبثق كل يوم عن افكار
جديدة أكثر ابداعاً .

ولذلك علينا فى كل وقت ، ان نبحث عن المتغير الموضوعى

الذى يطرأ على المسلمات التى تنفق عليها فى أى وقت ، حتى يمكننا
باراكنا المتغير ان نهتدى الى الاحكام الاكثر ملائمة فى وقت لاحق :
ولا يمنعك قضاء قضيته بالامس ان تعدل عنه غدا اذا نيت
خيرا منه ، هذا هو تراث الاسلام .

لذلك اعود فاكرر ما اقترحتة فى المحاضرة فانادى بطرح فلسفة
عربية تتضمن جوهر النظرية العربية للتطور ، نستخلصها بالعلم
الحديث من ظروف وطاقات وامانى الامة العربية ، تحيط بالاطار
القومى العام ، وتراعى الانتباه الاقليمى الخاص ، وتكون قابلة
للتطور على ضوء النتائج التجريبية ومقتضيات القفزات الحضارية .

وبعد طرح هذه الفلسفة العربية سوف يقف معها ويدافع
عنها كل المقتنعين بصحتها ، ويقف ضدها ويعارضها كل الراضين
لها ، ومن خلال الحوار الموضوعى يمكن تصحيح ما يلزم تصحيحه
كما يمكن التصدى لكل من يخرج على اصول الحوار الموضوعى .

وبذلك تحل صيغة الارتباط الشعبى المحدد والملتزم بهذه الفلسفة
العربية محل صيغة الحزبية التى تمزق الصفوف بغير نظرية اقتصادية ،
كما تحل محل صيغة تحالف قوى الشعب ، لأنها سوف تستبدل
هذا التحالف الذى يحافظ على تناقض مصالح الفئات الاجتماعية
بالاندماج الكامل الذى يصهر هذه الفئات فى وحدة المصلحة التى
تنبثق من وحدة المنطلق الفكرى .

ولقد أوضح الاسلام اسلوب تجميع طاقات الجماهير من أجل
تحقيق اهدافها المثبتة عن عقيدتها ، فانزل الله تعالى الرسالة اولا

ثم اجتمع حولها المؤمنون وعارضوها الكفار ، ولم يقسم الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين الى شرائح اقتصادية واجتماعية ، وانما جمعهم جميعا في وصف واحد وتسمية واحدة ، ولم يقل لأهل المدينة باعتبارهم أهل زراعة انتم (فلاحون) ، ولم يقل لأهل مكة باعتبارهم أهل حرف انتم (عمال) ، ولم يقل لعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف باعتبارهم أهل ثروة انتم (واسمالية وطنية) ، ولم يقل لنخالد بن الوليد وبقيّة المحاربين انتم (جنود وضباط) ، ولم يقل لأبي هريرة وابن عباس انتم (مثقفون) ، وكان من الممكن أن يختار مع أبي بكر لانه يجمع عدة أوصاف فيقول له انت (فنان) .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك أبداً ، لأن الله تعالى قد انزل القرآن الكريم وحدد معالم المؤمن وحدد معالم الكافر ، فوقف المؤمنون في ناحية ، ووقف الكفار في الناحية الأخرى ، وكانت هناك فئة تضع قدما مع المؤمنين وقدما مع الكفار ، وقد سماهم الله بالمنافقين ثم وصفهم بقوله تعالى (واذا لقى الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون) .

كان من الممكن أن يسمى الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين (يمين) والكفار (يسار) والمنافقين (يسار اليمين) أو (يمين اليسار) . وتلدور الحركة بين اليمين واليسار حسب التسميات التي يروجها ادعياء التقديمية التراثية الذين هم اعداء التقدم الإنساني الحقيقي .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك وانما طرح الرسالة
وجاهد في سبيلها واستخدم الاسلام لفظ اليمين للدلالة فقط على
رضوان الله تعالى عن المؤمن ، ولفظ اليسار للدلالة على غضبه
على الكافر .

لماذا لا نستفيد من بساطة التنظيم الجماهيري الذي مارسه الاسلام
كما مارسه الأديان التي سبقت ، حيث بدأت كلها بطرح الرسالة
ثم انتقلت الى ربط وضبط علاقات المؤمنين بها في إطار تنظيمي ؟
لماذا نتوه في تسميات وتقسيات تثير التناقض بين الفلاح والعامل
وبينهما وبين المثقف والرأسمالي الوطني ، وبينهم جميعاً وبين
الجنود والضباط ، ومن لم نجد له توصيفاً حقيقياً أو مهنيا محدداً
نسميه فئات ، الامر الذي لا يؤكد التحالف بقدر ما يعمق التناقض .
لقد ورثتم ثوباً قديماً ، ممزقاً ، ثوباً مرقعاً ، ثوباً مهلهلاً ،
فلماذا تستمرون في محاولة ترقيعه ؟ لماذا تتقيدون بالرقع المنتشرة فيه
وتحاولون تجديدها ؟ لماذا ترتبطون بألوانه الباهتة وتحافظون عليها ؟
لماذا تشبثون بنسجيه الضعيف وتترفقون به ؟

لماذا لا تصنعون ثوباً جديداً يتفق مع مقتضيات التطور المستمر ،
ويتلائم مع ضرورة الارتباط العضوي بين اجزاء الامة العربية اذا كنا
حقيقة دعاة تكامل اقتصادي عربي يسير في طريق الوحدة العربية
السياسية ؟ وكنا دعاة حضارة عربية عصرية تستطيع ان تلد لنا
العالم العربي الاقتصادي في عصر لا يعترف الا بالعمالة ويفوضهم
وحدهم في تقرير مصائر الاقزام .

وأنتى اعتقد أن حضراتكم توافقون معى على اننا معشر المفكرين
 والأساتذة والدكاترة والعلماء نترك اكثر من غيرنا أبعاد وطبيعة
 الشروط الضرورية والمتطورة التى يمكن ان تحقق التقدم الحضارى
 على مقاسات العصر الحديث ، الأمر الذى يفرض علينا (كما تعرفون)
 أن نتمسك اكثر من غيرنا بالمرونة الفكرية التى تتلاءم
 مع طبيعة العلم ، ولذلك اعتقد اننى لم أخرج فى حديثى
 عن الأرضية الفكرية التى تطمئن اليها عقولكم المنورة والمتطورة .
 وان كنت قد أطلت الحديث ، فإن ما يفغره لى ايماننا
 المشترك بضرورة التمهيد لمستقبل عربى « افضل » مشترك .

الأمر الذى يفرض علينا معشر المفكرين ان نتمعق فى فهم الحاضر
 حتى لا نحمل معنا من الماضى إلا ما نعتقد و « بيقين » انه سوف ينفعا
 فى صياغة هذا المستقبل .

فهذا والله ، شأن المجتهدين ..

والا فسلام على القلدين ..

رئيس الجلسة : نحن الآن بعد منتصف الليل ، وبالرغم من ان
 الحوار شيق للغاية الا اننى اقترح الاكتفاء بهذا القدر الليلة على
 أمل أن تستأنف الحوار فى موعد آخر انشاء الله ، حتى
 لا نثقل اكثر من ذلك على أختينا الأستاذة المحاضرة بعد كل هذه
 الساعات الطوال .

كلمة الختام

للدكتور لطفى دويـدار

رئيس جامعة الاسكندرية

اشترك مع حضراتكم فى التعبير عن سعادتى الكبرى ، وحسن الاستفادة التى استفدتها من هذه المحاضرة القيمة التى القاها علينا سيادة المحاضر الدكتور عبد الرحمن البيضانى

واعتقد ان هذه المحاضرة لا يستطيع احد ان يعقب عليها فى جلسة واحدة ، لانها عبارة عن تاريخ الامة العربية ومستقبلها كلها بها فيها مصر .

للك ارى لو كان سيادته يسمح بطبع هذه المحاضرة فى هيئة كتيب وبعد ذلك اقترح ان يشرفنا مرة اخرى فى ندوة مفتوحة لمدة يوم او يومين لاننى اعتقد ان المسائل التى اثارها لا ينبغي ان تترك معلقة .

فهى تتضمن مواضيع يجب ان تدرس لنرى مبرراتها وبعد ذلك نضع خطة اقتصادية .

وكما قلنا فى محاضرة السيد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب فان من واجب الجامعات ان تتعرض لكل هذه المسائل ، نفوت على الماضى بتحليل علمى ، ونركز على هذه الدراسات حتى نضع خطة للمستقبل فننتهى الى حصيلة اخر الامر .

اننى اشكر سيادة المحاضر شكرا كثيرا ويشرفنا وجوده معنا مرة اخرى فى الجامعة انشاء الله .

خلاصة الماركسية

من كتاب (لهذا نرفض الماركسية)

تأليف المحاضر

(ننشر هذه الخلاصة في هذا المكان بمناسبة ما ورد في المناقشات

السابقة عن الماركسية)

بينما وضعت استاذة في جامعة كامبردج على اول صفحة من كتاب لها عن ماركس عبارة « الماركسية افيون الماركسيين » لتعبر بذلك عن ان الماركسية بالنسبة الى الماركسيين اصبحت مسألة « مزاج وادمان » وليست مسألة « تفكير واقتناع » (Robinson, J-Op. Cit.) فاننا نجد ماوتسى تونج في الكتاب الاحمر طبعة ١٩٦٧ في صفحة ٢١ يقول « ان المبادئ الاساسية للماركسية لايجوز ان تنقض ابدا » .

وبين « واقعية » استاذة كامبردج و « تعصب » زعيم الصين نجد مفتاح المناقشة في عبارة اوردها انجلز نفسه ، وهو احد اثنين اسس الماركسية في كتاب انجلز لودفنج فيورباخ صفحة ٣٦١ (Engles, Ludwing, Feurbach Op.Cit.) حيث قال « لا يجب ان يزعم مفكر ، ايا كان ، انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان اى فكرة هي وليدة ظروف معينة ، قد تكون صالحة او غير صالحة في هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم ، فقد لاتصبح كذلك غدا ولذلك يجب ان يكف الانسان عن طلب حلول نهائية وحقائق خالدة » .

هذا قول انجلز نفسه ، واننا نضعه الآن تحت نظير الماركسيين كي يتأملوا فيه .

وقبل ان نبدا فى مناقشة مبادئ الماركسية الاساسية نود
الاشارة الى ان لينين فى صفحة ١١١ من كتاب « بيان الحزب
الشيوعى »

K. Marks and Engles.

The Manifesto Of The Communist Party

Foreign Languages Publishing House

Moscow, 1959, p. III

اشار الى البيان الشيوعى الذى اصدره ماركس وانجلز سنة
١٨٤٨ بقوله « انه مازال حتى يومنا هذا مصدر الوحي والقوة الدافعة
للبروليتاريا المكافحة والمنظمة فى كافة انحاء العالم المتمددين » .
اى ان لينين يدعو الماركسيين الى الالتزام الابدى والحرقى بالوحي
الماركسي الذى نزل بالبيان الشيوعى دون ان ينحرفوا عنه بالاجتهاد
قيد انملة ، اذ لا اجتهاد مع النص ، وبذلك اغلق عقول الماركسيين
وصاغهم فى قالب جامد يتنافى مع التقدمية التى تدعيها النظرية
الماركسية .

الجلور الفكرية للماركسية

ورث ماركس وانجلز الجدلية او الديالكتيه عن الفيلسوف هيكل
تم جرداها من المثالية وصبغها بالمادية ، بقولهما ان المادة هى التى
سبقت الفكرة .

فبينما هيكل يرى ان الوجود المادى ليس الا صورة او مظهرا
لتطور الفكرة المطلقة ، راي ماركس وانجلز ان الفكر ماهو الا انعكاس
الطبيعة بما فى ذلك فكرة الالهية ، وبهذا نسفا من وجهة نظرهما
الاعتقاد بوجود الله عز وجل ، وعابوا على المؤمنين انهم يؤمنون بالله دون
ان يكون معهم دليل مادى يبرر هذا الايمان ووصفوا الايمان باى اعتقاد
لا يقوم الدليل المادى على اثباته بـ « الميتافيزيقية » .

وسميت هذه الفلسفة بـ « المادية الفلسفية » ، ونلاحظ ان معظم كتابات انجلز عن اسس هذه الفلسفة قد كتبها بعد وفاة ماركس ، كما نلاحظ ان عبارات ماركس التي يمكن ان تؤخذ دليلا على اعتقاده بمادية انجلز الفلسفية كانت قليلة للغاية كما لم تكن على درجة كافية من الوضوح والقطع ، ولقد جاء هذا المعنى فى صفحات ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ من كتاب الماركسية للمفكر الاقتصادي ليتايم .

G. Leightheim, Marxism, Kegan Paul

London, 1961.

وبالعودة الى جدلية الماركسية نجد انها لا تقتصر على تقرير ان كل شيء يحمل فى باطنه نقيضه بل تقدم التناقض على انه هو اساس وسبب الحركة والتطور ، وترى فى عمومية التطور دليلا او اثباتا لعمومية التناقض .

وبذلك انتقلت الماركسية عن طريق المادية الفلسفية الى المادية التاريخية لاثبات ان تاريخ الانسان ماهو الا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وان تطور الفكر الانساني ما هو الا نتيجة لتطور هذا الصراع ، وانه مظهر من مظاهره .

ومن خلال هذا التفسير انتقلت الماركسية الى صياغة نظرية القيمة ، وفائض القيمة الذى يجسد استقلال اصحاب العمل للعمال بحسب تعبير الماركسية .

ولندخل الآن الى المناقشة العلمية :

أولا - نسلم جدليا مع الماركسيين بأنه لا ينبغي ان نؤمن بالدين الا بالأدلة المادية ، وعندنا فى القرآن الكريم العديد من هذه الأدلة التى تقطع بأنه من عند الله . ومن ذلك الآيات البيّنات التى توصل العلوم العصرية والاكتشافات المتطورة الكشف عن بعض معانيها التى لم تكن فى أذهان الأولين . . من ذلك قوله تعالى :

(رفع السماء بغير عمد ترونها) إشارة الى قوانين الجاذبية التى اكتشفت بعد الاسلام بقرون عديدة , وقوله تعالى (ايحسب الانسان ان لن نجعله , بلى قاندين على أن نسوى بانه) إشارة الى بصمات الأصابع التى اثبت العلم الحديث أنها لايمكن ان تتشابه مطلقا فى عهود البشرية جميعا .

وقوله تعالى : (تبارك الذى جعل فى السماء بروجا وجعل فيها سراجا وقهرا منيرا) إشارة الى ان مصدر الضوء هو السراج أى الشمس . وان القمر مظلم لا ينير الا بانعكاس أشعة الشمس عليه وهذا ما توصل اليه العلماء اخيرا أيضا , كما توصلوا الى اثبات ان القمر كان كتلة مشتعلة انفصلت من الشمس ثم بردت وانطفا ضوعها , وهذا ما سبق ان أشار اليه القرآن الكريم قبل ان يكتشفه العلماء بأكثر من ألف سنة بقوله تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) , والمعنى ان آية الليل هى القمر الذى محى الله ضوعه . وقوله تعالى (يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل) والتكوير هو اللف على سطح كروى إشارة الى كروية الارض ثم قوله تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) إشارة الى أنها بعد ان كانت كروية فانها بعد ذلك أخذت تنبعج تدريجيا وهذا ما توصل الى معرفته العلم الحديث أيضا .

وقوله تعالى (الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فاذا انتم منه توقنون) إشارة الى ان المادة الخضراء التى تخزن حرارة الشمس فى النباتات وتجعلها فى قوالب كيميائية تنطلق نارا عند احتراقها كما ثبت اخيرا فى تحليل تاريخ نشوء الفحم والبتترول .

وقوله تعالى (يخلقكم فى بطون امهاتكم خلقا من بعض خلق فى ظلمات ثلاثة) إشارة الى الأغشية الثلاثة التى اكتشفت أخيرا بالتشريح الحديث ووظيفتها منع نفاذ الضوء والحرارة والماء الى الجنين .

ولكن ليس معنى هذا الاستشهاد أننا نربط بين الايمان بالقرآن

وبين المكتشفات العلمية التي قد تساعدنا (اليوم) على تفسير بعض آياته ، وقد تتطور (غدا) فتعطى أولادنا تفسيراً آخر يؤكد لهم من جديد حتمية ورود نفس هذه الآيات من عند الله وليس من عند أحد سواه ، وصدق الله العظيم حيث يقول (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) •

وما دعنا نسلم ، ولا مفر للعاقل من أن يسلم ، بأن القرآن من عند الله فإن السؤال عن أصل الكون يجيب عليه الله بقوله (انها امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون) •

والتأمل في الكون يرى فيه مظاهر كونية تصرخ للعقل بأن هذا الكون من صنع خالق عظيم خبير قوى مريد مصور بدیع هو الله سبحانه وتعالى •

اما المادية الفلسفية الماركسية التي تزعم أن المادة خلقت نفسها وانها سابقة على الفكر الذي ليس سوى انعكاس لها على حد تعبيرها فانها لم تقدم الدليل المادى على صحة زعمها هذا وبالتالي تكون قد وقعت فى الحظوظ الميتافيزيقى الذى قامت اساسا للتنصل منه ولصقه بالمؤمنين ظلما لتجريدكم من الايمان بربهم جل شأنه • ولقد جاءت آراء الفلاسفة المعاصرين تتهكم على زعم الفلسفة الماركسية وعلى سبيل المثال نشير الى الفقرة التى جاءت تحت عنوان (رفض الميتافيزيقيا) من كتاب (الفلسفة ومنطق تركيب الكلام) للفيلسوف جرنان R. Gernan Philosophy and Logical Syntax. 1935 وكذلك الفقرة التى جاءت مؤيدة للفقرة السابقة فى صفحات ٢٠٩ و ٢٢٥ من كتاب الفيلسوف زايت M. Zhite : The Age of Analysis 1955 حيث نصت هذه الفقرة على ان (القول بأن العالم الخارجى موجود مستقلا عن ادراكنا يشترك مع القول بأن العالم الخارجى غير موجود ، وان لا وجود الا لذهانتنا فى ان كليهما كلام ميتافيزيقى خال من المعنى لأنه لا يمكن ان تصور طريقا للتحقيق من صدق او كذب أيهما بالتجربة او الملاحظة) •

كذلك في صفحتي ٤٤٧ و ٤٤٨ من كتاب « مقدمة حديثة للفلسفة » :
Edwards, P. and P. and P. A.

(A Modern Introduction to Philosophy 1957.

يقول الفيلسوف المجدد برثراند رسل « ان عناصر انفسه
الماركسية التي استملت من هيجل كلها غير علمية ، بمعنى انه ليس
هناك أى سبب على الاطلاق للاعتقاد بصحتها » .

ومع اننا نسلم مع الماركسيين بمبدأ « التفسير » وهو بديهي
فانهم لا يسلّمون معنا بما هو اكثر بداهة وهو أنه لابد من وجود
« الحق الدائم » الذى يقاس اليه التغيير خوفا من ان نجبرهم الى
الاعتراف بأن هذا الحق الدائم هو « الله عز وجل » .

ومع ذلك يحدث ان يفكر الملحدون الماركسيون فى حقائق الكون
وفى حقيقة العجز عن ادراك علاقة الارتباط فيما بينها ، فضلا عن
ادراك مصدر نشوئها وقدرتها استمرارها . وعندئذ يتخلص المثقفون
منهم من دوافع الانفصال الشاذ عن المنطق الفطرى المجرى .

وعندئذ يعود الماركسي المثقف الى حظيرة الايمان بالله وان ظلت
فى ذهنه رواسب من بقايا افكار اقتصادية واجتماعية وسياسية من
الماركسية التى يكون قد قطع علاقته بها نهائيا منذ ان عاد الى الله .

ولعل أقرب مثال لذلك هو فيلسوف الماركسية المعاصر روجيه
جاروديه الذى عاد الى الايمان بالله بعد سبعة وثلاثين عاما من الاتحاد
الماركسي ، فذكر فى كتابه الأخير بعنوان (البديل) الصادر فى
نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحة ٢٣٠ « أنه انقلاب رهيب فى حياة
انسان من الناس ان يكتشف ، بعد طول ما جاهر بالحاده ، انه لا
يزال (المسيحي) الذى يحمله بين جنباته » .

ثانيا - رغم عدم علمية « المادية الفلسفية » فقد بنى عليها
الماركسيون « المادية التاريخية » ثم رتبوا على ذلك قولهم ان العامل
الاقتصادى هو العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وقدموا تفسيراً

اقتصاديا لكل ظاهرة حتى ولو كانت لا تقبل هذا التفسير ثم تجاهلوا الظواهر الهامة عندما تعذر عليهم اخضاعها لتفسير المادية التاريخية .

ونحن نسلم بأن العامل الاقتصادي هو عامل هام فى تفسير التاريخ لكننا لا نعتبره العامل الوحيد لتفسيره ، ولقد اشار ماركسى وانجلز الى هذا المعنى نفسه عندما تراجعوا فاستخدما عبارة « ان العامل الاقتصادي عامل جوهري » لكنهما مع ذلك لم يحددا بصفة رياضية ما هى الظروف التى يمكن أن تجعل العوامل الاقتصادية أكثر او اقل اهمية من غيرها من العوامل المؤثرة فى سير حدث معين .

وعندما يتراجع الماركسيون ويسلمون معنا علميا بأن العامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وان اهميته تختلف باختلاف الظروف المؤثرة ، فعندئذ تصيح ماديتهم التاريخية الماركسية لا تزيد عن مجموعة من المؤشرات التى يحتاج اليها المفكرون عادة وفى جميع العصور عندما يبحثون فى مراحل تاريخية معينة لمجتمعات محددة وحينئذ تكون الماركسية قد عجزت عن تقديم أى اضافة علمية جديدة فى هذه النقطة بالذات .

ثالثا - حاول ماركسى تحديد ثمن السلعة عن طريق تفسير ماركسى لـ « نظرية القيمة » فذكر فى الجزء الاول من كتاب رأس المال انه اذا افترضنا تساوى التركيب العضوى لرأس المال فإن الائتمان تتحدد بحسب كمية العمل المبذول فى الانتاج .

وعندما ادرك ان ذلك مجرد افتراض ، تراجع مرة اخرى فى الجزء الثالث من نفس كتابه وقال (انه اذا اختلف التركيب العضوى لرأس المال فإن الائتمان تتحدد بحسب كمية العمل وبمعدل الربح ، ثم اضاف قائلاً : (ان لعنصر العمل أهمية خاصة) .

ولم ينبج ماركس فى ايضاح كيف ان كمية العمل المبذول فى انتاج سلعة معينة تحدد ثمنها ، كما لم ينبج فى ايضاح كيف ان

عنصر العمل يفوق غيره من العناصر المؤثرة في نفقة الانتاج ولم
ينجح في ايضاح علاقة الطلب في مدى تأثيره على الثمن .
وهذا ما دفع الفيلسوف الماركسي المعاصر شارل بتلهام في كتابه
« الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي » :

(La Transition vers L'economie Socialiste)

مشيرا الى فشل النظرية الماركسية في تفسير الأثمان فقال تحت
عنوان: « حل مشكلة الاسعار » صفحة ٢٨٦ « ان رأس المال وماركس
لا يستطيعان الإجابة على المشاكل الجديدة ولذلك يجب ان ننقل
الى الايديولوجيات الفنية العديدة الأخرى باعتبار ان المهم هو ان
نزود انفسنا بوسائل اقتصادية فعالة » .

ثم اشار في صفحة ٣٢٥ الى النقاش الدائر حول نظرية القيمة
وتخطيط الاسعار ماركسيا فقال : « لقد تمخض النقاش حول الاسعار
عن نواحي ضعف خطيرة جدا في النظم (الماركسية) الموجودة » .
وبذلك تكون « نظرية القيمة » الماركسية قد فشلت علميا أيضا
باعتراف فلاسفتها الماركسيين المعاصرين .

رابعا - ادعاء النزعة الانسانية للماركسية لا يستطيع ان يخفى
وراء نزعتها السموية فهي لا تلغي اساس التناقض الطبقي ، على حد
مفهومها ، وانما تستبدل عمليا مواقع الاستغلال من فئة الى أخرى
وبالتالى تحافظ على بقاء الطبقة ، ولقد ادرك ماركس هذه الحقيقة
وحاول تفسيرها في كتابه « نقد برنامج جوتا » :

(Marx Critique of Getha Programme Vol. II.) op. cit

من صفحة ٢٣ الى صفحة ٤٠ حيث قال : « تتميز مرحلة الانتقال من
الناحية السياسية بأنها مرحلة لا تزول فيها الطبقات تماما ويوزع
فيها الناتج القومي حسب « العمل » . وهذه هي المرحلة الأولى
من الشيوعية تمييزا لها عن مرحلة أعلى ينعدم فيها التمايز الطبقي
كلية ، وتنقرض فيها الدولة ، ويتم توزيع الناتج القومي بين الافراد
بحسب « الحاجة » .

ويسمى ماركس هذه المرحلة الأولى من الشيوعية بديكتاتورية

البروليتاريا ، أى ديكتاتورية الطبقة العاملة على بقية الطبقات
المنتجة الأخرى •

وبالرغم من ان تنبؤ ماركس بأنه فى المرحلة العليا من الشيوعية
سوف تنقرض الدولة فإنه لم يملنا على كيفية ادارة المجتمع الشيوعى
بغير دولة ، وكيفية توزيع الناتج القومى بين الأفراد بغير سلطة
عامة تتكفل بتنظيم الانتاج وتنظيم التوزيع ، وتنظيم علاقات هذا
المجتمع الشيوعى مع غيره من المجتمعات الأخرى الدولية . بينما
لا يظهر فى أفق اكثر المفكرين تفاؤلا أى احتمال لانقراض التنازع
على المصالح الدولية حيث لا يوجد لدى أى مجتمع اكتفاء ذاتى مطلق
من الموارد البشرية والمادية الاقتصادية بحيث يمكن أن يفلق حدوده
على نفسه ويستغنى عن العلاقات الدولية التى تنظم التبادل الدولى
استغناء كاملا ••

وان وجد هذا المجتمع على سبيل الافتراض فإن هذا المجتمع
لا يستطيع أن يفترض استبعاد الأطماع الخارجية فى ظروفه الذهبية
الاستثنائية بحيث لا يستطيع ان يفترض امكانية الاطمئنان على
سلامته بغير سلطة سياسية تدبر له هذه السلامة •

كما لم يملنا ماركس هل تحقيق المرحلة العليا من الشيوعية ،
حيث تنقرض الدولة ، سوف يتأخر حتى يتحول العالم كله الى
مجتمع شيوعى واحد ؟

وعلى فرض امكانية تحقيق هذا التصور فإن ماركس لم يفسر
لنا كيف يمكن تنظيم هذا المجتمع الكونى الشيوعى الواحد بغير
سلطة تتولى تنسيق العلاقات الشخصية والاقليمية وضبط الاحتياجات
البشرية فى عصر اهم عوامل تطوره الحضارى السريعة هى تزايد
اهمية التخصص الذى يؤدى الى تقسيم العمل الذى يفرض تنسيق
تبادل المصالح بين البشر المتحضرين المتطورين •

ومع اننا لا نرى أية علمية فى استبعاد الخلاف حول المصالح

الدولية سواء فيما بين المجتمعات غير الشيوعية ، كما يحدث الآن بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في غرب أوروبا وفي اليابان . أو فيما بين المجتمعات الشيوعية كما يحدث الآن بين الاتحاد السوفيتي والصين ، ومع اننا لا نرى ايضا أية علمية في احتمال ان يتحول العالم بأسره الى مجتمع شيوعي واحد بغير سلطة تتولى ادارة شئونه فاننا نتساءل عن طبيعة العدالة الاجتماعية ووضوابط النزعة الانسانية التي ستسود ماركسيا في « فترة الانتظار » او كما يسميها ماركس بـ « فترة الانتقال » الى ان يتحقق ذلك المجتمع العالمي الشيوعي الموحد .

وتبدو أهمية هذا التساؤل في ان ماركس بعد ان سلم باستحالة تحقيق العدالة بين الناس جميعا بمجرد اعتناق المجتمع للماركسية فإنه لا هو ولا انجلز قد أعطيا التبرير الفلسفي المقنع عقليا وانسانيا لموافقتهما على ان تتسلط في مرحلة الانتقال طبقة على غيرها من الطبقات تسلما دكتاتوريا دمويا ، مع انهما يصفان نظريتهما بالنظرية الاجتماعية الانسانية .

ولقد حاول لينين ان يفسر هذا التعارض بين النظرية والتطبيق في كتابه : « الثورة البروليتارية والاحاد » :

Lenn. The Proletarian

Revolution and the Renegade

Kautsky, Little Lenin Library.

(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

في صفحة ٣٤ حيث قال : « بالرغم من أن الهدف النهائي من ديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء التمييز الطبقي ، فإن هذه المرحلة (الأولى) تشبه ديكتاتورية البورجوازية في انها هي الاخرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى ، ولكن ذلك لا يشينها فهي ديكتاتورية

الأغلبية ضد الأقلية ولذلك لا يحدها أى قانون ولا تكف عن اتساع
أقصى أساليب العنف وبغير رحمة .

اذن . .

فالماركسية تجسّد نفسها بنفسها من الطابع الديمقراطي
والإنسانى ما دامت تسمح بسيطرة طبقة على طبقة أخرى وتقضى
باتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة كما قال لينين فى كتابه
المذكور .

ومن جهة أخرى لم يلاحظ لينين ان « الصفوة » من طبقة
البروليتاريا ستتحول بالتدريج الى طبقة متميزة ، وبالتالي ستنشأ
طبقات جديدة من طبقة البروليتاريا نفسها .

وتستمر الطبقة التى تخلقه الماركسية بنفسها ويبقى معها
التمييز الطبقي بين صفوف العمال ، هذا التمييز الطبقي الذى ينمو
بسبب العوامل الذاتية والشخصية واختلاف المواهب والمواقع
الوظيفية ، ويستمر الصراع الذى يمكن ان نسميه صراعا طبقيًا
او صراعا فئويًا ، او صراعا شخصيًا ، او صراعا من نوع قد لا نجد
له تسمية مناسبة من الآن ، وانما سيكون صراعا بشكل او بآخر
وطبقية من نوع حقوق متجرد من الاخلاق والقيم تعتمد فقط على مجرد
العنف وبغير رحمة كما قال لينين نفسه .

خامسا - يصوغ الماركسيون افكارهم النظرية فى قوالب
قانونية . . نهائية ومطلقة . ويفترضون صلاحيتها للأمام كل
الظروف فى كل المجتمعات ، ويرتبون على افتراض حتمية صحتها
الالتزام بمقائدها يصفونها بأنها بديهية ويرفعونها فى شعارات مشيرة
وحماسية ، قادرة على اجتذاب قيادات التحرر الوطنى التى لا تمكنها
ظروفها الفكرية الخاصة من دراسة مدى علمية اقتباس هذه القوانين
بحرفيتها ، ومدى ايجابية نقلها وتطبيقها على مجتمعاتهم التى ما تكاد

تحرر من اغلال « أنظمة غير متطورة » حتى تعود فتتقيد بأغلال
« قوانين غير ملائمة » فتضيق طاقات المجتمع البشرية والمادية في
اعاصر الاختلاف والتخلف .

وإذا كنا لا نوافق على نقل القوانين الاجتماعية والاقتصادية
من مجتمع الى آخر بغير دراسة لامكانية ملائمة هذه القوانين لهذا
المجتمع او ذاك ، فإننا لا نبتكر هذا الرأي ولا ندعى اكتشافه ، فقد
اثبتت ماركس من قبلنا مناقضا نفسه بنفسه ، ولاندرى هل قرا
الماركسيون كل ما كتب ماركس ام لا ؟

لقد كتب ماركس في كتابه « نقد برنامج جوتا » الطبعة
الاجتماعية صفحة ٢٥ « ان القانون لا يمكن ابدا ان يرتفع عن الحالة
الاقتصادية للمجتمع ، وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

وقد علق على ذلك الفيلسوف الماركسي شارل بتلهاييم في كتابه
« الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي » في صفحة ٦٠ بقوله :
« ان هذا يعني بوجه خاص انه اذا كانت قواعد القانون التي يتم
سنة لاتقابل الحالة الاقتصادية للمجتمع فان هذه القواعد تظل
جزئيا ، او مؤقتا بلا مفعول ، او ان مفعولها ليس هو الذي كان
منتظرا » ، ثم يعود في صفحة ٢٣٤ فيؤكد ذلك قائلا : « ان الفكر
يسقط في سراب قانوني حين يعتقد ان قرارات نزع الملكية ،
والتأميم ، هي التي تقرر كل شيء وتضمن مولد طريقة انتاج جديدة »

وقال لينين في نفس المعنى تحت عنوان : « عن مرحلة طفولة
اليسار » في كتابه « أعمال لينين » جزء ٢٧ صفحة ٣٤٩ « اعزائي
الشيوعيون اليساريون .. يالها من قرارات جاذفة .. ويا له من
نقص في التفكير .. ان الغميان هم الذين لا يرون اننا نأمننا وصادرنا
وحملنا وهدمنا أكثر من اننا نجحنا في الحسابات ، انا نستطيع ان
نصادر بمجرد اصدار قرار دون ان نكون اكفاء في مجال الاحصاء
والتوزيع المنطقي لما تمت مصادره » .

والمعنى ان لينين يعترف بأنه فرض هذه الفئتين على المجتمع
السوفيتى فى ظروف موضوعية غير ملائمة لها .

ولقد كان ذلك خطأ من الناحية العلمية والاقتصادية ، لكنه كان
صوابا من ناحية الاثارة السياسية ، أى من ناحية تمكين الطبقة
الجديدة المنتصرة من السيطرة على امكانيات المجتمع الذى اصبح تحت
قيادتها بصرف النظر عن قدرتها الفعلية الدائمة لقيادة المجتمع الذى
استولت على سلطته السياسية باسم تطويره اقتصاديا واجتماعيا .
وهذا ما يساعدنا على الاعتقاد بأن الطابع السياسى متغلب على
الطابع الاقتصادى والاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وهذا ما يخرجنا من نطاق البحث عن للتنمية الاقتصادية
والعدالة الاجتماعية ، لأنه بعد ازالة العقبات السياسية التى تعوق
التطور فإن اطراد النمو الاقتصادى فى المجتمع وتحقيق زيادة الانتاج
وعداالة التوزيع يصبح كل ذلك مرهونا بمدى الابداع فى التخطيط
الاقتصادى الخلاق التى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع
البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية .

الأمر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين واجتماعيين
لا مزايدين ومصارعين وانتهازيين ، او منظرين بغير نظر ، ومفلسفين
بغير فلسفة ، ومتحكمين بغير حكمة .

سادسا - حين كتب ماركس عن الاستغلال كانت فى عصره فئة
قليلة من الملاك الصناعيين تستأثر بشمار عمل ملايين من العمال
للعممين على أثر قيام الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن
الماضى . ولذلك تصور ماركس ان سبب الاستغلال هو الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج ففضل عليها الملكية الجماعية .

والآن قد تطورت قوى الانتاج واصبح من المتعذر فى بعض فروع
الانتاج ان يمتلك المشروع فرد واحد يستطيع ان يتابع تطبيق اساليب
الانتاج المستمرة فى التطور فظهرت « الملكية الجماعية » فى صور

مختلفة ، منها الشركات المساهمة ومنها ملكية الدول للقطاعات
الرئيسية الانتاجية بقصد الاستجابة الضرورية لتطور قوى الانتاج
وأساليبه .

حدث ذلك فى معظم الدول المتطورة ، ولا يزال الاتجاه متصاعدا
نحو المزيد من الملكية الجماعية فى صورة شركات مساهمة لسبب
واحد فقط هو « تطور قوى الانتاج » فى عصر التقدم التكنولوجى
الذى لم يعرف التاريخ له مثيلا من قبل . ولم يخطر على بال احد
من المفكرين السابقين المفرطين فى الشاعرية .

فمنذما وصف « انجلز » وضع الطبقة العاملة فى بريطانيا فى
كتابه المنشور فى سنة ١٨٤٥ قال : « ان التسول كان لا يعد رؤية
بل كان ظاهرة طبيعية ، وان البقاء كان مقبولا من الجميع وانه كان
يسمى « بالساعة الثانية عشرة من العمل » .

وبعد قرن كامل من بداية عصر ماركس وانجلز انطلقت شرارة
الانقلاب التكنولوجى المبالغ فى منتصف القرن الحالى ، ذلك الانقلاب
الذى لا يقاس بالانقلاب الذى أحدثته الآلة البخارية حين ظهرت اول
مرة فى نهاية القرن الثامن عشر .

وهذا ما يؤدى الى حتمية التخلّى عن جمود الفرضيات التى تؤدى
الى جمود النتائج التى بنيت عليها قبل ظهور هذه الحضارة الحديثة
لأن « الحضارة المباحثة » الجديدة قد نشأت بالضرورة عن « اساليب
انتاج جديدة » ، ووجدت معها بالضرورة ايضا « علاقات انتاج
جديدة » ، الامر الذى يحتم علميا ظهور « معالجات ملائمة جديدة »
تتفق مع الجديد الذى ظهر مع هذه الحضارة الجديدة ، التى انتقل
فيها الدور الرئيسى فى الانتاج من طبقة العمل اليدوى الى طبقة العمل
الذهنى ، اى من العمال الى العلماء والمخترعين والمديرين والفنيين .
حتى ان العمال اليدوين انفسهم فى معظم الدول المتطورة لم يستمروا
فى بساطة وبداية عمال القرن الماضى ، قرن ماركس وانجلز ، وإنما

أصبحوا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب الفني ، لأن ذلك هو ما يحتاجه أسلوب الانتاج الحديث .

وفيما يتعلق بتحسين احوال الطبقة العاملة ، فانه يتحقق تلقائيا من خلال تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية التي تنبثق منها مخططات السياسة التعليمية والثقافية والتدريبية ، وما يلزم من التشريعات الاجتماعية التي تطورت هي الأخرى مع تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الذي كلما تطور فكريا وانسانيا وحضاريا كلما اقترب من جوهر الاسلام الذي من بين خصائصه تحقيق التكافل والتضامن والتراحم الاجتماعي بشكل لم تبلغ اليه حتى الآن جميع الدساتير والتشريعات العصرية في العالم .

ذلك الجوهر الاسلامي الذي يدعو الى تعاون المجتمع ، كل المجتمع ، من أجل تحقيق الخير العام في اطار ترابط القلوب وتكامل الاختصاصات لتحقيق المزيد من الانتاج فينعم المجتمع بالمزيد من الرفاهية العامة .

اذن . .

فمعالجة قضية استقلال الطبقة العاملة لا تعتمد على مجرد منح الملكية الشخصية والفردية الاقتصادية كما يزعم ماركس ، وانما تعتمد على مخططات التنمية الاقتصادية والتشريعات الاجتماعية والاستفادة مما توصلت اليه العلوم العصرية .

سابعاً - اذا كانت الحرية السياسية « محل شك » في بعض الديمقراطيات غير الشيوعية ، فانها ليست « محل يقين » في الديمقراطيات الشيوعية لأنها مستمدة من مبدأ المركزية الديمقراطية التي قال عنها لينين « لا يمكن للحزب الشيوعي ان يسير سيرا حسنا الا اذا اعتمد تطبيق المركزية الديمقراطية » .

فما هي المركزية الديمقراطية؟

لا نود ان نأتي لها بتفسير من لدينا . وانما نفضل ان ننقله من كتاب « نقد من الأساس » الذي أصدره سنة ١٩٦٠ الفيلسوف الماركسي المعاصر والمفكر الاقتصادي الفرنسي جان بابي حيث قال : « ان للمركزية والديموقراطية مفهومين متعارضين يستبعد كل منهما الآخر . ورغم ذلك فانهما غير قابلين للانفصال عن بعضهما في حياة الحزب الشيوعي العملية » . . . ويمضى جان بابي قائلا : « ونحن اذا اخذنا بعين الاعتبار المظهر الأول من التناقض وهو (المركزية) . واعتبرنا انه الاعتبار الأول . وقلنا ان الديمقراطية مظهر ثانوي . فان الحزب قد يصبح في مثل هذه الحالة دمية في يد زمرة . وله قائد واحد يقرر بمفرده . وبغير رقابة . فيفقد الحزب مبرر وجوده كعضوية جماعية . ويصبح الحزب مجرد تجمع من ختم يقبلون الأوامر بطاعة عمياء وينفذونها بصفة ميكانيكية بدون ادنى مبادأة . وبالتالي يصبح معزولا عن الجماهير . » . واذا أخذنا بعين الاعتبار المظهر الثاني من التناقض وهو (الديمقراطية) معتبرين ان المركزية عقبة في وجه التطور الديموقراطي . فان الحزب عندئذ يتجه بصفة حتمية الى الفوضى ويتحول الى ناد للنقاش الدائم والبلبله والثرثرة والفوضى الايديولوجية » .

معنى قول جان بابي باختصار هو :

اما ان يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للمركزية على حساب الديمقراطية . فيتحول الحزب الى مجرد « دمية » في يد قائد منفرد يسلب حرية اعضائه ويحولهم الى مجرد « ختم طائعين » معزولين عن الجماهير .

واما ان يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للديموقراطية على حساب المركزية . فيتحول الحزب الى « ناد للنقاش » الفوضوي والثرثرة الايديولوجية .

ويعد ان اوضح جان بابي هذا التناقض . حاول ان يجد له

علاجاً أو ضابطاً للتوفيق بين العنصرين المتناقضين ، المركزية والديموقراطية ، لأن تعاليم لينين تقضى بضرورة الأخذ بهما معاً ، فقال جان بابي في نفس ذلك الكتاب : « ان الموقف الوحيد المناسب يتوقف على (فن القيادة الصالحة) الذى يمكنها من معرفة التوفيق والتركيب بدقة بين (مقادير المركزية) و (مقادير الديمقراطية) حسبما يقتضى (ظرف معط) » .

ونلاحظ على ذلك ان جان بابي قد ربط الحل السعيد لعلاج هذا التناقض بوجود (قيادة صالحة) ، وهو أمر لا نستطيع التسليم بصحة افتراض وجوده ، وفي كل المراحل ، واذا استطعنا ان نسلم - وبصفة مطلقة - بافتراض وجود (قيادة صالحة) باستمرار ، فانه ينبغي علينا وعلى جان بابي الا نخشى من تغليب المركزية على الديمقراطية ، لأن (القيادة الصالحة) لا يمكن ان تقع فى مخطور تحويل الحزب الى مجرد (دمية) وتجريد أعضاء الحزب من حرياتهم السياسية .

وعلاوة على ذلك ، فان تقدير (مقادير المركزية) و (مقادير الديمقراطية) مسألة تقديرية خاضعة لمزاج القيادة ولا يمكن حسابها رياضياً ، كما لا يسهل ضبطها بقواعد محددة تضمن (دقة التركيب) الذى يقتضيه (ظرف معط) .

ويستطرد جان بابي فى شرح هذه المقادير ، فيقول : « ان المقادير ليست واحدة فى جميع الظروف ، وفى وقت المارك الحاسمة تصبح المركزية هى المظهر الأساسى ويلزم ان تتراجع الديمقراطية ، وفى فترات أخرى تصبح الديمقراطية هى المظهر الأساسى ويلزم ان تتراجع المركزية » .

ثم ختم جان بابي شرح فلسفته الماركسية المعاصرة بقوله : « ان الشاغل الأول لقيادة صالحة يجب أن يكون السهر دوماً على توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعاً للظروف » .

ومعنى ذلك انه تحت ضغط الالتزام الغيبي بتعاليم لينين التى تشترط المركزية الديمقراطية ، ترك الفيلسوف المعاصر جان بابى التفكير فى الضوابط الموضوعية التى تضمن الحرية السياسية لأفراد المجتمع الشيوعى ، وناقض نفسه بنفسه داخل اطار فلسفته حين « **احتل فى البداية** » ظهور قيادة غير صالحة تقوم بتحويل الحزب الى « **حمية** » وتحويل اعضاء الحزب الى خدم طائعين ، ثم « **افترض فى النهاية** » ظهور قيادة صالحة تستطيع « **بالفن** » ان توازن بين المركزية والديموقراطية . وفى رأينا وراى المنطق ان افتراض وجود قيادة صالحة ينفى حاجتها الى أية نصيحة من جان بابى بـ « **السهر** » دوما على توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعا للظروف » .

واذا اضطررنا الى ترك المجتمع الشيوعى « **لمصادقات** » وجود قيادات صالحة ، وعجزنا ضمن الاطار النظرى الماركسى عن الاهتمام الى ضوابط موضوعية وتشريعية تضمن حرية المواطنين السياسية فاننا نعود فنتساءل عن المدلول الحقيقى والمدهوس لادعاء الماركسية انها النظام الوحيد الذى يضمن الحرية السياسية لأفراد المجتمع .

فالنظرية الماركسية خالية تماما من اى ضوابط تضمن الحرية السياسية والديموقراطية لأفراد المجتمع الذى يعتنق هذه النظرية وانها تترك هذا المجتمع لمصادقات « **القيادة الصالحة** » . ولنا فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ما يؤكد ذلك .

لقد كان ستالين معروفا من قبل وفاء لينين بأنه ذو نزعة دكتاتورية ، ولقد اوضح ذلك لينين فى رسالة وجهها الى مؤتمر الحزب فى اواخر سنة ١٩٢٢ ، قال فيها : « **باعتبار ان الرفيق ستالين اصبح امينا عاما ، وباعتبار انه جمع بين يديه سلطة هائلة ، فاننى اشك فى ان يكون قادرا على استخدامها بالصبر الضرورى دوما** » .

وفى اضافة الى هذه الرسالة التى كتبها لينين فى اوائل يناير سنة ١٩٢٣ قال : « **ان ستالين فظ اكثر مما ينبغى ، وعيوبه المحتملة** »

تماما فى صفوقنا ، وفى علاقتنا الشخصية بيننا كشيوعيين ، غير
محتملة بالمرة فى منصب الامين العام . لهذا اقترح على الرفاق ان
يبحثوا عن وسيلة لتغيير ستالين من هذا المنصب ، وان يسموا مكانه
شخصا آخر لا يتميز فى شىء عن الرفيق ستالين الا بمزية ان يكون
اكثر اخلاصا واكثر تهديبا واكثر عطفا تجاه الرفاق ، واقل نزوات .

ورغم ان المؤتمر الثالث للحزب الذى انعقد بعد وفاة لينين قد
اطلع على رسالة لينين ودرسها باعمان ، فانه لم يستطع عزل ستالين
عن منصب الامين العام واستبداله بغيره .

وتحول ستالين الى المزيد من الديكتاتورية بحيث لم يعد
للميموقراطية اى وجود على الاطلاق الى ان مات وهو قابض على مقاليد
السلطة ، وبعد موته فقط ظهر سنة ١٩٥٦ المؤتمر العشرون للحزب
الشيوعى السوفيتى لينقد ديكتاتورية ستالين ويدينها ، ثم نقل جثته
من القاعة البللورية فى الكرملين الى حفرة تحت الارض .

معنى ذلك ان الظروف التى سادت خلال عشرات السنين التى
انفرد فيها ستالين بالسلطة تحت ظل النظرية الماركسية لم تمنع من
تهيئة المناخ الذى افرز الديكتاتورية وقضى على الديموقراطية رغم
انف الحزب والشعب معا ، واذا بـ « المركزية الديموقراطية » تتحول
الى « المركزية الديكتاتورية » .

وبالرغم من موت ستالين واعلان قرارات المؤتمر العشرين وقيام
قيادة جماعية سوفيتية ، فأننا لم ننتظر طويلا حتى سمعنا بعد ذلك
بقليل عن عزل خروشوف قائد تلك القيادة الجماعية الديموقراطية
الجديدة ، ولنفس الاتهامات الديكتاتورية تقريبا التى سبق ادين بها
ستالين .

وقد لاحظ روجيه جاروديه فى كتابه (التحول الكبير للاشتراكية
صفحة ١٩٣ نفس مفارقة التناقض بين المركزية والديموقراطية اللتين
وضعهما ماركس ولينين كمفهوم لاساسى وضرورى لتنظيم الحزب ،

فقال : « ان المركزية بفسير ديموقراطية تصبح بيروقراطية . والديموقراطية بغير مركزية تصبح فوضى » . ولا عجز روجيهه جارودية عن اكتشاف أى علاج للتوفيق بينهما فى مفهوم علمى يصلح للملائمة بين المركزية والديموقراطية فى الظروف المتطورة الحديثة . انتهى الى استنكار المفهوم الأساسى للماركسية الذى اشتراطه ماركس وانجلز للحزب ، وذكر فى صفحة ١٩٥ من نفس كتابه المذكور : « ان المركزية الديموقراطية تبعا للنظرية الجلية لمؤسسيها وهما ماركس ولينين ينبغى لها اليوم أكثر من أى وقت آخر ان تفهم جيدا فى مجتمعاتنا المتطورة تطورا كبيرا ، ولكن ليس وفقا للنموذج الميكانيكى ، وانما وفقا للنموذج القائم على السيبرناطيقيا » .

وهذا الأسلوب الديموقراطى والعلمى الذى اقترحه جاروديه ، والمطبق حاليا فى بعض الدول المتقدمة غير الشيوعية ، يلغى من الأساس مفهوم المركزية الديموقراطية الذى هو احد الأركان الرئيسية فى النظام الماركسى .

ثم لاحظ جاروديه ان أسلوب القمع والبطش فى المجتمعات الشيوعية يعرقل النمو الاقتصادى . فقال فى صفحة ٢٠٨ من نفس الكتاب المذكور انه « فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، فإن استثماره فى الأخذ بنظام القمع فى داخله وفى داخل الكتلة « الاشتراكية » التى يسيطر عليها ، بغير ان يخلق الظروف السياسية الملائمة للنجاح فى الإصلاحات الاقتصادية ، انما يؤدى الى تجميد نموه الخاص ، كما يؤدى الى زيادة تأخره عن الولايات المتحدة » .

لذلك فاننا نلتمس لانفسنا العذر حين نقرر أنه اذا كانت الحرية السياسية « محل شك » فى بعض المجتمعات غير الشرعية ، فانها أيضا ليست « محل يقين » فى أى من المجتمعات الشيوعية . اذا لم تكن ملفية أصلا بل ومخلوعة تماما من اعماق جنورها فى هذه المجتمعات الأخيرة .

ثامنا - بعد ان تبين لنا ان الحرية السياسية في المجتمعات الشيوعية ليست « محل يقين » فاننا نتبين على اثر ذلك ان القيادة الجماعية التي تتأسس عليها لا تخرج عن كونها « محل مزيلة » ومجرد « شعار على الورق » .

وانما نرى ان القيادة الجماعية ليست « ضرورة تطور » فحسب وانما « ضرورة استقرار » و « ضرورة نجاح » في الحفاظ على الاتجاه المرسوم نحو المزيد من التقدم والمزيد من القدرة على تدعيم جذور الوحدة الوطنية .

ان هذه الضرورة المطلقة تبلغ عندنا حد « الختمية البديهية » التي تؤدي الى استقرار العمل المنظم والملائم الذي يحقق الغايات الجماعية المستهدفة .

ثاسعا - ادعاء الماركسية بانها تحقق المساواة وتلغي الفوارق القنوية والطبقية لم يقم عليه هو الآخر أى دليل عملي حتى الآن . بل قام الدليل على نقيضه تماما . اذ لا تزال الفوارق بين الدخول قائمة حتى الآن . بل وتزداد اتساعا بتزايد البيروقراطية من جهة ؛ وتطور المهارات والكفاءات الشخصية من جهة اخرى .

ولقد اشار الى ذلك ليون تروتسكى رفيق نضال لينين في كتابه (الثورة المفدورة) في صفحة ٢٣٥ حيث قال : « ان البيروقراطية نظرا لانها الطبقة الوحيدة من بين كل طبقات المجتمع السوفيتي التي حلت بشكل افضل مشكلتها الاجتماعية فانها راضية تماما عن نفسها وعن وضعها . وهي مستمرة في الدفاع عن ملكية الدولة خوفا من البروليتاريا » .

ولقد أشار الى نفس المعنى روبرت ماكينغر في كتابه (تكوين الدولة) في صفحة ١٨١ . كما اشار الى نفس المعنى المفكر الاقتصادي اسحق دويتشر في كتاب (تجارب اشتراكية) حيث ذكر في صفحة ٤٦ « انه بالرغم من ان الاسباب الموضوعية لظهور اللامساواة من

جديد كما في رأى ماركس (الفاقة والندرة للعاملين) فان نسبة هذه اللامساواة تتعلق بعوامل بشرية ذاتية كطابع الزمرة الحاكمة والمُحماجها الكبير أو القليل بالفئات صاحبة الامتيازات الجديدة وموقفها الأخلاقي الذي يستطيع ان يشجع او يعرقل اللامساواة .

واستطرد استحق دويتشر قائلا انه : « لقد رفض الراسميون الصينيون دائما ، شأن الروس ، أن يزيعوا النقاب عن الجداول الحقيقية للأجور ، وهذا معناه أنهم يؤثرون التكم على مدى اللامساواة الوجودية في بلادهم » .

عاشرا - لم نعلم حتى الآن من واقع الاحصائية الدولية الرسمية ان الفرد في المجتمع الماركسي المتقدم استطاع ان يظفر برفاحية أكثر من تلك التي يحصل عليها الفرد في المجتمع غير الماركسي المتقدم ، بل علمنا من هذه الاحصائيات ان عكس ذلك هو الصحيح ، وعلمنا ان رفاحية الفرد في المجتمع غير الماركسي تتزايد باطراد نتيجة لجموع عوامل التقدم في هذه المجتمعات بحيث لم يعد خافيا ان العقلاء من القادة السياسيين في المجتمعات الماركسية بدأوا يمدون للنظر في اقتباس ونقل عوامل التقدم من المجتمعات المتقدمة غير الماركسية ، كما هو جوهر الوفاق السوفيتي الأمريكي الذي نبغ من احتياجات اقتصادية سوفيتية .

اذن ٠٠ فان التقدم الاقتصادي ليس وقفا على الانظمة الماركسية ، بل ثبت ان الأسلوب الماركسي في الانتاج قد يعرقل الكثير من فرص نموه ، ويمكن ادراك ذلك من النظرة الى احوال المجتمع الألماني الشرقي ، والنظرة الى احوال المجتمع الألماني الغربي بالرغم من ان شطري ألمانيا ينتميان الى شعب ألماني واحد ، ثم يختلفان من حيث المرحلة الحضارية بسبب اتباعهما أسلوبين مختلفين من حيث العقيدة الفلسفية التي تصوغ أسلوب التطور .

واخيرا نحن لا ننفر بالقول بأن الماركسية مرحلة فكرية ادت الى

ازدهارها ظروف موضوعية معينة . وانتهت بتطور الظروف التي ادت الى ازدهارها .

نحن لا ننفرد بهذا القول . ولا نبتكره . وانما نستنتجه من امعان القراءة فى النصوص الماركسية نفسها فى صفحة ٣٦١ من كتاب :
(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

قال انجلز : « ما دامت المادية تعتبر ان الفكر هو نتاج المادة ، ومادامت الجدلية فى تطور مستمر ، فالمادية الجدلية تعتبر ان الافكار والمعنويات هى الاخرى فى تغير وتحول دائمين » . ويستطرد انجلز قائلا : « انه لا يجب ان يزعم مفكر ايا كان ، انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية . وان اى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا » .

واذا كان انجلز نفسه قد كتب ذلك فى سنة ١٨٩٢ ، اى فى نهاية عمره حيث توفي فى سنة ١٩٨٥ ، فلماذا لا يفسر اللاحقون من الماركسيين الماركسية على ضوء هذه الحقيقة العلمية التى كتبها انجلز بعد اكتمال نضوجه الفكرى . وبعد ان واصل جهده الذهنى خلال ما يقرب من نصف قرن كانت افكاره مع زميله كارل ماركس تبني الهرم الفكرى الماركسى سنة بعد اخرى ؟

ولماذا لا تكون هذه الحقيقة العلمية هى التفسير العام والوصف النسبى للماركسية التى كتبها كارل ماركس ، والذى توفي سنة ١٨٨٣ ، والتى واصل بناءها وتنقيحها زميله انجلز حتى كتب هذه الحقيقة العلمية فى سنة ١٨٩٢ ، اى بعد وفاة ماركس بنحو تسع سنوات ؟

ليس من المحتمل والاقرب الى الصواب ان يكون انجلز بعد ان اكتمل نضجه اراد بهذه الرسالة ان يقنع الماركسيين اللاحقين بان نظريتهم ليست نهائية ولا دائمة ولا خالدة بل قابلة للتغير عندما

تتغير الظروف ؟

وهذا ما نظن ان انجلز كان يريد تأكيده بقطعية الدلالة للعبارات الصريحة والواضحة فى رسالته المذكورة والمنشورة بجميع اللغات .

ومن ادلة علم انطباق الماركسية على الظروف المتغيرة ان العاشية التى اضافها انجلز الى البيان الشيوعى سنة ١٨٨٨ ، ذكر فيها فى صفحة ٦٦ انه : « لا موجب للجزع لما يمكن ان يترتب عليه الفناء الملكية الفردية من فقد الحافز على العمل والانتاج » . ورغم ذلك اضطر الاتحاد السوفيتى الى اعادة الحافز المادى للانتاج حتى يسحب للفريزة البشرية غير مبال بهم احد الاسس الرئيسية للنظرية الماركسية .

وكان ذلك مراعاة لضرورة زيادة الانتاج القومى التى هى اساس اى نظرية اقتصادية . . ومقدمة لآى رفاهية اجتماعية . .

واما تفاوت الدخول نتيجة لتفاوت الجهود بسبب العودة الى الحافز المادى وما يترتب عليه من نشوء فئات . . فظهور طبقات . . فبروز صراع . . فان الدولة السوفيتية تفسر ذلك فلسفيا للمتعبين بأنه عدالة توزيع اقتضتها استمالة المزيد من الرفاهية العامة . . مادام الالتزام بالنظرية الماركسية لم يحققها .

خلاصة البحث

نستنتج مما تقدم ، ما يلي :

أولاً - اننا لا نستطيع ، ولا احد غيرنا يستطيع ، ان يقطع بمسئ
ارتباط كارل ماركس بفلسفة زميله فريدريك انجلز المادية ، التي
عجزت عن تقديم الدليل المادى على صحة اساسها النظرى ..

**ولذلك فان النتائج النظرية التي تولدت عن هذه الفلسفة تصبح
اكثر ضرورة « للنقد » واكثر حتمية « للنقض » بعد ان تعرت جلورها
الفكرية من القيمة العلمية التي حاولت ان تملأ عقول الاقدمين وخيال
العاصرين .**

ثانياً - اذا انكشفت محصلة المادية التاريخية وتوقعات في
اعتبار العامل الاقتصادى عاملاً جوهرياً وليس عاملاً وحيداً فى تفسير
التاريخ ، فأننا - وبغير حرج - نسلم بهذه المحصلة كلها دون ان نكون
ماركسيين ، لان هذه المسلمات فى هذه الحدود ليست الا مجرد بديهيات
يتقيد بها المفكرون فى كل المراحل ، وفى كل العصور قبل ان تبسأ
الماركسية ، وبعد ان تنتهى الماركسية .

ثالثاً - اذا اراد خلفاء الماركسية ان يثيروا الجدل حول اصل
العالم للتوصل الى انكار وجود الله عز وجل ، فأننا نعلم انه فى جميع
عصور التاريخ ظهر ملحدون ، وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم من
ملحدين دون ان يكونوا ماركسيين .

**ولا نرى اية قيمة علمية فى الربط بين « حتمية الاتحاد »
و « امكانية التطور » ..** واذا كان جاجارين أول رائد فضاء سوفيتى
قد دارت رأسه وهو يدور حول الارض فأرسل برقية الى خروشوف
الذى اذاعها بدوره فى مؤتمر صحفى عالمى وخلاصتها : « انه لم ير الله
وهو يدور حول الارض » .. فان رواد الفضاء الأمريكيين الذين
تجاوزوا مجرد الدوران حول الأرض ، وصعدوا الى سطح القمر

وداسوه بأقدامهم ونهبوا صخوره ، لم تصبهم اية نوبة من غرور ، ولم تعترهم اية لومة من الحاد ، وانما ازداد ايمانهم بقدره الله وصلوا له فوق القمر ٠٠ وعندما عادوا الى سطح الأرض لم يكفوا عن الذهاب الى الكنيسة ٠

فالعالم ليس وقفاً على الملحدين ، حتى يشترطوا الاتحاد على التقديمين ٠

رابعاً - اننا عندما نأخذ بعين الاعتبار عبارة « لا يحب ان يزعم مفكر - اياً كان - انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان اى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقط لا تصبح كذلك غداً » ٠٠ الى آخر ما كتبه انجلز قرب انتهاء حياته واكتمال نضجة ، فاننا نتوصل الى « اليقين » بأن النظرية الماركسية ليست اكثر من مجرد اجتهاد فلسفى ظهر وليد « ظروف معينة » ، شأنه شأن كل الاجتهادات الفلسفية التى تفرزها ظروف خاصة وتسقطها ظروف أخرى مختلفة ٠

خامساً - من خلال دراستنا لكتاب رأس المال لكارل ماركس بمجلداته الاربعة ، من أولها الى آخرها ، لم نتوصل الى اى جديد اقتصادى علمى يحدد « القيمة » التى هى المحور الرئيسى للماركسية ٠٠ وكل ما اكتشفناه اقتصادياً من خلال التنقيب الدقيق هو عبارة ان « لعنصر العمل أهمية خاصة » ٠

وهذه العبارة لا تأتى بجديد ، لأن لكل عنصر من عناصر الانتاج أهمية تزيد وتنقص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف انتاجها ، وان وجود أهمية خاصة لأحد عناصر انتاج سلعة معينة فى ظروف معينة لا ينفى أهمية عناصر الانتاج الأخرى بالنسبة الى هذه السلعة المعينة ، وحتى فى نفس هذه الظروف المعينة ٠

وبالتالى نكون غير مخطئين اذا حكمنا بأن نظرية « القيمة » لكارل ماركس لا تقم أى جديد علمى نستفيد منه ٠

سادسا - بينما ترفع الماركسية شعار الغاء التمييز الطبقي فلقد رأينا من الاستعراض السابق انها تقرر التمييز الطبقي باقرارها دكتاتورية طبقة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع افراز طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها . وكل ما تؤدي اليه هو نقل السيطرة الطبقية من طبقة الى أخرى . وبذلك لا يمكن التسليم بأن النظرية الماركسية « نظرية اجتماعية انسانية » ، وانما يلزم اعتبارها « أداة اثاره سياسية » تتسلح بها مجموعة متعطشة الى السلطة كي تنقض عليها وتمارس تسلطها الديكتاتورى على بقية المجتمع ، وهذا ما يخرجنا عن دائرة الاقتصاد الاجتماعى ، ليلقى بنا فى ساحة الصراع السياسى .

والصراع السياسى بدلا من ان يستثمر طاقاتنا من اجل تطوير اساليب التقدم الحضارى ، فانه يستنفذ هذه الطاقات فى تطوير اساليب القمع البوليسى .

سابعا - اصرار الماركسيين على تطبيق القوانين الماركسية فى اى مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة فى حضارته اصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذى اوضحه فى كتابه « نقد برنامج جوتا » صفحة ٢٥ الذى أشرنا اليه من قبل والذى نصه : « ان القانون لا يمكن ابدا ان يرفع عن الحالة الاقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

ومعنى ذلك ان القانون الذى يحكم تطور مجتمع ما يلزم ان يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه .

وعندئذ تصبح زيادة الانتاج وعدالة التوزيع فى اى مجتمع مرهونة كما سبق ان « ذكرنا » ، ولا بأس اذا « كررنا » بمبنى الابداع فى التخطيط الاقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية . الامر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين مبذعين لا مزايدين مراهقين ومنظرين سطحيين .

ثامنا - بظهور الحضارة الحديثة التي لم يتنبأ بها ماركس
او انجلز ، ولا غيرها من مفكرى القرن الماضى او مفكرى اوائل القرن
الحالى . نجد ان قضية الاستقلال قد عجزت عن العثور على اى حل
حاسم وجذرى فى التطبيق الماركسى ، ولن تجد لها هذا الحل الا عن
طريق الفكر الاقتصادى والسياسى الذى يتلام مع طبيعة الحضارة
الحديثة التى قفزت فى حركة صاروخية ، وفى غفلة من تاريخ البشرية
القديم والبطى .

ثاسعا - بالرغم من ان الماركسية ترفع شعار الديمقراطية ،
فلقد دلتنا الممارسات الديمقراطية على ان حتمية الالتزام بتطبيق
« المركزية الديمقراطية » فى المجتمعات الماركسية يجرّد هذه
المجتمعات من فرص الممارسة الفعلية للديموقراطية .

وبذلك لا تلقى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديموقراطية
فحسب ، وانما تفصل ايضا « ارتباطها العلمى » عن موكب الفكر
الحضارى الذى بحث عن الديمقراطية وطالب بها منذ اقدم العصور ،
نذكر من ذلك على سبيل المثال : سقراط فيلسوف اثينا الذى دفع
حياته ثمنا لايامانه بالديموقراطية ، وعوقب اروبيدس بالطرد من اثينا
لائهامة بالتلوث بمشاعر غير خلقية لانه يطالب بالحرية السياسية .

ولا تزال العقوبات التى اصاب سقراط واروبيدس فى العصر
القديم تتكرر بشتى الصور فى « العصر الحديث » .
والسبب واحد .

هو « التطلع الى الديمقراطية فى انظمة لا تمارسها » .
وعندما يكون ذلك هو مصير الشعار الديموقراطى الذى ترفعه
الماركسية ، فانها حينئذ لا تتميز عن الانظمة السياسية الاخرى التى
تقوم الماركسية بالعمل على اسقاطها .

عاشرا - ان شعار المساواة بين الناس الذى رفعته الماركسية
لاكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب

خلوه من العلمية ، ويشهد على ذلك التفاوت فى الاجور والمرتبات
والحوافز المادية فى الانظمة الماركسية المعاصرة .

حادى عشر - ان النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على رفع
شعارات حماسية ماركسية او غير ماركسية .. وانما يتوقف على
مدى النجاح فى اكتشاف وسائله الممكنة فى ظل اى نظام سياسى
يرحب بالتقدم ويدفع الى المزيد من التطور .

ثانى عشر - رايانا من المناقشة السابقة ان النظرية الماركسية
لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية .

ثالث عشر - لم يثبت احصائيا ان رفاهية الفرد فى المجتمع
الماركسى اعلى من رفاهية الفرد فى المجتمع غير الماركسى .

ذلك لان الرفاهية الفردية ليست « موقوفة » على المجتمع الماركسى
ولا هى « معطلوة » على المجتمع غير الماركسى .

وان المزيد من الجهد ، والمزيد من الابداع ، والمزيد من الانتاج
هو الذى يؤدى الى المزيد من الرفاهية ، فى كل مجتمع سواء كان
ماركسيا او غير ماركسى .

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الانتاج « عامة »
او « خاصة » ، بقدر ما تتوقف هذه الرفاهية على كون هذه الوسائل
« عصرية » او « متخللة » .

والعصرية المنطقية والاسلامية فى نفس الوقت تربط الانتاج
الاكثر بالابداع المشروع الاكثر .

وتعطى الابداع الاكثر العائد الاكثر ..

فتحقق بغير صراع العنل الاكثر ..

هكذا ببساطة ..

لا اقل ولا اكثر .

وإذا افترضنا تصور امكانية الوصول الى المرحلة العليا من الشيوعية حيث يعطى كل حسب حاجته ، فان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ومن يأخذ يتضمن فى جوهره جوابه الفطرى ، فالكمل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الأخذ « سهلا » يصبح العطاء « متعلرا » .

وعندما يصبح العطاء « متعلرا » فانه ينقرض حتى يصبح الأخذ « مستحيلا » .

بتعبير آخر ١٠٠

إذا وصلنا الى جنة الماركسين ، أى للمرحلة العليا من الشيوعية واختفت الدولة أى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصورنا امكانية اعطاء كل حسب حاجته ، فلا بد أن نفترض ان يكون الكل ينل طاقته .

وفى حالة انعدام الدولة ١٠٠ ما الذى سيدفع الاسترخاء البشرى الغريزى ؟ ١٠٠ ما الذى سيمنع تناقص الطاقة ويضبط هذا التناقص مع تزايد الحاجة ؟

أليس الصحيح انه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة ١٠٠ أى العطاء ١٠٠ أى العمل ١٠٠ وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة ١٠٠ أى الأخذ ١٠٠ أى الرفاهية ؟

أليس الصحيح انه عندما ينقرض العطاء ١٠٠ ينقرض الأخذ ؟
وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطة تتولى تنظيمه ١٠٠
أليس من الصحيح ان ينشأ صراع دعوى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟

وعندما تتناقص الطاقة بالنسبة الى الحاجة ويستمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية ١٠٠ أليس من الصحيح ان ينهار الأساس

المنطقي العلمي الاخير للنظرية الماركسية ؟ اذا كان لها اى اساس
منطقي وعلمي ..

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى اطارها العلمى ، وفى
تطبيقها العلمى لم يثبت انها حقيقة خالدة ، بل ثبت انها مجرد محاولة
اجتهاد افرضته ظروف معينة وتجاوزته ظروف اخرى .. ثبت انها
ليست نظرية اقتصادية ينتفع منها الاقتصاديون ، وانما هى « اسلحة
سياسية » يزايد بها المتصارعون .. وحين يثبت انها محاولة تطبيقية
فلن يثبت انها ذات اهداف ديموقراطية •

الذن ..

انحصرت خلاصتها الفلسفية فى انكار « حقوق الله » لانها
لا تعترف بوجوده ..

حتى تبطش بخلقه •

وانحصرت خلاصتها التطبيقية فى انكار « حقوق الانسان » لانها

لا تعترف بطبيعته ..

حتى تتحكم فى رزقه •

واشترطت لبثانها تطبيق اقصى وسائل العنف ..

وبفسر رحمة •

وقالوا عن ذلك « فلسفة » •

وسموا ذلك « نظرية » •

مراسلات الدكتور البيفساني
٩ شارع وهيب دوس
المعادي - القاهرة
تليفون : ٣٥٧٨٨ / ٣٦٦٢٦ القاهرة

شركة مطابع محرم الصناعية
مركز التدريب المهني للطباعة

رقم الايداع

٧٥/٤٤٩٦

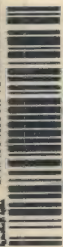
الثمن ٦٠ قرشاً

أخى
ما أسهل إثارة العاطفة
وما أصعب إقناع العقل

هذا الكتاب
يثبت
أنه الذى
صدقته أم
بعاطفتك
ترفضه اليوم
بعقلك

لأنك تبحث
عنه مستقبلاً أفضل

Bibliotheca Alexandrina



0527795

عبد الرحمن